الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère De l'Enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté Des Sciences Humaines Et Des Science Islamiques
قسم الحضارة الإسلامية

جامعة وهران Université d'Oran 1 أحمد بن بلة

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل- م- د) في التاريخ والحضارة الإسلامية موسومة بـ:

الزراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)

- إعداد الطالب: إشراف الأستاذ الدكتور:

- بعلي محمد - بوركبة محمد

لجنة المناقشة

أ-د: بن نعمية عبد المجيد	جامعة وهران-1	رئيسا
أ-د: بوركبة محمد	جامعة وهران-1	مشرفا ومقررا
د: بلحاج محمد	جامعة وهران-1	مناقشا
أ-د: جعفري مبارك	جامعة أدرار	مناقشا
أ-د: بشير علي بلمهدي	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/ 2020 – 2021م.


بسم الله الرحمن الرحيم

قبــــس

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۖ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٌ وَمِنۡهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ ﴾

سورة النحل: 10-11.

قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىۡءٍ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرًا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنۡ أَعۡنَابٍ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهًا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يُؤۡمِنُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾

سورة الأنعام: 99.

الإهداء والشكر

إهداء

تجربتي كانت عظيمة ومعاناتي كانت صعبة لكن فرحتي جعلت الصعب هين والأصعب أهون.

إن الحياة لها نور يؤخذ عقولنا وينير قلوبنا ولها ذكريات تسجل وتخلد ولها كلمات تهدى لكل إنسان عزيز.

أهدي ثمرة جهدي إلى سر وجودي وقرة عيني، إلى التي لا تشرق الشمس إلا إذا ابتسمت، وإلى التي هي سر بقائي ونور حياتي، أميرة عرشي "أمي الغالية"

إلى من علمني الجد والإتكال على النفس، إلى من لبى النداء في الشدة والرخاء، إلى أطيب وأحن قلب"أبي الحبيب". إلى كل العائلة.

إلى كل من لم يبخل عليّ بدعواته الدائمة، إلى كل الأحبة وكل الأصدقاء، إلى كل من عشت معهم أحلى الأوقات، وقاسموني الحياة العائلية، وإلى كل من اتسعت له ذاكرتي ولم تتسع له مذكرتي، إلى كل من يذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي، إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد....

بعلـــي محمـــد

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الصبر والقوة على التعلم، فلولا رضاه عنا وإعانته لنا بكل خير لما وصلنا لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف والمربي الروحي لنا" بوركبة محمد " الذي لم يتوانى بمد يد العون والإرشاد والتوجيه رغم التزاماته الكثيرة في إنجاز هذا العمل.

وإلى لجنة المناقشة المتكونة من الأستاذ الدكتور"عبد المجيد بن نعمية" شفاه الله وأطال الله في عمره وإلى والدكتور"بلحاج محمد" والأستاذ الدكتور "جعفري مبارك" والأستاذ الدكتور "بشير علي بلمهدي" التي سوف تشرفنا بمناقشة هذا العمل.

الشكر أيضا موصول الى كل الأسرة العلمية بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، وخاصة أعضاء مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا، كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

كما أتقدم بأخلص عبارات الشكر إلى الأستاذ الدكتور" لعباسي محمد" على تشجيعاته المتواصلة لي دوما دون ملل....... كما لا ننسى الاخ والزميل الوفي بختي عبد الناصر وكل الزملاء الآخرين كل باسمه ومقامه.

حفظ الله الجميع

مقدمة

مقدمـــة:

تعتبر الزّراعة إحدى القطاعات الرئيسية والنشاطات الهامة الممارسة من طرف مختلف الدول والأقاليم عبر مختلف الحقب الزمنية، وهي من أقدم الحرف التي مارسها الانسان على مرّ العصور، وهي مرتبطة بخدمة الأرض بالدرجة الأولى وتربية الحيوانات التى كان يستخدمها الانسان في مجالات عديدة، وكان الفلاح يستأنس الحيوان لخدمة أرضه من حرث وتحميل وسقي.

وكانت الزّراعة في المغرب الإسلامي من الأنشطة الرائجة خاصة وأنّ الكثير من العوامل ساعدت على ذلك، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي الإستراتيجي الهام الذي تحتله المنطقة، وعرفت الزراعة في المغرب الإسلامي خلال العهد الموحدي(515-668هـ/1121-1269م) فترات مزدهرة في مختلف جوانبها نتيجة تضافر مجموعة من العوامل ساعدت على تطور النشاط الزّراعي وازدهاره وبلوغ أوج قوته خاصة بعد تمكن الموحدين من توحيد بلاد المغرب والأندلس وبسط سيطرتهم على مختلف الأقاليم.

وشهدت مرحلة ضعف الموحدين في الجانب السياسي ظهور ثلاث دويلات على أرض المغرب الاسلامي التي اقتسمت نطاقه الجغرافي الى ثلاثة أقاليم وهي:

- الدولة الحفصية(625-981هـ/1228-1573م) التي أسسها الحفصيون بزعامة أبي زكريا بن أبي محمد بن أبي حفص، وعاصمتها تونس في المغرب الأدنى.
- الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م) التي أسّسها بنو عبد الواد بقيادة يغمراسن بن زيان وعاصمتها تلمسان بالمغرب الأوسط.
- الدولة المرينية(668-896هـ/1269-1465م) التي أقامها بنو مرين بزعامة أبي يحي بن عبد الحق، وعاصمتها فاس بالمغرب الأقصى.

وما ميز العلاقة بين هذه الدويلات فيما بينهما في الغالب هو تلك الصراعات والتجاذبات التي كانت تنشب بينهما، وكانت كل دويلة تحاول التوسّع على حساب الأخرى، ورغم بعض الفترات التي شهدت علاقات ودّية بينهما إلاّ أنها لم تدوم طويلا، وسرعان ما كانت تتحول إلى صراع ناري، وبالرّغم من العلاقات العدائية بين دويلات المغرب الإسلامي إلاّ أنّ الانتاج الزّراعي عرف تطورا كبيرا لا يعكس الاضطراب السياسي والتمرد العسكري الذي عرفه المغرب الإسلامي بعد سقوط الدولة الموحدية(668هـ/1269م).

وشكلت الزّراعة أحد أهم النشاطات الإقصادية التي بني عليها الاقتصاد الزياني خلال العصر الوسيط (633- 962هـ /1235-1554م)، وكانت بمثابة العمود الفقري الذي يمد الدولة بالإنتاج الذي ترتكز عليه في بناء صرح كيانها وقوتها من خلال تحقيقها للاكتفاء الغذائي لشعبها وبعث الحياة داخل الأسواق وفي المدن من جهة، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

وإنّ دراسة موضوع الزراعة في المغرب الأوسط خلال العصر الزياني في الفترة المحددة ما بين (633- 962هـ /1235-1554م) يقودنا إلى البحث عن الأنشطة الاقتصادية التي قامت عليها الدولة الزيانية، والمتمثلة خصوصا في الجانب الزّراعي رغم الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة الزيانية طيلة فترات حكمها، والتّى لم تعرف استقرارا في حدودها التي كانت دوما في مدٍ وجزرٍ، ورغم هذا إلاّ أنّها تمكنت من تحقيق أهدافها من سياستها الزراعية المعتمدة.

ويعتبر الانتاج الزّراعي حافظا لمكانة الدولة وهيبتها، وعندما يكون الاقتصاد قويا تكون الدولة أقوى، وإنّ حياة الدول مرهون باقتصادها، فالدولة الزيانية كانت دولة

زراعية بطبيعة ارضها وبحكم موقعها الجغرافي المتميز الذي يميزها عن باقي الدول الأخرى.

ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى دافع ذاتية تمثلت في الرّغبة الشخصية في حب المعرفة والمطالعة، وأسباب أخرى موضوعية علمية تمثلت في محاولة دراسة الأحوال الاقتصادية والبحث أكثر في مميزات النشاط الزّراعي الذي عرفه المغرب الأوسط خلال العصر الزياني(633- 962هـ /1235-1554) للوصول الى الحقائق التاريخية التي أثارتها مشكلة البحث، والكشف عن القضايا المتعلقة بالزّراعة في ظل الواقع السياسي المضطرب بين دول المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة.

ولعلّ الهدف من هذه الدراسة هو البحث والتقصي في الجانب الزّراعي، وهذا من خلال التعرف على مدى حقيقة النشاط الزّراعي الذي عرفته الدولة الزيانية (633- 962هـ /1235-1554م) في ظل الظروف الصعبة التي شهدتها طيلة فترات حكمها، وتحديد أهمية هذا النشاط المتوارث جيلا عن جيل في كل المجتمعات منذ خلق سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام.

وتبرز أهمية هذه_الدراسة في الكشف عن جانب هام من جوانب الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633- 962هـ /1235-1554م) المتمثل في الجانب الزّراعي الذي لم يدرس بالشكل المطلوب والكافي نظرا لعدم خوض العديد من الباحثين لهذه الدراسات، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها قلة المصادر التي تتناول الجانب الاقتصادي على عكس الجوانب الأخرى، وحتى إن وجدت بعض الدراسات السابقة الخاصة بالجانب الزّراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633- 962هـ /1235-1554م) فهي عبارة عن دراسات سطحية فقط،

لكن سنحاول من خلال هذه الدراسة التعمق والتخصص أكثر في الموضوع نظرا لقلة الدراسات في هذا المجال الذي يعد واحدا من أهم الجوانب الاقتصادية عامة، وتوضح الجانب الزّراعي في الدولة الزيانية بصفة خاصة، لذلك أصبحت المكتبة التاريخية بحاجة ماسة إلى مثل هذه الدراسات المتعلقة بالقطاع الزّراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633- 962هـ /1235-1554م). ومن هنا تبرز إشكالية بحثنا كالآتي:

- **كيف كان الواقع الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633- 962هـ /1235-1554م)؟.**

وقد تفرع من الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات من أهمها:

- ما هي أنواع الأراضي الزراعية وما طرق استغلالها وتملكها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني؟
- ما أهمية المياه في الجانب الزراعي للدولة الزيانية؟ وماهي طرق وتقنيات الري في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني؟.
- هل تحكمت العوامل الطبيعة والبشرية والسياسية في نسبة الإنتاج الزّراعي؟.
- ما هي أهم المنتوجات الزّراعية والحيوانية التّي عرفها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633- 962هـ /1235-1554م) ؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع تم إتباع المنهج التاريخي، بتتبع المادة التاريخية من مختلف المصادر القديمة المتصلة بالموضوع ككتب النوازل والرحلات الجغرافية، وكتب التاريخ، وإقتباس المادة منها ومقارنتها وتحليلها إضافة إلى جانب المؤلفات الحديثة العربية، إضافة إلى إستخدم المنهج التحليلي والوصفي وذلك من خلال تتبع واقع النشاط الزّراعي ووصف التقنيات

والوسائل التي استخدمت في الزراعة خلال العهد الزياني(633- 962هـ /1235-1554م)، وتحليل الحقائق التاريخية، إضافة الى المنهج الإستقرائي خاصة في توضيح طبيعة العلاقة بين الحيوان والزراعة وتوضيح الملكيات الزّراعية التي وجدت على عهد الزيانيين.

ومن الدراسات السابقة التي تم الاستفادة منها في إنجاز هذا البحث نذكر ما يلي:

- **تاريخ الدولة الزيانية لمختار حساني** في جزئه الثاني الذي تحدث فيه عن الأوضاع الاقتصادية عامة، والجانب الزّراعي خاصة، لكن هي عبارة عن دراسة جزئية فقط، لكن رغم ذلك إلاّ أنّها أعطتنا صورة عامة عن الوضع الزّراعي القائم في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633- 962هـ /1235-1554م).
- **الملكيات الزراعية الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس(237-488هـ/852-1095م) ليحي أبو المعاطي محمد عباسي**، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت بالقاهرة سنة 2000م، تناول فيها صاحبها الملكيات الزّراعية وكل ما له علاقة بالزّراعة، إضافة الى تربية الحيوانات، وهناك فرق بين الزراعة والفلاحة حيث أن الفلاحة أعم من الزّراعة، فالفلاحة تشمل على الزراعة وتربية الحيوانات والصيد، بينما الزراعة فهي تهتم بالزرع والغرس فقط، إلاّ أن العلاقة التي تربط الزراعة بالحيوان ألزمتنا على إدراج تربية الحيوانات في الجانب الزراعي نظرا لأهميته البالغة في العمل الزراعي في بحثنا هذا على الرّغم من أن بعض المختصين والباحثين يرون عكس ذلك.
- **واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني(633- 962هـ /1235-1554م) للخضر العربي**، وهي عبارة رسالة دكتوراه نوقشت بوهران سنة 2018م، تناول فيها عن مكانة الفلاحة وإمكانياتها في المغرب الأوسط، إضافة إلى الأراضي الزّراعية وأشكالها ووسائل العمل، ثم تحدث عن الانتاج الفلاحي والعوامل المؤثرة

فيه، بالاضافة الى الرّعي وتربية الأنعام والصيد، وهي عبارة عن دراسة مزجت بين الفلاحة من جهة والزراعة من جهة أخرى، كون ان الزراعة هي جزء من العمل الفلاحــي، وكانت من أهم الدراسات التاريخية التي اهتمت بالجانب الفلاحــي خلال العهد الزيانـــي(633- 962هـ /1235-1554م).

واعتمدنا في دراستنا البحثية على مجموعة من المصادر والمراجع والمتمثلة خصوصا في ما يلي:

1- كتب النوازل الفقهية:

- **كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب لأبو العباس احمد بن يحي الونشريسي(ت914هـ/1508م):** وتكمن أهمية هذا الكتاب أن صاحبه عاصر فترة الدراسة، وجمع الكثير من المسائل وفتاوى العديد من الفقهاء لفترات سابقة له من مختلف ربوع بلاد الغرب الإسلامي، وأفادنا في تغطية الكثير من النقائص التي تعاني من الدراسة خاصة في ظل الإجحاف الذي تكلمت عليه الدراسات السابقة، ولكن المسائل الفقهية والنوازل أعطتنا معلومات عن الأوضاع التي كان يعيشها أهل المغرب الأوسط خاصة تلك الجوانب المتعلقة بالدراسة.
- **أبو القاسم البرزلي التونسي(ت841هـ/1438م): جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام(فتاوى البرزلي):** وهو من بين المصادر الفقهية التي أفادتنا في بعض جوانب الموضوع المستقاة منه خاصة في طريقة استثمار الأراضي الزّراعية المعمول بها في المغرب الإسلامي.
- **كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة" لأبي زكرياء يحي بن موسى المازوني(ت883هـ):** واعتمدنا بنسبة كبيرة على النسخة التي حققها مختار حساني، حيث ضم هذا الكتاب جملة من المسائل التي وجهت لعلماء المغرب الأوسط والتي استسقينا من خلالها معلومات هامة تتعلق بأحكام الأراضي الزّراعية

وطرق استثمارها، إضافة الى القضايا المتعلقة بالري وتنظيماتها في المغرب الأوسط التي حدثت خلال ذلك العصر.

2- كتب الجغرافيا والرحلات:

- **الشريف الإدريسي(ت560هـ/1165م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق،** تناول هذا الكتاب الأنشطة التجارية والإقتصادية من خلال تعريفه بمدن ومناطق بلاد المغرب الإسلامي وشرح مواردها ومؤهلاتها الاقتصادية والمتمثلة خصوصا في الجانب الزراعي الذي أفادنا فيه.
- **الحسن الوزان(ليون الإفريقي)،** (كان حيا سنة957هـ/1550م): **وصف إفريقيا:** يحتوي هذا الكتاب على معلومات قيمة فيما يخص الجانب الاقتصادي لمدن المغرب الاسلامي خاصة وأنّه معاصر للدولة الزيانية، وأفادنا في تغطية الكثير من الجوانب المتعلقة في التعريف بمناطق المغرب الوسط وما زخرت به من منتوجات زراعية وحيوانية.
- **مارمول كربخال(** كان حيا سنة979هـ/1571م): **إفريقيا،** أفادنا هذا في التعريف ببعض المناطق الجغرافية التي كانت تنتمي الى مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، من خلال وصفها على ما تزخر به من امكانات طبيعية واقتصادية متمثلة في منتوجات زراعية وحيوانية.
- محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، فقد أفادنا في تحديد المواقع الجغرافية وبعض الأماكن الموجودة بالمغرب الأوسط.

3- المصادر التاريخية:

- **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر لعبد الرحمن ابن خلدون:** الذي أفادنا في تغطية الكثير من الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة فيما يخص القبائل والعشائر التي عرفتها الدولة الزيانية في طريقتة تعاملاتها السياسية تجاه هذه القبائل مقابل إقطاعات واسعة لهذه القبائل وهو ما تكلم عليه كثيرا في كتاباته التاريخية وكأننا

نفهم من كلامه أن كل البلاد أصبحت عبارة عن إقطاعات ولا يوجد أنوعا أخرى من الأراضي الزراعية.

- **يحي ابن خلدون(ت780هـ): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،** وهو من المصادر المتخصصة في تاريخ الدولة الزيانية خاصة وأنه معاصر لها، الذي أفادنا بالتعريف بقبيل بني عبد الواد وأدوارهم السياسية والاقتصادية.
- **كتاب "تاريخ بني زيان ملوك تلمسان"** المقتطف من "**نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان" لمحمد بن عبد الله التنسي(ت899هـ):** وهو لا يختلف كثيرا عن المصادر السابقة التي أرخت للعهد الزياني خاصة بعد توقفها عند وفاة الأخوين عبد الرحمن ويحي ابني خلدون.

4- **كتب الفلاحة:** وهي عديدة ومتنوعة ولعل من أهمها نذكر:

- **كتاب الملاحة في علم الفلاحة لعبد الغني النابلسي(1143هـ):** وهو كتاب يحتوي على معلومات في غاية الأهمية حيث تطرق فيه إلى كل أنواع الزّرع وأنواع الأراضي التي تصلح للزّراعة والتي لا تصلح لها، وكيفية تخصيب التربة واستصلاحها وغرس الأشجار فيها، أفادنا في جوانب كثيرة من الدراسة خاصة في الفصل الثالث.
- **كتاب الفلاحة لأبي زكرياء يحي بن محمد المعروف بابن العوام الإشبيلي(ت540هـ):** ويحتوي هذا الكتاب على معلومات تتعلق بعمليات القلب والحرث والبذر، ومعلومات أخرى تتصل بالأساليب المعتمدة في المجال الزراعي، واستفدنا منه في الفصل الثالث.

5- المراجع:

- **تلمسان عبر العصور لعبد العزيز فيلالي:** ويعتبر هذا الكتاب مرجعا هاما في التاريخ الزياني، خاصة وأنه جرد فيه بعض الجوانب التي لها علاقة بالجانب الزراعي.

- **كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية** في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، حيث يدرس هذا الكتاب بعض الجوانب التي وردت في المعيار المعرّب الذي كان مهما في دراستنا، ممّا يسّر علينا فهم واستيعاب بعض القضايا الواردة في كتاب المعيار خاصة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي.

إضافة إلى تاريخ الدولة الزيانية لمختار حساني وغيرها.

وما يعاب على بعض المصادر والمراجع التاريخية هو تشابه المعلومات التي تحملها كتاباتهم كالإدريسي وابن حوقل، وتشابه معلومات صاحب كتاب الاستبصار مع معلومات أبي عبيد البكري وهو الأمر الذي يجعل الباحث يدور في حيز واحد، ومعالجة موضوع البحث بنوع من السطحية دون التعمق.

ومن أهم الصعوبات التّي تواجه أي صاحب بحث أكاديمي هو نقص المادة العلمية وتشابه تلك المعلومات التّي تحملها بعض المصادر والمراجع ببعضها البعض، كما وواجهتنا بعض الصعوبات في الفصل الأول والثاني نظرا للنقص الكبير في المصادر والمراجع المتخصصة في الملكيات الزّراعية بالمغرب الأوسط خلال العهد الزيانـــي(633- 962هـ /1235-1554م)، وهو الأمر الذي أجبرنا على معالجة الموضوع بطريقة أخرى وبالإعتماد على كتب النوازل الفقهية واستقاء المعلومات منها، إضافة إلى صعوبة مسايرة الوضع الحالي المتمثل في جائحة كورونا التي اصابت العالم وحتمت على الباحث البقاء بعيدا عن المكتبات المغلقة في ظل الظروف الصعبة التي تمنع التنقل، وتجبرنا البقاء تحت لواء الحجر الصحي، وهو الأمر الذي أثير على مسارنا البحثي نفسيا وعلميا.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسم الموضوع إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول، وكل فصل احتوى على مبحثين.

بدئنا درستنا بفصل تمهيدي عرفنا من خلاله بالأوضاع السياسية للمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ /1235 - 1554م)، وذلك بضبط المصطلحات التاريخية ووضعها في إطارها الجغرافي الذي لم يعرف استقرارا طيلة فترات الحكم الزياني(633-962هـ /1235- 1554م)، ممّا دفعنا لإعطاء صورة تقريبية للحدود التي كانت عليها، وإضافة الى ذلك تكلمنا عن الإسلامي قبيل قيامها وتحديد حدوها الجغرافية وتوسعاتها، إضافة إلى معرفة الأوضاع الاقتصادية عامة في الدولة الزيانية.

ثُمّ أفردنا الفصل الأول إلى أنواع الأراضي الزراعية وطرق استغلالها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ /1235 - 1554م)، وقُسم الى مبحثين حيث تناول المبحث الأول أنواع الأراضي الزراعية في المغرب الوسط خلال العهد الزياني، ودرسنا من خلالها أنواع الأراضي والمتمثلة في حجم الملكيات الزراعية وأشكالها كأراضي الاقطاع والظهير،أراضي الموات والأوقاف، والملكيات الفردية والجماعية وغيرها، وأما المبحث الثاني فتضمن طرق استغلال واستثمار الأراضي الزّراعية والتي تمثلت في المزارعة والمغارسة والمساقاة.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لمعالجة قضية مصادر المياه وتقنياتها ووسائلها المستخدمة في سقي الأراضي الزّراعية، وتم معالجة هذا الإشكال من خلال مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لمصادر المياه الموجودة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ /1235 - 1554م)، والمتمثلة في مياه الأمطار

والأودية والأنهار والعيون والآبار، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تقنيات الري ووسائله والأدوات المستخدمة فيه كنظام الفقارة والقواديس، وبناء السدود، وإنشاء المواجل وحفر الآبار وغيرها.

وخصصنا الفصل الثالث للعوامل المتحكمة في نسبة الانتاج الزّراعي، وتم معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين، بُدأ مبحثه الأول بالعوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي إيجابيا سواء كانت عوامل طبيعية أو بشرية أو سياسية، أمّا المبحث الثاني جاء لتوضيح أهم العوامل السلبية التّي أدت الى انخفاظ المردود الزّراعي في بعض السنوات.

وعرضنا في الفصل الرابع أهم المنتوجات الزّراعية والحيوانية ومدى علاقة هذا الأخير بالجانب الزّراعي خلال العهد الزياني(633-962هـ /1235 - 1554م)، وتضمن هذا الفصل مبحثين، وتكلمنا في المبحث الأول عن المنتوجات الزّراعية التّي عرفها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، وهي كثيرة ومتنوعة ولعل من أهمها: الحبوب بمختلف أنواعها، والبقول والأشجار المتعددة الثمار وغيرها، أما المبحث الثاني فخصص للثروة الحيوانية ومدى علاقتها بالزّراعة، كون الانتاج الزّراعي كان دوما مقرونا بالانتاج الحيواني، وهذا الأخير الذي كان من العوامل المهمة للقيام بالعمل الزّراعي كالحمير والدواب والبغال والخيل والبقر وغيرها.

وأنهينا البحث بخاتمة تضمنت االنتائج المتوصل اليها في الأخير، مجيبين على الكثير من التساؤلات التّي أثارتها مشكلة البحث مدعمين ذلك بمجموعة من الملاحق.

وختاما لا يسعنا إلاّ أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان لمشرفنا الفاضل الأستاذ الدكتور بوركبة محمد الذي كان لنا نعم المكون والمربي والمؤطر لهذا العمل.

.والله ولي التوفيق

فصل تمهيدي:

الوصف الجغرافي والسياسي والاقتصادي للمغرب الاوسط خلال العهد الزياني(633-962/1235-1554).

1- الأوضاع السياسية بالمغرب الأوسط قبيل وخلال العهد الزياني.

2- الحياة السياسية والاقتصادية في المغرب الاوسط خلال العهد الزياني(633-962/1235-1554)

1- الأوضاع السياسية بالمغرب الأوسط:

شهد العالم الإسلامي خلال النصف الأول من القرن(7هـ/13م) عدّة تحولات حاسمة مسّت مشرقه ومغربه على حدّ سواء، وكان من أبرزها تغير الخريطة السياسية بسقوط دول وقيام دول جديدة أخرى، توزعت على حكم رقعته الشّاسعة بعدما كان موحد تحت راية الدولة الموحدية(515-668هـ/1121-1269م)، وبعدما دب الضعف في هذه الأخيرة إنقسم إلى ثلاث أقاليم توزعت على المغرب الأدنى والمغرب الأقصى، والمغرب الأوسط، وكل تحت حكمه.

ولهذا ارتأينا أن نبتدئ دراستنا بإعطاء لمحة تاريخية وجيزة عن الأوضاع السياسية التي آل إليها المغرب الإسلامي عشية سقوط الدولة الموحدية التي خرجت من صلبها دويلات المغرب الإسلامي المتمثلة في الدولة الحفصية شرقا والدولة المرينية غربا والدولة الزيانية بالمغرب الأوسط التي هي محل دراستنا.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتطرق لدراسة أي دولة من الدول دون الرجوع إلى أصولها التاريخية، كمّا أنّه لا يمكن فهم ما يجري بها من أحداث وتطورات إلاّ بوضعها في سياقها وإطارها التاريخي والجغرافي، باعتبار أنّ التاريخ هو سلسلة من الأحداث المترابطة والمؤثرة والمتأثرة ببعضها البعض.

1-1.المغرب الأوسط قبيل العهد الزياني:

يطلق مصطلح المغرب الإسلامي على البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر الغربية حتى ساحل المحيط الأطلسي،[1] وقد ظهر هذا المصطلح في زمن الفتنة الكبرى التي قامت بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، ولم يكن يقصد به ما هو عليه الآن، وإنّما قُصد به غرب العالم الإسلامي في تلك الفترة، والذي كان يشمل مصر والشام،[2] وبعد أن توسعت رقعة الدولة الإسلامية نتيجة الفتوحات الإسلامية أطلق اسم المغرب الإسلامي على الأقاليم الواقعة غرب مصر لكونها القاعدة الأساسية والعسكرية والثقافية لهذه المنطقة في تلك الفترة.[3]

وبلاد المغرب الإسلامي في معظمها عبارة عن هضبة كبيرة تخترقها سلسلتان جبليتان تختلف أسماؤها من منطقة لأخرى، ويلي الجبال جنوبا نطاق صحراوي شاسع،[4] وتم تقسيم بلاد المغرب الإسلامي بعد سقوط الدولة الموحدية إلى ثلاثة أقاليم كبرى تمثلت في ما يلي:

---

[1]- حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة الأسرة، مصر، 2003، ص24.

[2]- موسى لقبال، المغرب الإسلامي من بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 1981، ص14.

[3]- عبد القادر بوحسون، العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م، ص2. لخضر عبدلي، الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في عهد بني زيان(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2004-2005، ص18.

[4]- عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص 2.

أ- **المـــــغرب الأدنــــى:** أو إفريقية ويشمل المنطقة الممتدة من طرابلس شرقا إلى تاهرت أو "بجاية"[1] غربا، وكانت العاصمة القيروان زمن الأغالبة، والمهدية زمن الفاطميين، ثم تونس زمن الحفصيين حتى يومنا هذا.[2]

ب- **المـــغرب الأقــصى:** ويمتد من وادي ملوية "Moulouya" شرقا إلى طنجة على ساحل المحيط الأطلسي، وهو أبعد المناطق عن مركز الخلافة، ويعرف اليوم بمصطلح (المغرب).[3]

ت- **المـــغرب الأوســط:** ويمتد من تاهرت أو بجاية شرقا إلى واد ملوية غربا،[4] وهو يتوسط المغربين الأدنـــــــــــى والأقصى، وهو في الغالب ديار "زناتة"[5] كـــــما يقول ابن خـــــــــــــــــــــــــلدون،[6]

[1]- بجاية: مدينة قديمة كانت عاصمة لدولة بني حماد، وصارت خلال ق8ه/14م، عاصمة لفرع من الحفصيين، وكانت تعرف ازدهارا تجاريا وثقافيا كبيرا. ينظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف افريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ج2، ص50.

[2]- عصام محمد شبارو، الاندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود،دار النهضة العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص 5.

[3]- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص 5.

[4]- الرجع نفسه، ص 5.

[5]- زناتة: من قبائل البتر البربرية، ويرجع أصلها إلى شانة أو جانة بن يحي بن صولات بن دره بن زميك بن مادغيس بن بر، وهي أقوى القبائل البربرية تكثرهم أعدادهم ببلاد المغرب، وكانو عدة فروع منهم: بنو مرين، بنو يفرن، وبنو عبد الواد الذين اسطوطنوا بلاد المغرب الأوسط. أبو العباس القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب البناني، بيروت- لبنان، ط2، 1980، ص ص274-273. ينظر: محمد ابن حزم الظاهري الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5، 1982، ص495.

[6]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج7، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م، ص97.

وقاعدتــــــــه "تلمسان"[1]، وقد فتحت أجزاء منه في عهد أبي المهاجر دينار(55هـ/672م) الذي قاد حملته الكبرى سنة (59هـ/ 676م)،[2] وكانوا قد شاركوا جيش عقبة بن نافع الفهري سنة (62هـ/682م) أثناء حملته الثانية المشهورة بالمغربين الأوسط والأقصى، فقد شملت هذه الحملة أراضيهم في الأوراس، ومعاقلهم في "إقليم الزاب"[3]، لذلك يكون هؤلاء قد انضموا إلى جيش عقبة بن نافع وآزروه في حربه وجهاده ضد الحصون البيزنطية والقبائل البربرية الأخرى، وكانوا قد أبلوا بلاءا حسنا في مهمتهم إلى جانب المسلمين، وهذا في حد ذاته يدل على أن " بني عبد الواد"[4] اعتنقوا الإسلام مبكرا.[5]

وكان بنو عبد الواد من القبائل الرحل التي كانت تجوب صحراء المغرب الأوسط، وكانوا ينتجعون المراعي الخصبة، ويتردّدون على المناطق التي تقع ما

---

[1]– تلمسان: قاعدة المغرب الأسط، وهي مدينة قديمة بها أثار كثيرة تدل على أهميتها وقيمتها الحضارية، واسمها بربري مركب من كلمتين، أولهما: تِلم ومعناها "تجمع"، وثانيهما كلمة سان ومعناها اثنين، كانت تلمسان دار مملكة زناتة وحولها قبائل كثير من زناتة وغيرهم من البربر، وهي كثيرة الخصب والخيرات، ولها خمسة أبواب ثلاثة منها في القبلة: باب الحمام وباب رهيب، وباب خوجة، وباب في الشرق باب العقبة وفي الغرب باب أبي قرة وفيها بقية النصارى ولهم بها كنيسة معمورة، ولها أسواق ومساجد وغيرها من القيم الحضارية. محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في أخبار الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط1، 1975، ص607. ينظر: أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،1837، ص76.

[2]– عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص3.

[3]– إقليم الزاب: وطن كبير يشتمل على قرى متعددة متجاورة جمعا جمعا، يعرف كل واحد منها بالزاب، أولها زاب الدوسن، ثم زاب طولقة، ثم زاب مليلة، وزاب بسكرة، وزاب بادس، وبسكرة أم هذه القرى كلها. ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج6، ص105.

[4]– بنو عبد الواد: نسبة إلى جدهم عابدي الوادي. ينظر: يحي ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ج1، ص186.

[5]– عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 14.

بين "فجيج"[1] وجبل "بني راشد"[2]، وفي عهد المرابطين انتقل بنو عبد الواد إلى غرب المغرب الأوسط، تحت ضغط الهلاليين، ولمّا وصل الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1130-1163م) إلى هذه الديار بجيوشه اعترضتهم قبائل زناتة، وفي مقدمتهم قبيلة بني عبد الواد، وكانت بينهم حروب مشهورة على إثرها انضم بنو عبد الواد إلى "الموحدين"[3]، وأصبحوا من أخلص القبائل الزناتية ولاءا لهم، وأصبحوا بعد ذلك أنصارا لهم ودرعا واقيا لهم ضد المرابطين.[4]

1-2. دولة بني عبد الواد:

تعتبر الدولة الزيانية من أهم الدول التي نشأت على بلاد المغرب الأوسط، والتي استمرت لأكثر من ثلاث قرون في حكمها(633-962هـ/1235-1554م)، ومرت من خلالها بمحطات تاريخية هامة، وما ميزها هو الصراع الذي عرفته طيلة فترات تواجدها مع المرينين غربا من جهة ومع الحفصين شرقا من جهة أخرى، وهو ما جعل حدود الدولة الزيانية تتميز بعدم الاستقرار، وغالبا ما كانت في مدّ وجزر على مرِّ

---

[1]- فجيج: واحة من واحات النخيل لاتبعد كثيرا عن مدينة بني ونيف ولاية بشار، تقع على الحدود المغربية الجزائرية، الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص133.

[2]- بنو راشد: بطن من قبيلة زناتة ومن عمومة بني عبد الواد، مواطنهم بالصحراء، ثم استوطنوا الجبال الموجودة شرق تلمسان. ينظر: عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان، المصدر السابق، ص113. عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص203.

[3]- الموحدون: يعتبر المهدي ابن تومرت المؤسس للدولة الموحدية بالمغرب. ينظر: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بالزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصي، تحقيق، محمد ماضود، المكتبة العتيقة، تونس، ط2،1966، ص3.

[4]- عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ص 14.

تاريخها، وسنحاول من هنا التعرف على أصولها التاريخية ومعرفة الحدود الجغرافية التي استقرت عليها لفترات زمنية معينة.

1-3.الأصول التاريخية للزيانيين:

ينتسب الزيانيون إلى قبيلة بني عبد الواد، وهم فرع من فروع الطبقة الثانية لقبيلة زناتة البربرية، وأصل تسميتهم عائد إلى جدّهم عابد الوادي، وهم من ولد سجيح بن واسين بن يصليتن بن مسرى بن زكيا بن ورسيج بن مادغيس الأبتر، وكانوا عدّة بطون هي: بنو ياتكتن وبنو وللو، وبنو رسطف، وبنو مصوجة، وبنو تومرت وبنو القاسم،[1] وهذا الأخير ينتسب إليه بنو زيان حكام الدّولة الزيانية.[2]

وذكـــرت بعض "المصادر التاريخية"[3] أن القاسم بن محمد من نسل "السّليمانيين"[4]، كان حاكـــما علـــى مدينة تـــــــــلمسان من قبل

[1]– عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج7، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص70.

[2]– محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص109.

[3]– محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ دولة الأدارسة مقتطف من نظم الدر والعقيان، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص67.

[4]– السّليمانيون: من بني سليمان بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب أخوة الأدارسة ، تملكوا المغرب الأوسط خلال القرن (3هـ/9م)، وتوزعوا على إمارات تلمسان وأرشكول وتاهرت وتنس. ينظر: محمد بن علي الدين النجفي، كتاب بحر الأنساب المسمى الشجر الشاف لأصول السادة والأشراف، مصر، (د-ت)، ص25.

"الأدارسة"[1]، ولما تغلب عليه الفاطميون دخل بنو عبد الواد الذين كانوا يسكنون الصحراء جنوب تلمسان، أصهر فيهم وعقّب "عقبا مباركًا"، وإليه ينتسب ملوك بني زيان،[2] وقد فنّد عبد الرحمن ابن خلدون هذه الرواية وكذلك قضية النّسب الشريف للزيانيين، وذكر أنّ يغمراسن بن زيان عندما سئل عن ذلك قال: "إن كان هذا صحيحا فينفعنا عند الله، وأمّا الدنيا فإنّما نلناها بسيوفينا"[3].

1-4. نشأة الدولة الزيانية:

إن للدول أعمار طبيعية مثل الأشخاص،[4] ودولة الموحدين لم تفلت من هذه القاعدة كغيرها من الدول التي سبقتها، حيث مرت بمراحل أبانت فيها عن قوتها، ولكن مع توالي الأيام، دبَّ الضعف فيها نتيجة الروح العصبية التي ظهرت في صفوفها، وتشتت قواها على شتى الأقطار التي كانت تحكمها، وانغماس قوادها ورؤسائها في أنواع الترف،[5] إضافة إلى انشغالهم بقمع الثورات المناهضة لهم في المغرب الاسلامي،

---

[1]- الأدارسة: من ولد إدريس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، والذي فرّ من المشرق وقدم بلاد المغرب الأقصى وأسّس دولته وفتح تلمسان سنة(173هـ/790م). ينظر: علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاسفي أخبار المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص ص183-208. ينظر أيضا: السلاوي الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتب، الدار البيضاء، 1954، ج1، ص ص143-155.

[2]- محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص109.

[3]- يحي بوعزيز، موجز تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص ص220-221، ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ص105.

[4]- ابن خلدون، المقدمة، ص147

[5]- محمد الطمار، تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص83.

وبحرب "القشتاليين"[1] بالأندلس، وثورات القبائل كثورة علوان الغماري سنة(595هـ/1198م)، وثورة أبي قصبة عبد الرحمن سنة(597هـ-600هـ/1200-1203م)،[2] ولعل هزيمة معركة العقاب بالأندلس سنة (609هـ/1212م)، كانت من أهم الأسباب البارزة في ضعفهم، وتلتها ثورة بني"غانية"[3] ثم واقعة الموحدين مع بني مرين سنة(612هـ/1216م)، إضافة الى تنافس الأمراء على الرئاسة،[4] كلها أسباب أدت إلى انحلال وتفكك كيانها وهو ما عجلّ بسقوطها، ومن الطبيعي أن يكون السقوط حتميا في ظل الظروف التي آلت اليها الدولة من جهة وظهور دويلات المغرب الإسلامي من جهة أخرى.

ونتج عن ظهور دويلات المغرب الاسلامي صراع كبير حول خلافة الموحدين، حيث كان كل أمير يدعي أنّ له الحقّ في لقب الخليفة، وبالتالي يحق له فرض سيطرته على جميع بلاد المغرب الإسلامي باعتباره الوريث الشرعي للموحدين، وبناء

---

[1]- القشتاليون: نسبة إلى قشتالة ومعركة الأراك هي نقطة الحدود بين قشتالة والأندلس. علي محمد الصلابي، دولة الموحدين، دار البيارق، عمان، 1998، ص167

[2]- عز الدين عمر أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، ط1، 1983، ص115. عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص8.

[3]- بنو غناية: نسبة إلى أمهم غانية من العائلة المرابطية الحاكمة، كان ظهورهم في عهد المنصور الموحدي (580-595هـ/1184-1199م) الذي عرفت في عهده اضطرابات في المغرب الأوسط وإفريقية وخلال هذه الفترة ظهر فرقة معارضة عملوا من أجل الإطاحة بالنظام الموحدي هم بنو غناية. ابن قنفد القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر و عبد المجيد التركي، تونس، الدار التونسية للنشر، 1968، ص103. يُنظر: عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج6، ص، ص252،332، 325،382. ينظر: غنية عباسي، مازونة وناحيتها في العصر الوسيط، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الأداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 86-87.

[4]- محمد الطمار، تلمسان عبر العصور، المرجع السابق، ص83.

على ذلك تحول المغرب الإسلامي برمته لمسرح نزاع طويل أدى إلى تجزئته وانقسامه بين إمارة بني مرين في المغرب الأقصى، وإمارة بني زيان في المغرب الأوسط، وإمارة بني حفص في المغرب الأدنى، وجرّت بين هذه الإمارات حروبا طاحنة كانت في الغالب أرض الزيانيين مسرحا لهم بحكم الموقع الذي كان بين الدولتيين.[1]

ونتيجة لضعف الدولة الموحدية صار شيوخ القبائل المتحالفة يتدخلون في شؤون الحكم، ووصل الأمر بهم إلى حد تغيير الخلفاء، وفي ظل هذه الظروف بسط بنو عبد الواد نفوذهم على ضواحي المغرب الأوسط، ولما شعر "الوالي الموحدي"[2] الذي كان واليا على تلمسان بالخطر قام باعتقال بعض مشايخ بني عبد الواد، فقصده إبراهيم بن إسماعيل بن علان اللمتوني أمير المستخدمين في جند تلمسان ليشفع لهم، فلّما ردّت شفاعته غضب لذلك وثار ضده فاعتقله ثم بعدها أطلق سراح مشايخ بني عبد الواد، ولكنه تمادى إلى أبعد من ذلك، إذ خلع طاعة الموحدين وطمع في إحياء الدولة اللّمتونية فاعتقد أن ذلك لن يتم له إلا بالقضاء على كبار بني عبد الواد، وتحقيقا لغايته أراد التحايل على مشايخ القبيلة لقتلهم،[3] فبعث إلى جابر بن يوسف عمّ يغمراسن الذي كان على رأسهم في ذلك الوقت، فأعدّ لهم وليمة دعاهم إليها بغرض تصفيتهم عند وصولهم، لكن المشايخ كان قد بلغهم ما عزم عليه، فتوقفوا خارج البلد يأتمرون وبلّغه خبر قدومهم، فخرج إليهم مسرعا يستقبلهم فوقع هو وأصحابه أسرى بين أيدي بني عبد

---

[1]- حاج عبد القادر يخلف، العلاقات الخارجية للدولة الزيانية ، مجلة عصور، العدد2، ص143.

[2]- تولى الخليفة الموحدي ادريس المأمون الحكم من سنة 624هـ/1227م إلى سنة 630هـ/1232م، ينظر: أبو عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 112.

[3]- محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، المصدر السابق، ص112.

الواد،[1] فدخل جابر بن يوسف شيخ بني عبد عبد الواد تلمسان، فدعا للمأمون الموحدي سنة (627هـ/1229م)،[2] وبعد وفاته بندرومة التي حاول محاصرتها خلفه ابنه الحسن لكنّه تخلى عن الحكم لعمّه عثمان بن يوسف سنة(629هـ/1232م)، ثم عزل وعين مكانه أبي عزة زيدان بن زيدان بن زيان،[3] الذي عرف بالشجاعة والقوة، فأطاعته جميع البطون والقبائل باستثناء "بني مطهر"[4] وبني راشد، حيث قام بمحاربتهم، لكنه قتل في احدى المعارك سنة(633هـ/1235م)[5]، فخلفه "يغمراسن بن زيان"[6] الذي أعلن استقلاله عن الموحدين، فاستبد بالأمر عليهم وتحلى بحلية الملك وجرى على مرتبة، ولم يُبقِ لهم غير الدعاء على المنابر".[7]

---

[1]- هوارية بكاي، المرجع السابق، ص ص 10-11. ينظر: عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص ص 8-9.

[2]- محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، المصدر السابق، ص 113.

[3]- المصدر نفسه، ص 113، محمد الطمار، المرجع السابق، ص79، عبد الرحمان الأعرج، العلاقات الثقافية بين دولة بني زيان والمماليك، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م، ص8.

[4]- بنو مطهر: من زناتة ومن أبناء عمومة عبد الواد، التنسي، تاريخ بني زيان، المصدر السابق، ص113، عبد الرحمن بن خلدون العبر، 7، المصدر السابق، ص148.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون العبر، ج7، المصدر السابق، ص 157. يحي بن خلدون، بغية الواد،المصدر السابق، ج1، ص200.

[6]- يغمراسن بن زيان: تولى يغمراسن الحكم(633- 681هـ/1235 -1283م)، عين من قبل الخليفة الموحدي عاملا على تلمسان وبلاد زناتة، استقل بالإمارة خلال فترة الخليفة الموحدي الرشيد بن إدريس المأمون (630-640هـ/1232-1242). ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، نظم الدر والعقيان، المصدر السابق، ص116.

[7]- أحمد بن عبد الله القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة الكويت، ط2، 1985، ج2، ص101.

وهكذا استطاع يغمراسن بن زيان أن يأسس دولتة وينفرد بحكمها نظرا لشجاعته وقوته المعرروف بها، وقام بتوحيد بني عبد الواد تحت راية واحدة رغم المحاولات المتكررة للإطاحة بها من طرف جيرانها، لكن رغم ن كل الظرف التي مرت بها إلاّ أنها تمكنت من المحافظة على كيانها لأكثر من ثلاثة قرون.

1-5. حدود الدولة الزيانية:

يواجه الباحث والدارس للتاريخ الإسلامي عامة والمغرب الإسلامي بصورة خاصة مشكل الحدود الذي كانت عليه الدولة الزيانية، حيث نّها لم تعرف استقرارا في حدودها طيلة فتراتها حكمها، وعرفت خلال مراحلها التاريخية موجات مدّ وجزّر نتيجة تضارب القوى السياسية من جهة، والحصارات التي كانت تتعرض لها من جهة أخرى، والتي كانت تؤدي إلى تغير حدودها الجغرافية، وهو المشكل الذي يصّعب على تحديد تخومها الجغرافية خاصة من الجهة الشرقية، والتّي عرفت تطورا ملحوظا منذ تولي السلطان أبو سعيد عثمان بن يغمراسن عرش تلمسان، وذلك تطبيقا لوصية يغمراسن بن زيان،[1] ووجه معظم سلاطين الدولة الزيانية اهتمامهم نحو توسيع إقليم دولتهم من الجهة الشرقية على حساب الحفصيين عندما تتيح لهم الفرصة، خاصة في عـــهد كـل من يغمراسن و"أبـــــو حمــو الأول"[2]، وابنه أبي تـاشفين

---

[1]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص10.

[2]- أبو حمو الأول : هو السلطان ابو حمو موسى الأول بن ابي سعيد عثمان بن يغمراسن بن زيان، ولد سنة 665هـ/1266م، خلف اخوه المتوفى أبي زيان الأول سنة 706هـ/ 1307م، وكان صارما ويقضا، اتسم بالشجاعة، وصك النقود باسمه، ويعد أول ملوك زناتة. ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط7، 1994، ج2، ص157.

الأول[1]، وتمكن الجيش الزياني من الوصول إلى بجاية و"قسنطينة"[2] وعنابة التي كانت تابعة للحفصين، حيث تم محاصرة الحفصيين عدة مرات إلى أن بلغت عاصمتهم "تونس"[3] في عهد أبي تاشفين الأول سنة (718-737هـ/1318-1337م)، لكنها تراجعت إلى أطراف بجاية وبلاد الزّاب، وهو أقصى إتساع لها في المنطقة الشرقية.[4]

وأمّـــا الحدود الغربية فقد تميزت بالاستقرار، واستطاع بنو زيان أن يحافظوا عليها منذ عهد السلطان يغمراسن بن زيان، وأن يرسموا لها معالم طبيعية تمثلت في واد "ملوية" شمالا، إلى إقليم فجيج جنوبا، أي إقليم ولاية بشار حاليـــا،[5] واستطاع أن

---

[1]- أبو تاشفين الأول: هو. السلطان ابو تاشفين الأول عبد الرحمان بن السلطان ابي حمو موسى الأول، ولد سنة692هـ/1293م، خلف ابيه بعد اغتياله سنة718هـ/1318م، عرف بتعلقه الشديد بالفنون الجيملة ولاسيما فن المعمار، كان همه الوحيد القضاء على سلطة مغراوة المناهضة لهم، واستطاع القضاء عليها سنة 719هـ/1319م، بعد حصار دام ثمانية أيام. ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص160.

[2]- قسنطينة: مدينة قديمة بناها الرومان، كانت تسمى في القديم مدينة سيرتا، وهو اسم كنعاني فينيقي، وفيها اشتهر ماسينيسا الذي أراد أن يحصل على استقلال البربر بواسطة روما لكنه فشل في ذلك، ثم أصبحت سيرتا مستعمرة رومانية إلى أن خربها البربر على إثر ثورة دامية، لكن أعاد بناءها الإمبراطور قسطنطين في أول القرن الرابع وسميت باسمه، وقد خففها الإستعمال العربي بحذف ياء وطاء فصارت قسنطينة وذلك لتتميز عن القسطنطينية التركية. ينظر: الحسن الوزان، وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص55. ينظر: أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، الجزائر، 1948، ص92.

[3]- محمد بن عبد الله التنسي، نظم الدر والعقيان، المصدر السابق، ص 137. ينظر: هوارية بكاي، العلاقات الزيانية المرينية سياسيا وثقافيا، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م، ص14، بلحسن إبراهيم، العلاقات الثقافية بين المغربين الأوسط والأدنى (7-9هـ/13-15م)، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2004-2005م، ص18.

[4]- محمد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص137. ينظر: إبراهيم بلحسن، العلاقات الثقافية بين المغربين الأوسط والأدنى (7-9هـ/13-15م)، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2004-2005م، ص18.

[5]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص23.

يوسع مملكته بمساعدة القبائل المنطوية تحت نفوذه إلى ما بعد مدينة وجدة وإلى تاوريت،[1] والبلاد التي تلي نهر ملوية ووادي "زا [2]، وإقليم فجيج في الجنوب الغربي، وتوسع في الداخـــــــــل وأخضع "مازونة"[3] و"تـــــنس"[4] والونشريس و"المديـــــة"[5] ومواطن مغراوة وتوجين، وسهل متيجة حتّى أطراف مدينة بجاية، أمّا جنوبا فإمتدت دولته حتّى تخوم الصحراء الكبرى.[6]

وحاول خلفاؤه من بعده تثبيت الحدود التّي ورثوها عن مؤسسّ دولتهم، وكان يغمراسن قد ترك وصية لخليفته ينصحه فيها التوسع على حساب الأقاليم الشرقية واتقاء

---

[1]– المرجع نفسه،ج1، ص23.

[2]– "واد زا": هو نهر ينبع من الأطلس ويسيل بسهل قفل أنكاد في الحد الفاصل بين مملكتي فاس وتلمسان. الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص250.

[3]– مازونة: أسست سنة 565هـ على يد منديل من مغراوة، وكان موقعها يمتاز بوفرة المباني وخصوبة الأراضي، ينظر: الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 36.

[4]– تنس: مرسى صغير أسسه الفنيقيون للتجارة، وعمّره المهاجرون الأندلسيون سنة 262هـ. ينظر: عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975، ص138، البكري، ج2، ص35.

[5]– المدية: سميت نسبة لإحدى بطون صنهاجة، وكانت من أهم مدن إقليم التيطري، ينظر: البكري، المصدر السابق، ص65. ينظر: الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص41.

[6]– Bouali, Sidi Ahmed : Les deux grands sie ges de Tlemcen, ENAL, Alger,1984,P27.

– Brosslard Charles :Les inscriptions arabes de Tlemcen ,Revue , Africaine ,N°=14–3eme Anne 1859, Alger, PP321–322.

خطر بني مرين،[1] وأما الحدود الشمالية فترسمها سواحل البحر الأبيض المتوسط، بينما بلغت في الناحية الجنوبية إلى تخوم صحراء نوميديا نواحي ورجلان وتوات.[2]

وإنّ الحسم في ضبط مصطلح المغرب الأوسط ضرورة ملحة قبل الشروع في دراسة الموضوع المراد دراسته، فلا نقصد بالمغرب الأوسط سوى الجزائر بحدودها الحالية الشرقية والغربية، من بونة شرقا إلى ما وراء تلمسان غربا إلى الصحراء جنوبا، والتي تمتد حتى صحراء توات، والتي عبر عنها "الونشريسي"[3] بأنها قصور تنتمي لصحراء المغرب الأوسط، وكذا إقليم فجيج، وذلك تساوقا مع الشعور القومي الوطني لفقيه بجاية ومؤرخها أبي العباس الغبريني[4].

وما يمكن استخلاصه ممّا سبق هو أنّه لا يمكن أن نعطي حقيقة تاريخية مضبوطة لحدود المغرب الأوسط نظرا لكون الدولة الزيانية كانت توسع حدودها عندما تتيح لها الفرصة من جهة، وتتقلص بفرض الحصار عليها من طرف جيبرانها شرقا وغربا من جهة أخرى، لكن حاولنا إعطاء صورة تقريبية لحدودها كما هو موضح سابقا.

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص189.

[2]- محمد مكيوي، العلاقات السياسية والفكرية المغاربية للدولة الزيانية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول، تلمسان، 2008رسالة دكتوراه، ص ص 2-3.

[3]- أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج2، ص232.

[4]- مزدور سمية، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط(588-927هـ/1192-1520م)، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والأثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص32.

2- الحياة السياسية والاقتصادية في المغرب الاوسط خلال العهد الزياني(633-962/1235-1554):

2-1- الحالة السياسية:

أبقى السلطان يغمراسن بن زيان مؤسس دولة بني عبد الواد الزيانية على النظام السياسي الذي كان سائد من قبل خلال العهد الموحدي، وأول ما قام به هو تنظيم شؤون دولته الفتية سياسيا وعسكريا، ولقب بأمير المسلمين،[1] وعين الوزراء والحجاب والكتاب، وأصحاب الأشغال والقضاة وقواد الجيش، وأئمة المساجد، ووضع السكة، ونصب الولاة على مختلف مناطق مملكته، وأبقي الحكم من بعده وراثيا إلى أن زالت الدولة الزيانية(962هـ/1554م)، وكان لا يشتغل بمنصب الكتابة في ديوان الملك والقضاء إلاّ الرجال الأكفاء أصحاب العلم في الأدب والفقه،[2] ومن بين هؤلاء العلماء يُذكر: الكاتب أبو بكر بن الخطاب المرسي الذي اشتغل في بلاط يغمراسن، ويحى بن خلدون شقيق عبد الرحمن بن خلدون الذي اشتغل بالكتابة في ديوان الملك أبو حمو موسى الثاني وغيرهم، ومن القضاة يذكر: أبو عبد الله بن هدية القرشي التلمساني وسعيد العقباني.[3]

1- محمود شيت خطاب، قادة فتح المغرب العربي، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط7،1984، ص234.

2- عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002، ص85-86.

3- المرجع نفسه، ص85-86.

وأما بالنسبة لحكم الولايات فإنّها كانت تمنح لأفراد الأسرة الملكية، وفي بعض الاحيان لقواد الجيش الذين كانوا يتكلفون بالأمن الداخلي وحماية الحدود، وتحصيل الجباية ويساعدهم في مهمتهم موظفون أكفاء.[1]

وكان النظام الإداري في دولة بني زيان(633-1235/962-1554) مقسم إلى ثلاث شعب رئيسية وهي: السلطة العسكرية التي يرأسها صاحب السيف، والسلطة الإدارية الذي يتولاها قاضي القضاة، ويمكن اعتبار كل هؤلاء في رتبة الوزير، وإلى جانبيهما صاحب المال والأشغال، بمعنى رئيس الوزراء، وديوان الإنشاء المكلف بالمراسلات العامة، والذي استغل فيه رجال من كبار الأدباء والعلماء،[2] وفي كل مدينة يوجد الحافظ وإلى جواره القاضي والمحتسب وصاحب الشرطة وغيرهم من موظفي الدولة.[3]

واعتمدت سياسة الدولة الزيانية(633-1235/962-1554) في الداخل على توفير الأمن والعدل، والتعليم والرخاء الاقتصادي والعمراني لسكانها، بينما كانت سياستها الخارجية مبنية على الصراع الحربي بين الجارتين الحفصية من جهة والمرينية من جهة أخرى، وكانت العداوة على أشدها مع هذه الأخيرة، حيث كانت أحيانا تخضع للاحتلال أو الحماية وأحيانا تتمتع باستقلال يشوبه الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي،[4] ولم تشهد بلاد المغرب الإسلامي سوى فترات قلية من السلام بين الدولتين،

---

[1]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص85-86.

[2]- أحمد توفيق المدني، هذي هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 65.

[3]- محمد كمال شبانة، الدويلات الإسلامية في المغرب، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2008،ص131.

[4]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة،الجزائر، 2009، ص180

وفي أغلب الأحوال كان ذلك السلام مفروضا، وإذا اتيحت الفرصة لواحد منها استغلها ونقض الاتفاق وعاد إلى جو العداء من جديد.[1]

وأما علاقتهم بمسلمي الأندلس فإنّها كانت متينة، وكان الزيانيون يشعرون بالآلام التي يعاني منها الأندلسيون جراء الضغط الصليبي، ولذا كانوا عونا لهم وساعدوهم بالمال والسلاح وفتحوا مملكتهم لمن أراد اللجوء إليها،[2] واستقطبت الدولة الزيانية الكثير من الأسر الأندلسية التي استفادت منها في تقديم خدمات جليلة خاصة في المجال الاقتصادي.

وأما من الناحية الاجتماعية فإن القبائل المكونة للمجتمع الزياني نذكر قبائل بني عبد الواد وبني راشد ومغراوة وتوجين وبني يفرن، إضافة إلى بعض الأقليات اليهودية الموجودة منذ القدم الذين كانوا يشتغلون بالفلاحة والصناعة والتجارة.[3]

[1]– محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1987، ص216.

[2]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص180.

[3]– عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر،المرجع السابق، ص85–86.

2-2 الحياة الاقتصادية:

يعتبر الإقتصاد عصب الحياة لأي حضارة من الحضارات، وعامل أساسي لاستمرارها، لأنه يمثل تحديا يوميا للإنسان، وهو يشمل في معناه تدبير المعاش وإنماء الثروة بكل أنواع الكسب والاحتراف مهما تعددت الألوان، واختلفت المظاهر من جميع أنواع المهن والصناعات، وما تقتضيه المعاملات التجارية بين الناس من تباين المتاجر والأسواق، والدافع في ذلك هو رد الإعسار، وجلب الرفاهية.[1]

ويعرف الاقتصاد بأنّه جميع الطرق الموصلة إلى الرفاهية المادية والعيش الأفضل، أو هو حسن التصرف في الأموال الخاصة والعامة من غير تفريط ولا إفراط، والظاهر أن هذا المصطلح لم يكن مستعملا بمفهومه الحالي، لأنّنا نجد عبد الرحمن بن خلدون قد أشار اليه بمصطلح المعاش،[2] ومصطلح الاقتصاد السياسي لم يظهر إلا في القرن الماضي.[3]

---

[1]- قموح فريد، الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي يحي بن موسى بن عيسى المازوني (ت 883هـ/1478م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والأثار، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م، ص46.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المقدمة، قرأه وعارضه بأصول المؤلف وأعد معاجمه: إبراهيم شبوح واحسان عباس، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 2006م، ج2، ص 301

[3]- دريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والإقتصادية في المغرب الاوسط، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، تلمسان، الجزائر، 2007-2008. ص34.

ويسمى هذا العلم في وقتنا الحالي بالاقتصاد السياسي، وقد عرفه المسلمون في القرون الوسطى وأطلقوا عليه "علم المعاش" آخذين بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝١٠﴾"[1]، أي ما تعيشون وتحيون من المطاعم والمشارب وغيرها من المكاسب التي يتوصل بها إلى ذلك.[2]

وقد عقد "عبد الرحمن ابن خلدون"[3] في مقدمته فصلا عرف فيه المعاش وبيّن وجوهه وأصنافه ومذاهبه، وممّا جاء في هذا الشأن قوله: "المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة فأمّا الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش فلا حاجة بنا إلى ذكرها، وأمّا الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش"[4].

ويقول فيما بعد: "وأمّا الفلاحة فهي متقدمة عليها كلّها بالذّات، إذ هي بسيطة وطبيعية وفطرية لا تحتاج إلى نظر ولا إلى علم، ولهذا تنسب في الخليقة إلى آدم أبي البشر، وأنّه معلّمها والقائم عليها، إشارة إلى أنّها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة.[5]

وأمّا الصنائع فهي ثانيتها ومتأخرة عنها، لأنّها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار، ولهذا لا توجد غالبا إلاّ في أهل الحضر الذي هو متأخّر عن البدو

---

[1]- الآية 10 من سورة الأعراف.

[2]- الحاج محمد رمضان شاواش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 319.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ج2، المصدر السابق، ص78

[4]- الحاج محمد رمضان شاواش، المرجع السابق، ص 319.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ج2، المصدر السابق، ص78.

وثان عنه، ومن هذا المعنى نسبت إلى إدريس، الأب الثاني للخليفة، فإنّه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحي من الله تعالى.[1]

وأما التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب فهي تعتمد في طرقها ومذاهبها على الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب".[2]

ولقد كانت الدولة الزيانية فلاحية بطبيعة أرضها، تجارية لمكانة موقعها، صناعية بطبيعة سكانها والتقاح الجاليات الأندلسية والأسرى الأوربيين،[3] وعليه فإنّ البحث في الاقتصاد يدور حول الأركان الثلاثة المكونة له.

وكان الشكل الاقتصادي في دولة بني عبد الواد الزيانية(633-962/1235-1554) هو نفسه الذي كان يصبغ العالم الإسلامي في ذلك الوقت، فلا هو رأسمالي بالمصطلح المعروف حاليا، ولا هو بالاشتراكي حسب المفهوم الماركسي، اذ استمد هذا الشكل الإسلامي من الأوضاع الاجتماعية والنفسية التي عرفتها المجتمعات القبلية والعشائرية التي كانت سائدة في البلاد الإسلامية كافة.[4]

ومع هذا يمكن تصنيف النظام الاقتصادي في دولة بني عبد الواد ضمن الصنف الذي يطلق عليه عبارة (الاقتصاد الحر)، وان كانت له بعض القيود التي ربما

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ج2، المصدر السابق، ص78.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص78.

[3]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، ص482.

[4]- بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993، ص207.

انعدمت في الشكل الاقتصادي الرأسمالي، ويتمتع بطابع إنساني عادل أكثر من النظم المعروفة.[1]

ويقوم اقتصاد الدولة الزيانية(633-962/1235-1554) على ثلاث دعائم أساسية هي النشاط الفلاحي والحركة التجارية والحرف والمهن التقليدية،[2] وبالرّغم من الحالة السياسية التي مرّ بها الزيانيين من مدّ وجزر طيلة ثلاثة قرون، إلاّ أنّها عرفت تطورا ملحوظا في مختلف مجالاتها الاقتصادية خاصة في مجالها الزّراعي،[3] الذي يخص موضوع دراستنا.

وكانت الزّراعة من القطاعات الحيوية التي أولتها الدولة الزيانية عناية كبيرة حتى صار الغالب على أهلها الفلاحة، وقد وردت الكثير من الأشعار التي تغنت بسخاء وعطاء أرضها المتنوع غير المنقطع،[4] فكانت هذه الحرفة أو النشاط حسب عبد الرحمن ابن خلدون أكثر تقدما من النشاطات الأخرى نظرا لبساطتها وفطريتها لأنها لا تحتاج الى نظر أو علم.[5]

وكانت الفلاحة تمثل النشاط الأكبر في المغرب الأوسط وهذا ما جعل –دينيس بوليم– يقول: "إن للفلاح مجالا يكاد يكون مساويا أو مطابقا تماما للمجال الذي انتشر

---

[1]- بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص207.

[2]- المرجع نفسه، ص 208.

[3]- دريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية في المغرب الاوسط، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزئر، 2007-2008، ص34.

[4]- أحمد المقري، المصدر السابق، ج7، ص121.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص301.

فيه الاسلام، ومن هنا تكاد كلمة فلاح لا تنفصل عن كلمة إسلام"[1] وبغض النظر عن خلفيات القول نتيجة اختلاف الدين والتوجه إلاّ أن المنطقة العربية والإفريقية اشتهرت بهذه الحرفة منذ أقدم العصور وأكدها الإسلام بدعوته إلى تحبيبها للمسلمين لأنّها كانت ولا تزال تمثل عماد اقتصاد الدول ومؤشر استقلالها واستمراريتا.

وأما على مستوى القطاع الصناعي فنجد **أن** مدن المغرب الأوسط قامت بجملة من الصناعات التي كانت تمون التجارة وشكلت نسبة هامة ضمن قائمة الصادرات، وغطت بذلك جزءا هاما من واردات الدولة،[2] ورغم قلتها وعدم استحكامها وقيامها على خامات محلية،[3] إلاّ أنّها لم تنحصر في تلمسان عاصمة الدولة الزيانية بل تعدت الى مدن أخرى مثل شرشال التي تخصصت في صناعة النسيج الحريري،[4] وهنين في المنسوجات القطنية إضافة الى مليانة ومستغانم وندرومة التي عرفت تلك الصناعات منذ القرن (6هـ/12م)، أما مدينة تلمسان فقد اشتهرت بصناعة الأقمشة الصوفية المفضلة على جنسها المصنوع في سائر أنحاء المغرب الإسلامي.[5]

وتميزت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962/1235-1554) بصناعات عديدة ومتنوعة إذ كانت تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة التطور، وكانت صنائع المجتمع البدوي تختلف عن المجتمع الحضري، فهي تتركز في

---

[1] – Denise Paulume, les civilisations africaines, 6eme èdition, presse universitaire de France, paris, 1974, p102.

[2]– جورج مارسي، مدن الفن الشهيرة، تلمسان، موقان، البليدة، الجزائر، 2004م، ص101.

[3]– عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص318

[4]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص15.

[5]– المصدر نفسه، ج2، ص15.

المجتمع البدوي والريفي حول توفير الطعام والملبس والخيام وبعض الأدوات التي كانت تستعمل في توفير الأمن للنّاس، ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمع المتطور الذي اشتهر بنشاط ومهارة الصنّاع، وكانت هناك مراكز صناعية منتشرة عبر أنحاء بلاد المغرب الأوسط ولعلّ من بين المدن التي اشتهرت بمنتجاتها الصناعية مدينة المسيلة وجزائر بني مزغنة، ومدينة تلمسان،[1] التي كان صناعها أناس أقوياء يعيشون في هناء ومتعة،[2] واشتهرت تلمسان بصناعة المنسوجات الصوفية التي تكلم عنها الحسن الوزان في قوله: "وغالب سكان مدينة تلمسان تكسّبهم مهنة الفلاحة وحوك الصوف، يتغنون في عمل أثوابه الرقاق فتلقى الكساء والبرنوس عندهم من ثماني أوراق والإحرام من خمس وبذلك عرفوا في القديم والحديث، ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا، وقد عرف القماش بالتلمساني وهو صوف خالص أو حرير خالص مختم وغير مختم ومن أنواع الملبوسات التي اشتهرت بها تلمسان الزيانية ثوب المرعز والقهزي والحرير والملف والذرايع والعمائم والأحاريم.[3]

ولقد عمّ الحياة الاقتصادية الرخاء في معظم فترات حكم الدولة الزيانية(633-1235/962-1554)، وهو ما ساعد المجتمع الزياني على الاهتمام بالصناعات المختلفة من نسيج وورق ومعادن ونحاس، والأعمال الحرفية الأخرى مثل: الفخار

---

[1]- اليعقوبي، البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2002م، ص196.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص21.

[3]- مبارك محمد الميلي، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص484. عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، ص ص245-246.

والنحت، والرخام ونقش الخشب، والمجوهرات،[1] وكانت لهم عناية خاصة أيضا في صناعة الأسلحة والبواخر الحربية على أشكال مختلفة لحماية سواحلها ضد الهجمات الإسبانية والبرتغالية،[2] ومن أنواع هذه البواخر المكونة للأسطول الزياني نجد السفن المختصة في الدفاع والهجوم، وأخرى كانت تستخدم في نقل الخيول، ومنها من تختص في حمل الذخيرة الحربية.[3]

وأمّا في القطاع التجاري فقد مثلت التجارة مصدرا هاما من مصادر دخل الدولة، وعادت على تجار المدينة بثروة من الأموال والنقود،[4] وكان ذلك بفضل ما امتلكوه من متاجر فريدة الانتفاع، حيث احتل سكان تلمسان المرتبة الثالثة من حيث الغنى والرفاهية بعد كل نظراءهم في مدينة فاس وأغمات،[5] فظهرت لذلك طبقة خاصة بالتجار لها مميزاتها الخاصة في السكن والمرتبة الاجتماعية واللباس الذي برعوا فيه أكثر من نظراءهم في فاس.[6]

وكانت المدينة في أيام الأمن والاستقرار عامرة دوما بالسلع، لأن تجارها كانوا دوما حريصين على تزويدها بالناقص من السلع من السلع وهذا ما أشار إليه العبدري أن مدينة تلمسان لها أسواقا قائمة وأهلها ذوو ليانة،[7] ولم تكن عملية التموين تتم داخل

---

[1]- عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص85-86.

[2]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق ، ص180

[3]- المرجع نفسه، ص180

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص21.

[5]- الشريف الادريسي، المصدر السابق، ج1، ص248.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص21.

[7]- أحمد العبدري، المصدر السابق، ص07. الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص21.

المدينة وأحوازها فحسب بل من مدن بلاد المغرب الأوسط الأخرى التي كانوا ينتقلون إليها في أيام محددة وفقا لما يقام بها من أسواق كسوق معسكر التي كانت تزودهم بعدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل وكثير من منسوجات البلاد وأشياء أخرى أقل قيمة كالحبال والسروج والأعنة وحاجيات الخيل،[1] وسوق قلعة بني راشد التي كانت تقام كل اثنين يقصدها أيضا الأعراب والبربر لبيع ماشيتهم وزرعهم وغلاتهم من الزيت والعسل والشمع والزيت، ويقصدها أيضا التجار من تلمسان جالبين إليها المنسوجات والبرانس والعباءات والسروج المضربة ذات المهامز والأعنة وغيرها من الفرس،[2] وكانت القيسارية نموذجا يحتذى في النظام والحركية والتنوع التجاري على غرار ما كان في مدينة فاس.[3]

وأدى هذا العمل إلى ازدهار الحياة التجارية في مملكتهم، فكانوا يتاجرون عن طريق البر والبحر مع الدول الإفريقية السوداء مثل السودان والأندلس وأوروبا والمشرق العربي يصدرون ويستوردون، وكانت البضاعة تدخل إلى تلمسان بحرا عن طريق ميناء هنين الموجود بالقرب من بني صاف وتخضع للرقابة الجمركية.[4]

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص26-27.

[2]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص324.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص19.

[4]- عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص85-86.

وكان سكان المغرب الأوسط يصدرون السلع المصنعة التي اشتهرت بها المنطقة كالمنسوجات والأسلحة والدروع والخوذ والخناجر والسهام والسكاكين والأواني المنزلية والزجاجية.[1]

وكانت التجارة الداخلية قائمة على الأسواق التي توجد مكان التجمعات السكانية التي يلتقون فيه للتبادل التجاري والتزود بما يحتاجونه من بضائع، ولهذا كان لكل قبيلة من القبائل المجاورة سوق محلية تجتمع فيه،[2] وكانت الأسواق تقوم أحيانا في نطاق دائرة أمير يكون قادرا على توفير الأمن والحماية، وكان غالبا ما يحمل السوق اسم ذلك الأمير ومن هذا سوق حمزة وسوق ابراهيم، وسوق يوسف وغيرها، حيث مثلت المركز الاقتصادي للمدينة أو المنطقة فقد كان يتردد عليها مختلف الناس ممن له غاية تجارية للكسب والشراء.[3]

وكان للسوق وظائف أخرى اجتماعية وثقافية ومن بين الأسواق التي اشتهرت بها مدن المغرب الأوسط أسواق مدينة تلمسان التي قال عنها البكري أنها قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق، ويصف الادريسي مدينة وهران في قوله أن لها اسواق وحمامات وجنات وبساتين،[4] ويضيف البكري أن مدينة تنس وجزائر بني مزغنة كان بها

---

[1]- بوزيان الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص215.

[2]- عبد الكريم يوسف جودت، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط بين القرنين الثالث والرابع الهجريين(9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، دس ، ص136.

[3]- المرجع نفسه، ص136.

[4]- الشريف الادريسي، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق: محمد حاج صادق، 1983م، ص128.

أسواق كثيرة،[1] التي وصفها الحسن الوزان في قوله: "وهي كبيرة جدا تضم نحو أربعة آلاف كانون وأسوارها رائعة ومتينة جدا مبنية بالحجر الضخم، فيها دور جميلة وأسواق منسقة كما يجب، لكل حرفة مكانها الخاص، وفيها كذلك عدد كثير من الفنادق والحمامات.[2]

وكانت العمليات التجارية تتم عن طريق المقايضة والبيع، ولقد ارتبطت حركة البيع والشراء بين التجار المسلمين والمسيحيين في دولة بني عبد الواد بـ"المكوس"[3] في أغلب الأحيان.[4]

وعقد التجار الزيانيين عدة اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية في أروبا وجنوب الصحراء الكبرى، وتأسست مجموعات تجارية حرة، نظمت تجارتها تحت حماية الدولة الزيانية، حيث أعطى أبو حمو موسى الثاني حرية التجارة والتنقل عبر البحر بكل أمان، وكان التجار المسيحيين واليهود يأتون من أوروبا لبيع منتوجاتهم في أسواق مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-1235/962-1554)، ونفس الحال

---

[1]- أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص، ص61-76.

[2]- الحسن الوزان، وصف افريقيا، المصدرالسابق، ج2، ص37.

[3]- المكوس: عبارة عن ضرائب شرعية كانت تفرض على المصنوعات المحلية والموارد الأجنبية وعلى كل ما يباع ويشترى، فوضعت على الحوانيت والأسواق، وكانت قيمة المكس تختلف من حين لآخر، وكان المشرف على العملية له مقر بباب المدينة مما يسمح له بالإشراف على كل صغيرة وكبيرة داخله أو خارجه. ينظر: عبد الكريم يوسف جودت، المرجع السابق، ص ص406-407.

[4]- مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزئر، 2005-2006م، ص274.

ينطبق على مواطني تلمسان، إلاّ أنّه كانت بعض المواد المحرمة بيعها من طرف الجانبين كالأسلة والذخيرة، والخمور.[1]

ومن أهم السلع التي كان يصدرها الزيانيين إلى أوروبا نجد الصوف والجلود والزرابي والفواكه مثل التمور والمنتوجات الخاصة بتربية الحيوانات كالسمن والعسل وغيرها.[2]

ويمكن القول أن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-1235/962-1554) لم يعرف استقرارا نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدها في ظل الموقع الذي كانت تحتله الدولة الزيانية مع جيرانها إلاّ أنّها تمكنت مجابهة خصومها والصمود أمامها لفترة فاقت الثلاثة قرون(633-1235/962-1554) وهذا نتيجة استغلال عامل القوة عندما تتيح لها الفرصة من جهة، واستغلال العامل الاقتصادي كقوة ثانية لمجابهة القوى الخارجية والاعتماد على سياستها في تحقيق الأمن الغذائي لدى شعوب المجتمع الزياني من جهة أخرى.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الظروف التي قامت عليها الزّراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-1235/962-1554)، خاصة وأنّ الزّراعة كانت بمثابة العمود الفقري لاقتصادها الذي كانت تعتمد عليه، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في فصولنا.

---

[1]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص ص180-181

[2]- المرجع نفسه، ص181.

الفـــــصل الأول:

الأراضي الزراعية وطرق إستغلالها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

- تمهيد

1- المبحث الأول: أنواع الأراضي الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

2- المبحث الثاني: طرق استغلال الأرضي الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

الفصل الأول: الأراضي الزراعية وطرق إستغلالها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

ارتبط نظام الأرض ارتباطا شديدا بالفتوحات الإسلامية، ونتج عن توسعات الدولة الإسلامية الكثير من القضايا المتعلقة بملكية الأرض، حيث كان التفكير في تنظيم الأراضي المفتوحة على أساس معطيات دينية وسياسية واقتصادية، وهذا ما دفع بالفقهاء إلى متابعتها ومعالجتها وفقا لقوانين خاصة متعلقة بتقسيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها في الإسلام.

وإنّ الحديث عن ملكية الأراضي الزّراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) والتي لا يمكن فصلها عن بقية بلدان المغرب الإسلامي من أبرز الصعوبات التي تواجه الباحث في محاولة التعرف على الملكيات الزّراعية وأشكالها التي عرفها المغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط بصورة خاصة.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة رصد أهم الملكيات الزّراعية التي كانت سائدة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) والطرق التي كانت تستغل وتنظم بها الأراضي الزراعية.

تعتبر الزراعة من أهم الحرف التي عرفها الإنسان منذ القدم، وهي من أهم المنابع الرئيسية التي أجبرت الانسان منذ القديم خدمة الأرض للحصول على قوت يومه وتأمين معاشه، حيث اعتمد سكان المغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط بصورة خاصة على الجانب الزراعي بشكل كبير لتلبية حاجياتهم اليومية.

الزراعة في معناها اللغوي والاصطلاحي:

أ- لغة: **الزّراعة** من كلمة "زَرَعَ" أي زرع الحبّ يزرعه زرعا وزِراعةً: بذره، والاسم الزّرع وقد غلب على البرّ والشّعير، وجمعه زُروع، وقيل: الزرع نبات كل شيء يحرث، وقيل الزرع هو طرح البذر، والزريعة: مابذر، وقيل الزّرّيع ما ينبت في الأرض المستحيلة ممّا يتناثر في أيام الحصاد من الحبّ،[1] وتأتي أيضا بمفهوم الفلاحة بمعنى تشقيق الأرض للزرع والحرث،[2] والحرث يكون في الضفة السفلى،[3] وهي القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث وزرع وري ونحو ذلك.[4]

ووردت كلمة زرع في القرآن الكريم في في اربع عشر موضعا، أغلبها يشير إلى زرع الحبِّ،[5] "والله يزرع الزرع" بمعنى ينميه حتّى يبلغ غايته، والزرع معناه الإنبات،

---

[1]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج8، دار صادر، بيروت، ط1، 1300هـ، ص141.

[2]- أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ج10، ص150.

[3]-أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد الله درديش، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية، مصر، د.ت، ج5، ص72.

[4]- مصطفى ابراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ت، ص700.

[5]- زيد صالح عبد الله أبو الحاج، الفلاحة في الفكر العربي- في المشرق العربي(ق3هـ/10م)، رسالة دكتوراه في التاريخ، الجامعة الأردنية، 1998، ص15.

يقال زرعه الله أي أنبته، ومثال ذلك قوله تعـــالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾،[1] أي أنتم تُنمّونه أم نحن المنمون له، وقوله تعالى:﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ۝٢٩﴾[2]، قال الزجاج: الزّرّاع محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه الدّعاة إلى الإسلام رضوان الله عليهم،[3] وقد شجع رسولنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم على الزراعة وممارستها، وذلك استنادا الى قوله صلى الله عليه وسلم "**مَا مِن مُسلم يَغرِسُ غَرسًا أو يَزرَعُ زَرعًا فَيأكلُ مِنه طَيرٌ أَو إنسانٌ أَو بَهيمةٌ إلا كانَ لَهُ صدقةٌ**"[4]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا:"**مَن أَحيَا أَرضًا مِيِّتَةً فَهِيَ لَهُ**"[5].

---

[1]- سورة الواقعة، الآية:63-64.

[2]- سورة الفتح، الآية : 29

[3]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج8، دار صادر، بيروت، ط1، 1300هـ، ص141.

[4]- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب المزارعة(11747)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م، ج6، ص227.

[5]- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب إحياء الموات(11772)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م، ج6، ص235.

ب* من الناحية الاصطلاحية:

عبر عنها ابن العوام الإشبيلي بقوله: "معنى زراعة الأرض صلاحها، وغرسة الأشجار فيها، وزراعة الحبوب المعتاد زراعتها فيها، وإصلاح ذلك وإمداده بما ينفعه ويجوده وعلاج ذلك بما يدفع الآفات عنه، ومعرفة جيد الأرض ووسطها والأقل منها"[1].

وعرفها ابن عبدون بقوله: هي العمران ومنها العيش كله والصلاح جله"[2] وتعد الزراعة مصدرا من مصادر العيش التي يتخذها الإنسان لتحصيل رزقه، وهي تحتل مكانة هامة في حياة البشرية كلّها، حيث عرفها عبد الرحمن بن خلدون في مفهومين حيث يشير المفهوم الأول الى كونها صناعة في قوله: "هي صناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب، بإثارة الأرض وزرعها، وعلاج نباتها، وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته، ثم حصاد سنبلة واستخراج حبه من غلافه، وإحكام الأعمال لذلك وتحصيل أسبابه ودواعيه وهي أقدم الصنائع، وهي محصلة للقوت المكمل لحياة الانسان غالبا"[3].

وأما المفهوم الثاني فيعتبرها من فروع الطبيعيات في قوله: "هي فرع من فروع الطبيعيات، وهي النظر في النبات من حيث تنميته وتعهده بالسقي والعلاج".[4]

1- ابن العوام الإشبيلي، كتاب الفلاحة، مدريد، 1802م، ج1، ص65. ابن العوام الإشبيلي، الفلاحة الأندلسية، تحقيق: أنور أبو سويلم وآخرون، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، 2012م، ج1، ص ص68-69.

2- ابن عبدون التجيبي، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، ص05.

3- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: ابراهيم شبوح، تونس، ط1، 2007م، ج2، ص ص 115-116.

4- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، لبنان، 2001م، ص652.

وتعتبر الزّراعة أحد الفروع الأساسية للاقتصاد الذي تعتمد عليه الدول، وهي تشتمل على زراعات عديدة منها الحبوب والقطاني والمقاتي وغراسة الأشجار، وتطورت بفضل الإصلاحات الزّراعية كإحياء الأراضي الموات والبور، وتوسيع المساحات الزراعية، اضافة الى استعمال التقنيات الفلاحية المعروفة في تلك الفترة، كإقامة المصاطب على الأودية والمدرجات على الجبال وسقايتها بمياه الجداول والينابيع، وكذلك البحث عن الماء واستغلاله في تطوير الزّراعة، "فالنباتات لا قوام لها إلا التراب والماء، ولا يمكن أن تتم بدون هواء وضوء، فإذا أخذنا بذرا وضعناه في ماء وتراب ومَنَعنَا عنه الهواء والشمس لم ينبت، فإن جعلناه في الأرض تحت شروطه المتوفرة بتلقيه الهواء والشمس والماء نبت ونما وأثمر"[1].

[1]- سعيد بن حمادة، التراث الفلاحي الإسلامي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط مقوماته ومراحل تطوره، مقال في كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، جمع وإشراف: حسن حافظي علوي، منشورات عكاظ، 2011، ص60

المبحث الأول: أنواع الأراضي الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

تعد الأرض أهم ما قامت عليه الزّراعة، حيث كانت أراضي المغرب الأوسط مقسمة إلى عدة أنواع من حيث ملكيتها وطبيعة استغلالها، ومن هنا نحاول التعرف على طبيعة تلك الملكيات الزّراعية التي كانت سائدة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، إضافة الى طرق استغلالها.

وكان التنظيم الزراعي في بلاد المغرب الأوسط لا يختلف كثيرا عن التنظيم المعمول به في سائر بلاد المغرب الإسلامي عامة، خاصة من حيث طبيعة ملكية الأراضي الزراعية، وطرق وتقنيات استغلالها، حيث أشار عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه "العبر" إلى بعض البيوتات الكبيرة التي كانت تمتهن حرفة الزّراعة خاصة في السهول التي تقع بجوار المدن، ولعل من بين الأسر نذكر: أسرة بني الملاح الأندلسية التي استقرت بتلمسان مع بداية تأسيس الدولة الزيانية(633هـ/1235م)، واحترفت بسكة الدنانير والدراهم وأضافوا إليها مهنة الفلاحة،[1] وكذلك "عائلة المرازقة" التي امتهنت حرفة الزراعة.[2]

وأمّا بخصوص حجم الملكيات الزّراعية التي كانت سائدة في المغرب الأوسط ونوعيتها، يمكن القول أن الظروف الطبيعية تحكمت الى حد كبير في هذا الجانب، وذلك لوقوع بلاد المغرب الإسلامي على حافة الصحراء الكبرى، وانفتاحها على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما نتج عنه اختلافا في طبيعة ملكية الأراضي من إقليم

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، العبر، االمصدر السابق، مج7، ص213. شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8ه/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م، ص155.

[2]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص114.

الى آخر، فتركزت الملكيات الخاصة بجوار المدن،[1] وكانت الأراضي المقتطعة لفائدة أصحاب السلطان وبطانته في غالب الأحيان ذات ملكية خاصة، ونادرا ما كانت توجد أراضي ذات ملكية جماعية خاصة لأنّها كانت ذات مردود اقتصادي جيد، وكان يكثر عليها الطلب والتنافس على اقتنائها بسبب قربها من المدن.[2]

وأما بالنسبة للبادية فإنّ غالبية الأراضي كانت ملكيتها مشاعة يتم استغلالها من طرف القبائل بشكل جماعي، خاصة مسارح الرعي منها، ولكن كانت بعض القبائل الأخرى تمارس أنشطة زراعية إلى جانب حرفة الرعي كقبائل بني توجين وقبائل سويد،[3] وغيرهما.

وعرفت الملكيات الزّراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) أنوع مختلفة من حيث طبيعة الملكية، ولقد أشار عبد الرحمن بن خلدون الى الأراضي الإقطاعية في الكثير من المواضع، لكنه أغفل عن ذكر باقي أنواع الملكيات الأخرى التي يمكن استقاء معلومات بشأنها من المصادر التاريخية الأخرى ككتب النوازل الفقهية والرحلات، لكن سنحاول التعرف على اهم انواع الأراضي الزّراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني**(633-962هـ/1235-1554م)** من خلال تحديد طبيعة ملكيتها، والطريقة التي كانت تستغل بها.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت2001م، ص ص14-15.

[2]- عبد المجيد زيان، النظريات الإتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988م، ص225.

[3] – جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص19.

أ- أراضي الإقطاع[1]:

تميز النشاط الزّراعي في دولة بني زيان بطابعه الإقطاعي الواسع، وكانت معظم الأراضي الزّراعية والرعوية بالهضاب العليا والسهول الوسطى والساحلية عبارة عن اقطاعات للقبائل والعشائر الأمازيغية والعربية،[2] وهذا ما يؤكد على الاقطاع الواسع الذي كان سائدا في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني**(633-962هـ/1235-1554م).**

وعرف أهل اللغة الإقطاع بأنه: التمليك والإرفاق **أو** هو تمليك أرض، أو إعطاء قطعة من الأرض.[3]

وأما من الناحية الاصطلاحية: هو جعل الأراضي البور مختصة ببعض الأشخاص،[4] يتصرفون فيها ويقومون بإحيائها وزرعها،[5] أو هو ما يقطعه الإمام من الأراضي لمن ينتفع بها إما استغلالا أو إرفاقا، وكانت تُقطع الأرض أحيانا بغير إذن

---

[1]- الاقطاع: قديم في الدول، وأصله أن الملك إذا فتح بلادا وأراد استبقاءها واستغلالها قسمها على قواده في مقابل حربهم، كأنها أجرة لهم، والقواد يقسمون تلك الأرض على ضباطهم، وهؤلاء يفرقونها على العساكر او من يقوم مقامهم، ويشترط الملكم على قواده أن يكونوا أمناء له في الحرب والسلم، واذا خان أحدا الشرط، ترجع الى من يحكم فيه. بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص208.

[2]- مكيوي محمد، المرجع السابق، ص22.

[3]- مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف مجمع اللغة العربية، مصر، 1961، ج2، ص745. الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، مصر، 1923م، ص543.

[4]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس(238-488هـ/852-1095م)، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة القاهرة، مصر، 1421هـ/2000م، ص32.

[5]- مختار حساني، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، المعهد الوطني للدراسات التاريخية، وزارة التعليم العالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985-1986م، ص200.

السلطان،[1] حيث أجاز لهم الفقهاء الانتفاع منها من الناحية التجارية إمّا عن طريق البيع أوالشراء لكن بشرط أن يُجهل أصحابها أو ورثتهم.[2]

ويسمى "الإقطاع"[3] في المنظور الإسلامي على أنّه الالتزام، لأنّ الغرض من الإقطاع في الإسلام هو التشجيع على استصلاح الأراضي من جهة، ومواصلة خدمتها والالتزام باستثمارها من جهة أخرى،[4] ومن كانت له أرضا ثم تركها لمدة ثلاث سنوات ولم يستخدمها نزعت منه وعمرها قوم آخرون فهم أحق بها،[5] من أجل خدمتها واستغلالها، ويختلف الإقطاع عن المفهوم الحديث الذي يشوبه روح الاستغلال والاستعباد، وهو مختلف عن المفهوم الإسلامي الذي عمل به الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون الذين جاءوا من بعده، حيث طرأت عليه بعض التغيرات والانحرافات عما كان عليه سابقا.[6]

---

[1]- شخوم سعدي، خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط- النظم التجارية التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين، إشراف: فاطمة بلهواري، 2014، ص33.

[2]- المرجع نفسه، ص33.

[3]- كان الإقطاع في الاسلام على كيفية أخرى، وهو ما أشار إليه ابي يوسف في كتابه الخراج حيث قال: "أن الأرض التي تقع في أيدي المسلمين وليس لها مالك يطالب بها كالأراضي التي تكون لحاكم البلاد قبل فتحها، أو تكون لرجل قتل في الحرب، او أن تكون عين ماء أو نحو ذلك، فهذه الأصناف من الأرض كان الخلفاء الراشدون يجيزون اقطاعها لمن شاؤوا، على أن يؤدي عشر مالها لبيت المال أو أكثر أو أقل، وكان بنو أمية وبنو العباس يقطعون الأراضي لبعض خواصهم وأهلهم فلا يأخذون عليها خراجا، فتؤخذ عطيات الجند وسائر النفقات من مال الخراج، والقطائع تبقى في أيدي أصحابها، فلما خرجت السلطة من الخلفاء، فسلاطين الدولة السلجوقية جعلوا الإقطاع عاما على يد نظام الملك الذي حول المملكة على إقطاعات ووزعت الأرض اقطاعا وبعضا مبيوعا وبعضا موقوفا. جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مجلد1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ط2، دون تاريخ، ص ص228-229

[4]- بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص208.

[5]- المرجع نفسه، ص209.

[6]- المرجع نفسه، ص208.

أما الإقطاع في العهد الزياني: فهو تلك الأرضي التي يقطعها السلاطين وأصحاب الحكم عموما لأفراد معينين مقابل خدمات معينة يقدمونها للدولة،[1] وتعد تلك الأراضي ملك للدّولة، ولا يحقّ التّصرف فيها إلاّ من قبل السّلطان، فهو يجيز إقطاعها لمن يشاء،[2] ثم توسّع بعد ذلك هذا المفهوم وأصبح يشمل جباية الأعشار، واستغلال الأراضي الزراعية واستخلاص فوائد الرّعي، وقبض الرّسوم، ومقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الإقطاع يتحمّل مسؤوليتين: الأولى دفاعيّة ردعيّة يحارب بموجبها أعداء السّلطان، والثانيّة جبائيّة يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمّتهم للخزينة العامّة،[3] كما بقي الكثير من مدن الدولة الزيانية ينتفعون بما أقطعه السلطان لهم، ولعل هذه الوسيلة كانت من أهم سبل جلب السكان الى المناطق القريبة من تلمسان وما جاورها، فالاقطاع قد يشمل مدينة بأكملها ولا يشمل الأرض فقط.[4]

واستخدم عبد الرحمن ابن خلدون في كتاب "العبر" مفهومين متمايزين وهما: إقطاع الجباية الذي يقصد به الانتفاع بجباية الأرض لصالح شخص أو جماعة،[5] وإقطاع الأرض وهو ما يقطعه الإمام أو الحاكم من الأرض العامة التي ليست ملكا لأحد حيث ينتفع بها من زرع أو غرس أو بناء أو استغلال او تمليك.[6]

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، مج7، ص260. شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8هـ/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م، ص157

[2]- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1 ، بيروت، 1999، ج2، ص211.

[3]- المرجع نفسه، ص211.

[4]- شخوم سعدي، المرجع السابق، ص33.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج6، ص، ص32،31، 43.

[6]- بلبشير عمر، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب المعيار، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010م، ص175.

واستعمل الونشريسي أيضا في كتابه "المعيار" مصطلح "أرباب الظهير" وهذا المصطلح يشير الى الإقطاع،[1] وهناك مفاهيم أخرى لها علاقة بنظام الإقطاع كالعطاء والمنحة والإحسان والصدقة، والتصريف والإنعام، وهناك تداخل في بعض المصطلحات فيما يخص مفهوم الإقطاع خاصة في كتب النوازل كالمغارسة والجباية والإحياء والجهاد،[2] وهناك أنواعا للإقطاع كإقطاع التمليك وإقطاع المنفعة،[3] وهما يختلفان باختلاف نوع الأرض من الخراب والخصب، وحالهما من الحرب والصلح، ورأي الخليفة او السلطان فيها.[4]

وانتهجت الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط(633-962هـ/1235-1554م) سياسة الإقطاع كغيرها من الدول المعاصرة لها في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة إذا علمنا أنّ استقرار قبيلة بني عبد الواد بالمغرب الأوسط في حد ذاته مرتبط بالأراضي التي أُقطعت لهم من طرف الموحدين،[5] قبل سيطرتها على بلاد المغرب الأوسط، حيث منحت لهم أرضا من نهر ملوية إلى بلاد "البطحاء"[6].

---

[1]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص334.

[2]- بلبشير عمر، المرجع السابق، ص175.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص334. بلبشير عمر، المرجع السابق، ص175

[4]- جرجي زيدان، المصدر السابق، ص ص228-229.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر(الموسوعة)، مج7، ص129.

[6]- بلاد البطحاء: مدينة كبيرة متحضرة جدا وآهلة بالسكان، بناها الأفارقة في عصر قريب في سهل فسيح بنبت فيه القمح بكثرة، وكانت تحقق دخلا يقدر بعشرين مثقالا لملك لتلمسان، لكنها تعرضت للكثير من التدخلات والتخريب أثناء الحروب التي وقعت بين ملوك بني زيان وبعض أقاربهم من جبل الونشريس. ينظر: الحسن الوزان، وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص ص27-28.

وعلق عبد الرحمن ابن خلدون على ظاهرة الاقطاع الواسع الذي نالته القبائل في قوله: "وفي سنة (667هـ/1268م) تملكت قبيلة زغبة سائر البلاد بالإقطاع من طرف السلطان طوعا وكرها رعيًا لخدمته وترغيبا فيها وعدة وتمكينا لقوته حتّى أفرجت لهم زناتة عن كثيرها"،[1] وهذا الكلام يؤكد على الانتشار الواسع للإقطاع خلال العهد الزياني.

واستفادت العديد من الشخصيات والقبائل من نظام الإقطاع الذي عرفه بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، حيث أقطع السلطان الزياني يغمراسن بن زيان "التنسي"[2] أرضا زراعية لينتفع بها،[3] وقبيلة "سويد العامرية"[4] التي منحها بـــــلاد البطحاء و"سيرات"[5]،

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر الساق، ج6، ص ص64-65

[2]- أبو اسحاق إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي: هو أحد كبار العلماء الذين لهم مكانة رفيعة عند السلاطين الزيانيين، وقد ألف في الكثير من العلوم ومن أشهرها كتاب تلقين المبتدأ وتذكرة المنتهى "لأبي محمد عبد الوهاب المالكي في الفروع، وقد ضاع هذا الكتاب خلال الحصار الطويل المفروض على تلمسان، وتوفي سنة(680هـ/1281م). أحمد بابا التمبكتي، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد الهرامة، كلية الدعوة لإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1989م، ص38.

[3]- محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق: محمود بوعياد، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1985م، ص127. عبد الكريم شباب، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8هـ/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م، ص155.

[4]- سويد العامرية: كانت لهذه القبيلة علاقة حسنة مع بني عبد الواد في بداية الأمر، فأقطعوها أراضي البطحاء ومنحوها ضرائب هذه الأراضي إلا أن العلاقة الطيبة تغيرت بسبب الموقف المتصلب ليغمراسن ضد زعمائها، فنزلوا بجوار بني توجين خصوم بني عبد الواد، فكانوا يحرضون بني مرين على غزو تلمسان. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص34.

5- سيرات: وهي معروفة بنهر سيرات الذي يجري بالقرب من قلعة هوارة ، ويسقي هذا النهر فحص سيرات الذي يبلغ طوله أربعين ميلا. محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987م، ص16.

و"هوارة"[1]،[2] ليوسف بن مهدي الذي ينتمي إلى قبيلة سويد، وعنتر بن طراد بن عيسى من قبيلة بني سويد.[3]

واستفاد داوود بن هلال بن عطاف من بني عامر،[4] وقبيلة الحرث بن مالك وهم من العطاف والديالم،[5] وقبيلة المنبات من ذوي منصور المعقلية،[6] وقبيلة ذوي منصور من المعقل،[7] من نظام الاقطاع الذي اتبعه سلاطين الدولة الزيانية في سياستهم.

وفي عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني أصبحت البلاد كلها عبارة عن اقطاعات للقبائل والأشخاص سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو من أنصارها، وقد أدى الخوف من بني مرين من جهة والصراعات الداخلية من جهة أخرى إلى تدهور الملكية الخاصة.[8]

وأشار عبد الرحمن بن خلدون إلى أن السلطان أبي حمو موسى الثاني أقطع في سنة(749هـ/1349م) عرب المعقل مواطن تلمسان لاستمالتهم في صفه ضد

1- هوارة: تقع بالجبل المنسوب إليها القريب من البطحاء والونشريس ومن بطونها زكارة الواقع في دائرة مليانة ويوجد بالقرب من مدينة"أشير" الصنهاجية سوق تعرف بسوق "هوارة"، وكانت شيوخ هذه القبيلة يتحالفون مع بني عبد الواد، وقد ازدادت الصلة بينهما في عهد السلطان أبي تاشفين الأول(718- 737هـ/1318-1377م). ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص204. عبد العزيز فلالي، المرجع السابق، ص ص32-33.

2- عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص ص 150-151، 159. ينظر: بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص209.

3- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، العبر، ج6، ص ص 95-96.

4- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص69.

5- المصدر نفسه، ج6، ص65.

6- المصدر نفسه، ج6، ص77.

7- المصدر نفسه، ج6، ص77.

8- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ج2، ص20.

المرينيين، ونفس الأمر فعله مع عرب حصين عام(768هـ/1767م)،[1] كما قام أيضا بإقطاع قلعة "بني سلامة" لأولاد عريف.[2]

وعلق عبد الرحمن ابن خلدون على هذه الوضعية بقوله: " أصبحت بطون توجين كلها خولا لسويد وعبيدا لجبايتهم إلاّ جبل الونشريس فلم يزل لبني ثغرين،[3] وهذا ما يدل على الاقطاع الواسع الذي أصبح سائد في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) حيث أصبحت البلاد كلها عبارة عن اقطاعات للقبائل والعشائر سواء كانوا أنصارا أو أبناء السلطان.[4]

وكان السلاطين الزيانيين يمنحون الأراضي الخصبة إلى القبائل الموالية لهم على حساب الملاك الأصليين رغمّ تأديتهم للضرائب المفروضة عليهم، وقد أورد المازوني في قوله: "أنّ أرضا معروفة كانت منسوبة لأناس ينتفعون بها بالحراثة، ويؤدون الخراج للإمام ثم ملّكها الإمام لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيه من المصلحة تمليكا مطلقا.[5]

واستفادت أسرة بني الملاح من ملكيات واسعة في تلمسان ونواحيها، وعمّ ذلك على كل الجالية الأندلسية المستوطنة في المملكة الزيانية، وهذا كإغراء لهم بهدف ابقائهم في تلمسان ودمجهم بصورة سريعة في المجتمع الزياني مع توفير ضروريات

1- عبد الكريم شباب، المرجع السابق، ص157

2- عبد الرحمن بن خلدون، االعبر، المصدر السابق، ج6، ص101.

3- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، المرجع السابق، ج2، ص19.

4- عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج6، ص64.

5- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، المرجع السابق، ج2، ص20-21.

الحياة لهم، والاستفادة من خبراتهم في خدمة الأرض والبستنة،[1] وغيرها من النشاطات كتولي بعض الوظائف كالوزارة والحجابة، وهذا راجع إلى الثقة والأمانة التّي كانت تحظى بها أسرة بني الملاح.[2]

واعتبر السلاطين الزيانيين الاقطاع عاملا محفزا قد يغري الكثير من الأفراد والجماعات،[3] المتمثلة في شيوخ القبائل، وزعماء الحركات المناوئة للدولة، ووجدت الدولة في هؤلاء مع مراحلها الأولى وحتى في مراحلها اللاحقة المشايعة والسند القوي الذي تثبت به سلطانها خاصة في البلاد البعيدة عن مركز سلطتها لزعامتهم في مناطق مختلفة من أرجاء تلك البلاد.[4]

وقد ترتبت عن ظاهرة الإقطاع في الدولة الزيانية أثاراَ أضرت بالمجتمع الزياني، حيث شكل هذا الإجراء الإقطاعي طبقة مستغِلة لعمال الأرض، وبذلك انتقلت الدولة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وهذا ما يعرف في العصر الحديث بإقطاعية

---

[1]- رفيق خليفي، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط، (من نهاية القرن 3هـ-9هـ)، رسالة ماجستير في تخريج وحضارة المغرب الأوسط، كلية الآداب والعلوم افنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص183.

[2]- المرجع نفسه، ص185

[3]- أمحمد شريط، ظاهرة البيوتات الأندلسية ودورها الثقافي(300-460هـ/912-1067م)،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012م، ص33.

[4]- العربي لخضر، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2017-2018م، ص103.

الدولة التي أصبحت تملك الأرض وتملك حتى التصرف فيها،[1] ثم انتقلت هذه الوضعية إلى القبيلة التي أصبح شيخها يعطي لمن ينتمي إلى قبيلته كل الامتيازات.[2]

ب- الأراضي الجماعية:

ويقصد بها تلك الأراضي التي كان يتم استغلالها بشكل جماعي، والانتفاع منها بأنواع الغرس مع تقاسم غلتها بينهم،[3] وأشارت كتب النوازل إلى مفاهيم عديدة وتسميات مختلفة في إطار الأراضي الجماعة التي تكون إمّا في يد قوم أو أقوام،[4] وهذا ما أشار إليه الونشريسي في احدى نوازله حيث قال: "أنّ قوم لهم زرع استأجروا من يحرسه"،[5] أو شركاء،[6] وهذا ما تثبته نازلة أخرى "عمن كان له حظا شائعا في أملاك مشتركة بينه وبين قوم آخرين"،[7] أو فريقا،[8] وذكرت إحدى النوازل التّي وجهت الى الفقيه أبي الفضل

[1]-عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص315. مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، المرجع السابق، ج2، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص20.

[3]- أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر،2009، ج4، ص21.

[4]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج9، ص11. المازوني، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص67.

[5]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج9، ص11

[6]- المصدر نفسه، ج5، ص ص144-145.

[7]- المصدر نفسه، ج9، ص425

[8]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص164.

العقباني تذكر: "أن أقوام كان بأيديهم أرضا بأوامر السلاطين المتقدمين يستغلونها عن طريق الحرث وغيره".[1]

وهذه التسميات التي ذكرتها كتب النوازل والفتاوى الفقهية تشير في الحقيقة إلى معنى الاستغلال الجماعي للأرض، وقد تحمل معاني أخرى كالقبائل التي كانت تُؤطر مجتمعات المغرب الاوسط خاصة خلال العهد الزياني(633-962هـ/135-1554م)، واصطلح كذلك على الأراضي الجماعية بالملك الشائع أو الأرض التي لها شفعاء،[2] بمعنى الأرض المشاعة.

وكان التصرف في الملكيات المشاعة يعود الى سكان القبيلة أو العرش الذين عادة ما يقومون باستغلالها بشكل جماعي، ولكل بيت أو أسرة نصيب منها حسب امكانياته وحاجاته مع ترك جزء من الأرض للاستغلال الجماعي من أجل لانتفاع به في الرعي، أو تركه بورا لتجديد خصوبته، وفي حالة تغيب أحد الأفراد أو اهماله لحصته من الأرض المشاعة،[3] فإنّ اعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها، وغالبا ما يتولى شيخ العشيرة أو القبيلة بتنفيذ ذلك، وإذا كانت القبيلة خاضعة للدولة أو أصبحت الأرض مراقبة من طرف الحكام فهنا يتولى القائد أو الشيخ المعين من طرف السلطة نيابة عن الجماعة مهمة اقرار ما تعارف عليه افراد القبيلة.[4]

---

[1]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص98. عبد الكريم جودت، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط بين القرنيين الثالث ةالرابع الهجريين (9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، (د.س)، ص18.

[2]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج9، ص425.

- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص44.

[4]- المرجع نفسه، ص44.

وقد أصبحت الأراضي المشاعة تشكل احدى أصناف الملكيات الزّراعية الشائعة ببلاد المغرب الإسلامي منذ القرن الخامس هجري الحادي عشر الميلادي، الذي شهد استقرر القبائل البدوية وتوطن العشائر الجبلية بالمناطق التي استحوذت عليها أو أُعطيت لها،[1] وهي من حيث الوضع القانوني والأحكام المطبقة عليها تُماثل أراضي الخراج بالشام والعراق أو أراضي الالتزام بمصر التي فتحت صُلحا، ولم تقسم بين الفاتحين المسلمين الأوائل حيث بقيت في يد أصحابها مقابل دفع ضريبة الخراج والجزية على الانتاج.[2]

ويظهر من خلال هذه المفاهيم أن المستفيدين من الأرض كانوا يتكونون من مجموعة بشرية، يفهم من عبارات "قوم" و"أناس شتى" وشركاء" و"فريق" على أنها تعني القبيلة أو أحد فروعها، خاصة وأن التنظيم الجغرافي لسكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/135-1554م) كان له مضمون قبلي، وكانت تنظم على أساسه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وكان الإطار الإداري الذي اعتمدت عليه الدولة في سياستها الجبائية والعسكرية،[3] وقد تنوعت الأراضي الجماعية حسب ملكيتها، فمنها ما هي ملكية خاصة أو إقطاع، أو أراضي مشاعة، والتي تشتمل على جميع الفيافي والقفار والمسارح والمحتطب وغيرها،[4] وكان الاستغلال الجماعي للأرض يتم إما عن طريق الاشتراك في الحرث والحصاد والدفاع عن المحاصيل اتجاه تعديات الجماعة الأخرى، أو الاستفادة من المراعي تجاه الدولة،[5] وكانت طرق الاستغلال تتم

- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص44.

[2]- المرجع نفسه، ص44.

[3]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص164.

[4]- محمد بلحسان، ملكية الأراضي الزراعية وطرق استثمارها في المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل،دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد: 35، مارس 2017م، ص143.

[5]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص330، 341.

عن طريق تقسيم الأراضي الجماعية بين الأفراد أو بين الأُسر، ويظهر هذا التقسيم خصوصا في مجالات البستنة ونظام الري، وكان التقسيم يُنظم عن طريق عقود شرعية، اوعن طريق أعراف محلية في الكثير من الأحيان.[1]

ومن بين القبائل التي استغلت الأرض بشكل جماعي قبيلة بني راشد التي استقدمت الفقيه "محمد المديوني التلمساني"[2] الذي تم بناء له قرية، وحبسوا عليه أرضا، وحرثوا له تويزة، حيث جيء بأكثر من مئة مضمد أو أزيد من ذلك، وكل مضمد مجهز بثورين ويحمل الزريعة معه، ولمّا حان وقت الحصاد حصدوا له ذلك الزّرع، وخزنوه في مطامير كثيرة خصصت له"،[3] وتفيدنا هذه النازلة أن قبيلة بني راشد كانت تستغل الاراضي في ما بينها بشكل جماعي.

وسار أهل "منطقة زيدور"[4] أيضا على خطى بني راشد مشتركين في زراعة السهل الذي يُعرف باسم "سهل زيدور"، حيث كان ابو العباس أحمد ابن مرزوق (681-741هـ) يشارك بعض أصحابه من أهل السهل في الزرع،[5] وكان الكثير من

---

[1]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص165.

[2]- محمد المديوني التلمساني: هو يحي بن محمد المديوني أبو السادات التلمساني، الفقيه، ومن تلاميذه الإمام السنوسي. ينظر: ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص462.

[3]- ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص463. العربي لخضر، المرجع السابق، ص117.

[4]- منطقة زيدور: تقع بين مدينتي أرشقول وتلمسان، ولها سهل طوله خمسة وعشرون ميلا. ينظر: أبو عبيد البكري(ت487هـ)، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (جزء من المسالك والممالك)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص77.

[5]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، المصدر السابق، ص222.

بني ورنيد يزاولون الزّراعة بالجبل المطل على تلمسان من جهة الجنوب،[1] وكان يسكن بجبل أغبال قرب وهران قوم كلهم فلاحون ومزارعون.[2]

وحدثت الكثير من المشكلات والخلافات بين الشركاء أو المستفيدين من الأرض، خاصة عند اعتداء أحدهم على قطعة من الأرض واستغلالها لنفسه، وهو ما تؤكده إحدى النوازل التي وردت عن لسان المازوني في قوله: "عمد رجل منهم لقطعة منها فغرسها بأنواع الأشجار ثم توفى قبل تمام ذلك، فبقى بعد موته ثم دثر ما ورثه للقطعة، فباعوها من رجل فصار المشتري يحرثها وينتفع بها مدة طويلة، فقام أرباب الروض عليه، فانتزعوها منه هل لهم في ذلك أم لا"[3]، أو عند تقسيم الأرض بين الشركاء أو الحائزين على الإقطاع إذ كثيرا ما كان يحتج أحدهم على طريقة التقسيم عندما يحس بإجحاف وغبن، وقد بينت نازلة طرحت على أبي الفضل العقباني بأنّ: "جماعة من المرابطين أنعم عليهم السلطان بأزواج للحراثة عليها عيون ماء، اقتسموا العيون والأزواج فصار كلاهما يستغل ما صار له بالقسمة من الأرض، وبما خص له من الماء مدة طويلة فبعدها غار ماء تلك العيون وتضرر أصحابها، وأرادوا القيام على أصحابهم، وأن يأخذوا من مياههم ما يحصل لهم به من الإنتفاع فما يحرثونه"،[4] ويفهم من خلال هاته النازلة أن الاستغلال الجماعي للأرض قد سبب الكثير من المشكلات بين المستفيدين أو الشركاء، وهذا ما انعكس سلبا على الإنتاج الزراعي في بعض الاحيان بسبب بقاء الأرض بورا، وهو الأمر الذي يجعلها تبقى بدون استغلال وهو مشكل كبير حدث في الكثير من الأحيان.

---

[1]- الحسن الوزان، وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص44.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص44. العربي لخضر، المرجع السابق، ص117.

[3]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص67.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص30.

ت- الأراضي الخاصة (المملوكية)

تظهر أراضي الملك الفردية في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/135-1554م) من خلال الانتقال الى صاحبها بالإرث أو الشراء أو الإقطاع أو بإحياء الموات، وغير ذلك، وهو حر التصرف فيها حرية شاملة.[1]

وهي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها مباشرة، وكان لهم الحقّ في التصرف فيها بيعها أو تركها للورثة أو استغلالها عن طريق عقود المغارسة أو المساقاة أو المزارعة حسب أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا يتوجب على ملكيها ازاء الدولة سوى فريضتي العشر والزكاة، باعتبارها في أحكام الأرض التي أسلم عليها أصحابها.[2]

ويطلق على الأراضي الخاصة مصطلح الأراضي المملوكية،[3] وهي تلك الأراضي التي يتصرف فيها صاحبها على وجه الملكية فيجوز له بيعها أو وقفها أو منحها هبة، وبعد وفاته تنتقل ملكيتها إلى ورثته الشرعيين،[4] ولقد صاحبت هذه الملكية المجتمع منذ نشأته الأولى، ومنذ وجود الإنسان وجدت معه الملكية، وكانت ملكية الأراض للأفراد تتم عبر مجموعة من الوسائل التي وإن كان إطارها شرعيا فإنّها كثيرا ما كانت تأخذ مضمونا عرفيا، ويمكن تحديد الوسائل التي كان يتم عن طريقها انتقال

---

[1]- عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص17.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، لجزائر، 1986م، ص41.

[3]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: حساني مختار، المصدر السابق، ج4، ص16.

[4]- عبد الله علي سلمان، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، 1980، ص129. محمد بلحسان، ملكية الأراضي الزراعية وطرق استثمارها في المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل،دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد: 35، مارس 2017م، ص142.

أرض معينة من فرد أو أفراد إلى مالك آخر،[1] فتكون إما عن طريق الشراء أو الوراثة أو الهبة أو عن طريق الإقطاع.[2]

وأشارت كتب النوازل إلى هذا النوع من الملكيات الزّراعية الخاصة باستخدام تسميات ومعاني مختلفة، ولعل من بين هذه التسميات التي وردت في الكثير من النصوص والوثائق استخدام تسمية بحيرة،[3] أو جنّة أو جنات أو جنان،[4] أو عرصة،[5] أو قرية،[6] او بستان،[7] أو روض أو رياض.[8]

وكان "لعلي بن يحي السلكسيني الجاديري"[9] عرصة بوادي الصفصيف يخدمها بالفأس، حيث كان يذهب معه طلبته ويقوم بتدريسهم في طريقه اثناء ذهابه ورجوعه ويخدم عرصته بيده، وينقل اليها الزبول عبر دابته لتخصيب أرضه،[10] وكان أيضا لأبي العباس أحمد ابن مرزوق(681-741هـ) أرضا اشتراها تحبيسا على زاوية العباد

[1]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص158.

[2]- المرجع نفسه، ص159.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص28.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج3، ص65. الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص97، ج8، ص238، ج9، ص ص11-15، 526-527. عمر بلبشير، المرجع السابق، ص159.

[5]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج9، ص601.

[6]- ابو الوليد محمد ابن رشد بن احمد القرطبي المالكي، 520هـ/1126م، فتاوى ابن رشد، تح، مختار بن طاهر التليلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407/1987م، ج3، ص193.

[7]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص28.

[8]- المصدر نفسه، ج5، ص101، ج10، ص262. محمد بلحسان، المرجع السابق، ص143.

[9]- علي بن يحي السلكسيني الجاديري: هو فقيه وإمام خطيب بمسجد أجادير، كان محققا في العلوم، وأكثر التحقيق في الحساب والفرائض وغيرها، وكان مدرسا للعلوم وحريصا عليه، توفي سنة 972هـ. ينظر: ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص ص167-168.

[10]- ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص167.

بضواحي تلمسان تعرف باسم "أوعشية"،[1] وكان لا يأكل عند أحد إلاّ من مكسب يده من تجارة أو زراعة، وكان زرعه من فدانه الذي ورثه عن أبيه.[2]

وفيما يخص هذه الملكيات فإنّنا لا نعلم حجمها الحقيقي،[3] غير أنّ إحدى النوازل الفقهية تجعل البحيرة مرادفة من حيث الحجم للعرصة.[4]

وفي نازلة أخرى نجد أن العرصة أصغر من الجنّة، حيث سئل ابن رشد "عن أهل قرية جلبوا لأنفسهم ماء في قناة، وشقوا بها على جنان لرجل منهم، ثم أن الرجل المذكور اقتطع الجنان والعرص وباعها"،[5] وعلى العموم فإنّ هذه الإستغلالات وإن اختلفت تسميتها إلاّ أنّها تبدوا ذات مساحات متواضعة،[6] وتقع قرب العمران وتتواجد في محيط المدينة أو القرية.[7]

---

[1]- محمد ابن مرزوق التلمساني(ت781هـ)، المسند الصحيح الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص306

[2]- محمد ابن مرزوق التلمساني،المناقب المرزوقية، تحقيق: سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الدار البيضاء، ط1، 1429هـ/2008م، ص222.

[3]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص159. محمد بلحسان، المرجع السابق، ص143.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص8. محمد بلحسان، المرجع السابق، ص143.

[5]- أبو الوليد محمد ابن رشد، فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ج1، ص1575- 1576. البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، (ت 841هـ/1438م)، فتاوي البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002، ج2، ص215. الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص400.

[6]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص143.

[7]- العبدري البلينسي، الرحلة المغربية، تقديم: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، بونة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص28. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص14-15.

وإضافة إلى ما سبق نجد أيضا الملكيات الزّراعية ذات المساحة المتوسطة أو الكبيرة مثل: الروض والرياض والفدان،[1] وعرف المجتمع الزياني هذا النوع من المستغلات الزراعية وتملكها عن طريق الشراء،[2] الذي يعتبر من أكثر الطرق انتشارا لتملك الأرض وخدمتها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

وكانت تلك الأراضي الزّراعية تتعرض للغصب والتعدي أو المصادرة، خاصة في أيام الأزمات السياسية، وزمن الجوائح والأوبئة التي شكلت ظروف ملائمة لتفشي هذه الظاهرة، وأشار الونشريسي في كتابه المعيار الى الكثير من المسائل تدل على ذلك، ولعل من أهمها مسألة "الغصب والاستحقاق"، الذي جاء فيها: "أن رجل استحق أرضا من يد رجل آخر كانت بيده سنين، وثبت للمستحق استغلال أرضه على المستحق منه ببينة شهدت بتعديه على الأرض المذكورة"،[3] وفي نازلة أخرى: " عن رجل غاب وله أرض، وضع يده عليها بعض الناس، وقام بعض أقارب الغائب وطالبوا مخاصمتة الغاصب"[4]، وهذه النوازل تؤكد حقيقة ما كان يحدث من تعديات في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/135-1554م).

وأضاف الونشريسي من خلال كتابه المعيار أن الأرض المشجرة يشتريها الرجل فيحرثها ويضع لها الزبول لتخصيبها، وذلك من مصلحة شجرها فاستحقها رجل وأبَى أن يعطيه قيمة الزبل والحرث واحتج بأن ذلك ليس ببنيان ولا غرس في الأرض.[5]

---

[1]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص143.

[2]-الونشريسي، المعيار، ج6، المصدر السابق، ص102.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص160.

[4]- المصدر نفسه، ج8، ص184.

[5]- المصدر نفسه، ج9، ص ص616-618.

ويفهم من خلال النوازل السابقة أن بعض الأملاك كانت تؤخذ بالغصب والحيازة الغير المشروعة، وكانت ملكيتها تتحول بعد ذلك إلى أشخاص آخرين عن طريق البيع أو الإرث أو الهبة، وهو الأمر الذي زاد من تعقيد المسألة ومعرفة الحكم الشرعي حول مصيرها.[1]

وكانت الأراضي في البادية وخاصة تلك الأراضي المسقية تتعرض للغصب والنهب والسلب من قبل ذوي الجاه والسلطان، وبعد فقد الغاصب لسلطته أو وفاته يقوم المالك الأصلي أو ورثته بدعوى الاستحقاق، لذلك كثرت نوازل الغصب والاستحقاق المتعلقة بالأرض في كتاب "المعيار"،[2] وكان البدويون يتعرضون إلى الابتزاز عند ضعف السلطة المركزية من قبل الولاة وأصحاب النفوذ، وفرضت عليهم غرامات مالية ثقيلة وهو الأمر الذي دفعهم إلى بيع أراضيهم.[3]

وقد اختلف الفقهاء في حالة ثبوت الاستحقاق اذا كان الحائز قد أضاف إليها بناءا أو غرسا أو تجهيزا، ففي هذه الحالة كان الفقهاء يفتون بأنّ على المستحق أن يعوض الحائز بقيمة ما أضاف قائما إذا لم يكن متعديا، وبقيمته منقوضا أو مقلوعا إذا علم تعديه،[4]، وفي نازلة أخرى فإن استغل ضيعة رجل ظلما وعدوانا واستثمر أموالا في عمارتها، فإنّه له ما أنفق ويستخلص ممّا عليه من غلّة.[5]

---

[1]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص150.

[2]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص334. عمر بلبشير، المرجع السابق، ص161.

[3]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص161.

[4]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص161.

[5]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص334. عمر بلبشير، المرجع السابق، ص162.

وفي حالات أخرى من الحيازة الفعلية كان الفقهاء ينصفون الذي لم يثبت تعديه، ويطالبون القائم بإثبات حقه بنفسه،[1] وهذا اجتهاد ظاهر يراعي معطى أساسي، وهو أن ظروف الاستقرار بالأرض وتملكها لم تكن دائما واضحة من الناحية الشرعية نظرا للتحولات السياسية التي عرفتها البلاد، واعتبارا للمشاكل المرتبطة "بسرعان الحجة المكتوبة في مجال حقوق الملكية".[2]

ث- الأراضي السلطانية:

وهي الأراضي الخاصة بالسلطان أو بالأسرة الحاكمة، وتميزت ببعدها عن الأراضي التابعة للقبائل، وبمساحتها الشاسعة وخصوبتها وبمواقعها الإستراتيجية المحاذية للمدن الكبيرة،[3] ويذكر ابن خلدون في حديثه عن أَحْيَاء زناتة بالمغرب الأوسط قائلا: "وكان بنو عبد الواد وبنو توجين وبنو راشد قد غلبوا على ضواحي تلمسان والمغرب الأوسط وملكوها وتقلبوا في بسائطها، واحتازوا بإقطاع الدولة الكثير من أراضها والطيب من بلادها والوافر للجباية من قبائلها، فإذا خرجوا إلى مشايخهم بالصحراء خلفوا أتباعهم بالتلول من أجل خدمة أراضيهم وزرع فدادينهم وجباية الخراج من رعاياهم"،[4] ولقد أبهرت البساتين والرياض في الدولة الزيانية الجغرافيين والرحالة بجمالها وصنعتها فوصفوها بأجمل الأوصاف.[5]

ومن بين الأراضي السلطانية التي كانت ملكا خاصا تحت أيدي السلاطين الزيانيين على سبيل المثال نذكر تلك الأراضي التي اقتطعوها لما استولوا على تلمسان

---

[1]- ابن رشد، فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ج1، ص1606-1607.

[2]- عمر بلبشير، المرجع السابق، ص162.

[3]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص101.

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، مج7، ص159.

[5]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص101.

بعد ضعف الموحدين، فأحتاز كل فريق منهم جانبا من القطر على خراج يؤدونه لهم كل سنة،[1] وكذا ما أقطعه أبو زكرياء يحي الحفصي(625-647هـ/1228-1249م) بعد حملته على تلمسان سنة (639هـ/1242م)[2] للسلطان الزياني يغمراسن بن زيان من بلاد إفريقية ما جبايته مائة ألف دينار، وكانت تأتيه تلك الجباية كل سنة، ولم يقطعها إلاّ بموت الملك أبي تاشفين بن أبي حمو سنة(718-737هـ/1318-1337م)،[3] وبالإضافة الى الأراضي الزّراعية التي كانت محل غصب أو مصادرة من طرف السلاطين، وهو ما أشارت إليه كتب النوازل الفقهية، ومن بين الأدلة التي نصت على ذلك هي مسألة رفعت إلى يحي المازوني(ت883هـ/1478م) التي استشار فيها شيخه قاسم ابن سعيد العقباني[4] "عن أرض معروفة لأناس ومنسوبة إليهم قديما وحديثا

---

[1]- عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك، المصدر السابق، ص128. العربي لخضر، المرجع السابق، ص101.

[2]- أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الشماع، الأدلة البينية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، 1984م، ص59. العربي لخضر، المرجع السابق، ص102.

[3]- أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الشماع، المصدر السابق، ص118.

[4]- قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني أبو الفضل: هو أحد أعلام تلمسان ومفتيها، أخذ العلم عن والده الإمام أبي عثمان العقباني وغيره، ومن تلاميذته أبو زكرياء المازوني صاحب نوازل الدرر المكنونة، والحافظ التنسي، والقلصادي صاحب كتاب الرحلة، وغيرهم، توفي في ذي القعدة من عام 854هـ. احمد بن يحي الونشريسي، الوفيات، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، ط1، 2009م، ص95. ينظر: أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906م، ص85. ابن مريم التلمساني، المصدر السابق، ص256. القلصادي أبو الحسن علي الأندلسي(ت891هـ)، رحلة القلصادي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص ص106-107م. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط2، 1980م، ص237.

ينتفعون بها بالحراثة وغيرها، ويؤدون خراجها للإمام الخليفة، ثم إن الإمام ملّكها لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيه من المصلحة".[1]

ويفهم من خلال هذه النازلة أنّ الأرض التي كانت في حوزة أولئك النّاس منذ القدم ويدفعون خراجها للإمام، لكن دواعي المصلحة بالنسبة له أولى من ذلك، فانتزع ملكيتهم وملّك الأرض لقوم آخرين، غير أن هذا الفعل لا يحتمل الصواب لأنّه اغتصب أرض قوم وأعطاها لقوم آخرين، ومن أقطع أرضا فليس لأحد أن يردها منه،[2] وتكشف نازلة أخرى: "عن قوم أخرجهم السلطان عن أرضهم نحو عشرين سنة".[3]

ج- أراضي الظهير:

وهي تلك الأراضي التي يمنحها السلطان لأشخاص معينين مقابل خدمات يقدمونها للدولة،[4] وكانت هذه الأراضي تعطى على سبيل الإمتاع والانتفاع وليس على أساس التمليك، أي أنّ الإنسان تمنح له هذه الأرض ولا يمكنه التصرف فيها ولا يحق له بيعها وهبتها، ويشير عبد الرحمن ابن خلدون بأنّ السلطان أبو حمو موسى أقطع ظهائر سنة (760هـ) لصالح عرب المعقل،[5] وفي سنة (767-768هـ) منح عرب

---

[1]- أبو زكرياء يحي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ج4، ص21.

[2]- أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري(113-182هـ)، كتاب الخراج، تحقيق: محمد المناصير، تقديم: عبد العزيز الدوري، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009م، ص260.

[3]- أبو محمد ابن خنتاش المسيلي، نهاية المرام في تيسير مطالعة الأحكام، مخطوط بمكتبة المسجد النبوي الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، در، ص47. العربي لخضر، المرجع السابق، ص102.

[4]- برونشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج2، ص189.

[5]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص144.

حصين مواطن بضواحي مدينة تلمسان،[1] وهذا كمكافأة لهم نتيجة وقوفهم إلى جانبه في حروبه ضد بني مرين في استرجاع ملكه.[2]

وانتشرت الظهائر ببلاد المغرب الإسلامي حيث كان يمنحها سلاطين الدولة الحفصية لمن يؤدي خدمات لها، وكان إعطاء أرض الظهير "إعطاء منفعة لا إعطاء رقبة"،[3] بمعنى أنها إذا أقطعت لشخص ما وتوفى أقطعت لغيره ولا تورث عنه، فهي منفعة لصاحب الإقطاع دون ورثته.[4]

وتملكت العديد من فئات المجتمع الزياني أراضي زراعية، ولعل من الأمثلة التي دلت على ذلك هو الظهير الذي وجهه السلطان يغمراسن بن زيان في حدود سنة (677هـ/1279م) للأندلسين اللاجئين إلى تلمسان.[5]

ويشير يحي المازوني في نازلة: "سُئل فيها أبو الفضل العقباني عن رجل مات وعليه دين، وترك أرضا من بلاد السلطان التي أخذها العرب كما علمتم، وهذا ظهير من قبل السلطان بتمليك الأرض، فأجاب: أن الأرض التي تعطى من قبل الإمام للجند من عرب وغيرهم، إنّما الإقطاع فيها انتفاع ينقطع بنقل الإمام"،[6] وهي إشارة إلى أن الأرض التي يقدمها السلطان لشيوخ القبائل تكون بمرسوم يسمّى بالظهير.[7]

---

[1]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص144.

[2]- المرجع نفسه، ص144.

[3]- أبو الحسن علي محمد بن حبيب الماوردي(ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية، تحقيق: عميرة عبد الرحمن، دار الإعتصام، القاهرة، 1995، ج2، ص403.

[4]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص ص116-118.

[5]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص107.

[6]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص35.

[7]- المصدر نفسه، ص35.

على أنّ هذه الأراضي التي يتّم قطعها، ولا يعرف مالكها لصالحهم، أو تكون أراضي مستّغلة، مقابل الدّفاع عن الدّولة،[1] وتنزع منهم عند توقفهم عن خدمة الدولة.[2]

ح- اراضي الدولة أو المخزن:

يمثّل وضعها القانوني ونوعية استغلالها الأراضي الخراجية التي فتحت عنوة، وأصبحت في حوزة بيت المال، وتحت تصرف امير المؤمنين نيابة عن جماعة المسلمين،[3] وكانت خلال العهد الزياني تحت تصرف السلاطين الزيانيين منذ اعتلاء أول سلاطينها عرش المملكة، وتضم جميع الأرض الصافية التي جلا عنها أهلها أو قتلوا في الحرب وليس لهم وارث،[4] وكانت هذه الأرض بيد السلطان يقطعها لمن يشاء مع مراعاة مصلحة المسلمين،[5] وتعرف بأرض المخزن.[6]

وأراضي المخزن هي أراضي تابعة للدولة، ويجوز للحاكم حقّ التصرف فيها،[7] وتخضع بطريقة مباشرة للسلاطين بتصرفها الخاص، والتي تنطلق بدورها من أرض دينية، وقد سئل حمو الشريف عن أرض المخزن التي يقتطعها السلطان لبعض أجناده إمتاعا فيأتي قوم يغرسون فيها، وما يقطعون عن الجنّات يسمى بنصف الأثمَنَا(كذا)، والعادة الجارية أنّ السلطان يَحب من يعمِّر الأرض بالغراسة، ولا ينكر ذلك على من يفعله، فيبقى الغارس ينتفع بجنانه، ويبيعها إذا أراد، أو يهبها، ويتصرَّف فيها تصرُّف

---

[1]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص35.

[2]- برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، المرجع السابق، ج2، ص198-199.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص44.

[4]- أبو يوسف يعقوب، المصدر السابق، ص259.

[5]- المصدر نفسه، ص259.

[6]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج6، ص205.العربي لخضر، المرجع السابق، ص100.

[7]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص144.

المالك، فهل للمقطوع له أن ينتزع الجنّة من يد من اغترسها ويَملكها؟[1] وتفيد هذه النازلة الى الأراضي المخزنية التي كانت تستغل في المغرب الأوسط عرف أنواعا وأشكالا مختلفة من الملكيات الزراعية خلال العهد الزياني(**633-962هـ/1235-1554م**).

ولقد بذل سلاطين بني زيان جهودا عظيمة لتوسيع مجالات حكمهم في كل الجهات، وبلغ نفوذهم من بونة شرقا إلى ما وراء تلمسان غربا(وجدة وأنكاد) ووصلت إلى بلاد الصحراء جنوبا حتى إقليم فجيج وسجلماسة وإلى صحراء توات وورجلان، وهي تمثل في مجملها الأراضي التي خضعت للإدارة المخزنية للدولة الزيانية في أغلب الأحيان.[2]

ووردت نازلة في هذا الإطار على الفقيه سعيد العقباني سئل فيها: "عن رجلين عمدا لأرض من أراضي المخزن، فغرس فيها غرسا بأنواع الثمار تعديًا ، ثمّ عالج ذلك لأعوامٍ إلى أن أثمر فاستغله بعد ذلك مدة فانصرف أحدهما وبقي الآخر".[3]

ومن خلال هذه النازلة نستنتج أن الأراضي المخزنية كانت موجودة في الدولة الزيانية خاصة إذا علمنا أن يحي المازوني عايش أحداث تلك الفترة، كما سئُل أيضا الفقيه أبي الفضل العقباني(854هـ/1450م) عن قوم بأيديهم أرض بأوامر السّلاطين المتقدِّمين ومن بعدهم، يغتالونَها بأنواع الغلال زمن الحرث وغيره، والأرض التي للأئمَّة إنّما يقطعونها في العادة إمتاعا وليس تمليكاً.[4]

---

[1]- أبو زكريا يحي المغيلي المازوني(883هـ/1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: بركات اسماعيل، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010م، ص34.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص45.

[3]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص144.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص34

خ- أراضي الحبوس او الوقفية:

الوقف لغة: الوقف مصدر مشتق من الفعل وقف، ويقال وقفت الشيء إذا حبسته، فهو محبوس وحبيس واحتبسته وحبسه أمسكه عن وجهه، والحبس ضد التخلية.[1]

الوقف في المعنى الاصطلاحي: هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية مثل فداء الأسرى المسلمين الذين يقعون في أيدي النصارى، وتقديم العون لأبناء السبيل واليتامى والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس وكذلك لرعاية المؤسسات الدينية سواء التابعة للحرمين الشريفين- مكة والمدينة- أو الخاصة بالمساجد والزوايا والأضرحة، بالإضافة الى اصلاح المرافق العامة كالعيون والسواقي والثكنات والحصون وغيرها، وذلك حسب الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف بحيث تصبح هذه الأراضي الموقوفة خارجة عن الإستعمال المتعارف عليه سواء بالنسبة للملكيات الخاصة بالأفراد أو التابعة للدولة أو العائدة للقبائل والمجموعات الريفية.[2]

وأراضي الأحباس هي التي انتقلت ملكيتها من الملكية الخاصة الى الملكية العامة، ولقد تميزت بلاد المغرب الإسلامي بانتشار الزوايا والرباطات لدى دويلاته الثلاثة(الحفصيين، الزيانيين، المرينيين) وتأثير شيوخ الطرق والزوايا في أمراء هذه الدول ورعاياها، وهو ما جعل هؤلاء يُحولون مساحة من أملاكهم لصالح هذه الزوايا، وكانت بعض الزوايا تسيطر على مقاطعة بكاملها مثل زاوية سينا.[3]

---

[1]- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص242.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص51.

[3]- نور الدين غرداوي، دور الأحباس بالمغرب الأوسط في القرنيين 8-9هـ/14-15م من خلال نوازل المازوني، مجلة أفكار وأفاق، المجلد7، العدد:1، السنة:2019م، ص108.

وتشير العديد من الفتاوى التي وردت عن المازوني أنّ مصدر أراضي الأحباس هي الملكيات الخاصة سواء كانوا أفرادا عاديين أو ملوكا وأمراء حُبِّسوا جزءا من أراضيهم على المساجد والمدارس،[1] التي أوقفها المسلمون لأغراض دينية،[2] وكان الهدف من حبس تلك الأراضي الزراعية هو تحقيق الرعاية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وتفيد إحدى النوازل وجود الأراضي الوقفية المحتبسة على المساكين ببلاد المغرب الإسلامي، وأطلق عليها اسم أرض المساكين، حيث كانت تزرع وتوزع عائداتها على الفقراء.[3]

وقد اعتنى الملوك والسلاطين في العهد الزياني**(633-962هـ/1235-1554م)** عناية كبيرة بتمويل المؤسسات التعليمية كالمساجد والمدارس التي كانوا يُوقّفون عليها أملاكا وعقارات،[4] والأراضي الموقوفة من حيث طريقة استغلالها وكيفية الانتفاع بها تصنف الى وقف خيري ووقف أهلي، فأمّا أراضي الوقف الخيري أو الحبس العام فيعود مردودها على المصلحة العامة التي حبست من أجلها عملا بأحكام المذهب المالكي السائد في بلاد المغرب الإسلامي، والذي يشترط في الحبس بصفة عامة أن تعود المنفعة مبدئيا على المصلحة العامة، وذلك بتنفيذ مضمون عقد الحبس، لأن الحبس كما عبر عن ذلك ابن عرفة في قوله: "هو اعطاء منفعة شيء مدّة وجوده

---

[1]- نور الدين غرداوي، المرجع السابق، ص108.

[2]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص17.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص63، 332. شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8هـ/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م، ص157

[4]- نور الدين غرداوي، المرجع السابق، ص110.

لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا،[1] وأمّا أراضي الوقف الأهلي أو العائلي أو الخاص فهي التي يحتفظ بها المحبس.[2]

د- الأراضي الموظفة:

وهي تلك الأراضي التّي فرض عليها "وظيف"[3] من قبل الدولة، ويسمى بنصف الثمن الذي يوضع على الغرس بعد أن يثمر،[4] ويرى الونشريسي في حالة شراء تلك الأراضي لا يلزم المشتري دفع الوظيف إلاّ بداية من اليوم الذي اشتراها فيه.[5]

وأكدت بعض النوازل الفقهيه على هذا الكلام حيث أشار الونشريسي في احدى مسائله قال فيها: "أن الأرض الموظفة عند شرائها أو انتقالها إلى الورثة لا يتحملون الوظيف إلا بداية من اليوم الذي اشتروها فيه،[6] وليس قبل ذلك، نرى من خلال هذه النوازل أن الوظيف كان يدفع للسلطان أو عامله عن الأشجار المثمرة بعد أن تثمر، وأن الأراضي الموظفة يمكن بيعها والشفعة جائزة فيها.[7]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص51.

[2]- المرجع نفسه، ص51.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج6، ص102.

[4]- المازوني، المصدر السابق، ج3، ص65.

[5]- الوظيف هو الضريبة. الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص102. ينظر: كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1996م، ص62. عبد الكريم شباب، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8هـ/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م، ص156

[6]- المازوني، المصدر السابق، ج4، ص41. ج3، ص106.

[7]- المصدر نفسه، ص ص 41-42.

ذ- أراضي القانون:

تعد أراضي القانون من بين الأنواع الأخرى التي عرفتها بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/12351554م)، وأشار المازوني إلى هذا النوع من الأراضي في موضعين،[1] وهذا ما ورد على لسانه في نازلة سئل فيها محمد بن مرزوق عن رجل كان "يحرث زويجة من أرض الخراج ويعطي وجبتها لعامل السلطان، وغرس عليها غرسا ثم باعه من أقوام ، فهل يصح بيع الغرس المذكور والغرض أنه متعد على السلطان في تلك الأرض؟، فأجاب: لا يجوز النظر فيما باع لمن أعطاه السلطان منفعة إذ يأمر بقلع الأشجار ليعطيه قيمتها مقلوعا بعد إسقاط قيمة القلع"[2]، من خلال الجواب نرى أن نقل ملكية أرض القانون من شخص لآخر ممنوع شرعا، وغير جائز.

وذكر الونشريسي أرض القانون في نازلتين، وهذا عند تطرقه لإشكالية أرض المغرب هل فتحت عنوة أم صلحا أم أسلم عليها أصحابها؟،[3] وهي المسألة التي وقع حولها نقاش حاد بين الفقهاء، وبما أن هذه الأراضي وجدت في حوزة بعض الأشخاص، ولم تُعلم الطريقة التي آلت بها إليهم، فسميت بأرض القانون، بحيث تقع عليها جميع أنواع التصرفات القانونية من تمليك وبيع وتوريث، وأقر الفقهاء بأنّ أمر هذه الأرض يعود للإمام وله حق التصرف فيها بإقطاعها لبعض الشخصيات نظير ماقدموه من خدمات للدولة وهي بمثابة رواتب لهم.[4]

---

[1]- المازوني، المصدر السابق، ج4، ص، ص44، 46.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص، ص44، 46.

[3]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص144.

[4]- المرجع نفسه، ص144.

ر- **لأراضي الموات:**

هي الأراضي التي تركت بدون استغلال ولم تكن في حوزة أي مالك أو متصرف، أو هي التي كانت غير صالحة للزراعة، وهي عادة ما تكون بعيدة عن العمارة وخالية من السكان، بحيث لا يمتلكها أحد أو لا ينتفع بها أي شخص أو بالعبارة الفقهية "ما سلم عن الاختصاص وتُملك بإحياء".[1]

وهي مع عدم ملكيتها تعتبر نظريا في حيازة الدولة بدليل انها إذا ما كانت قريبة من العمران فإن إحياءها يفتقر في العادة الى إذن الإمام أو الحاكم، بخلاف البعيدة عن العمران التي لا يرجع في أمرها الى المتصرف أو صاحب السلطة، وذلك عملا بقول ابن جزي: "الأرض الموات اذا كانت قريبة من العمران افتقر احياؤها الى اذن الإمام".[2]

ولإحياء أراضي الموات فضل كبير في حياة المسلم، وهذا ما جاء عن أنسٍ بن مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ: **قالَ رسولُ اللهِ صَلَى اللهُ عليهِ وَسَلَمْ "مَا مَنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إلا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ"**[3].

والحكمة من مشروعية إحياء الموات هي إتساع دائرة الرزق وانتفاع المسلمين بها،[4] وحسب الشيخ خليل "أن احياءها يكون بتفجير ماء وبإخراجه وببناء وبغرس وحرث وبتحريك أرض وبقطع شجر وبكسر حجرها وتسويقها"، ولهذا لا تتم حيازتها أو تملكها بغير ذلك مثل "تحويط ورعي كلاء وحفر بئر ماشية، كما جاء في مختصر خليل".[5]

1- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص40.

2- المرجع نفسه، ص40.

3- متفق عليه، أخرجه البخاري برقم (2320)، ومسلم برقم (1553).

4- محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، ط1، 2009، ص597.

5- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص41.

وهي تلك الأرضي التي لا مالك لها، وهي الأرض المنفكة عن الاختصاصات، وملك معصوم،[1] وتتمثل الاختصاصات في الطرق، والمقابر والحدائق ومسائل المياه وغيرها من المرافق العامة، والإنسان المعصوم هو المسلم أو الكافر المالك للأرض بسبب شرعي من شراء أو إرث أو نحوهما،[2] وهي قابلة للإصلاح الزّراعي، واذا كانت معطلة لعلة ما، كعدم توفر المياه أو الأيدي العاملة، فيعتبرها الإمام مالك رحمه الله بأنّها الأرض التي لا مالك لها، وليس فيها ماء أو عمارة،[3]

وتعرف الموات بأنّها الأراضي البور التي يقطعها السلطان أو ولي الأمر لمن يحييها ويزرعها وينتفع بها،[4] وهذا ما تؤكده نازلة أوردها الونشريسي أن رجلا من أهل تلمسان قام سنة(708هـ/1306م) باستصلاح أرض بور مهملة قرب العمران، وغرسها ثم باعها لرجل آخر، الشيء الذي يؤكد أن الأرض البور تصبح ملكا لمن يحييها فيتصرف فيها كما يشاء.[5]

وأشار الونشريسي أيضا في احدى نوازله: "أن رجلا وجد أرضا بمقربة من العباد مضت عليها سنون وهي دائرة لا يعلم لها مالك وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عاما ثم باع ذلك من رجل آخر وهي بيده إلى أن نزلت في تلمسان في الحصار الأول الذي كان آخر عام706هـ/1306م، إلى أن توفي المشتري المذكور وترك ورثة جملة وقام أحدهم وباعه من رجل ثالث وسلم أكثر شركائه من الميراث، ثم

---

[1]- محمد بن ابراهيم بن عبد الله التنويجري، مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنةّ، دار أصداء المجتمع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط11، 2010، ص770.

[2]- محمد التويجري، موسوعة الفقه الاسلامي، المصدر السابق، ص594.

[3]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص17.

[4]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص34.

[5]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص ص116-117. شباب عبد الكريم، المرجع السابق، ص157

قام الآن رجل من الورثة المذكورين فهل يستحق شيئا من الموضع المذكور مغروسا كان أو غير مغروس؟ وكان جواب الفقيه السطي، أنه اختلف في الأحياء فيما قرب من العمران، على أربعة أقوال: أحدها الجواز بغير إذن الإمام، والثاني هو المنع بإذن الإمام ولكنه إن وقع مضى، الثالث المنع إلاّ بإذن الإمام وإن وقع دون إذنه تعقبه النظر فإن أبقاه له وإن رأى إزالته عنه، والرابع نحو الثالث إلاّ أنّه إن اختار إزالته عنه أعطاه قيمة ما عمره قائم"،[1] فالأرض البور تصبح ملكا لمن يحييها فيتصرف فيها كما يشاء.[2]

ونستخلص من هذه النازلة، أن كل إقطاع إحياء يشترط فيه إذن السلطان، وإن كان بدون إذنه فهو غير نافذ، وإن كل الإجراءات القانونية من بيع وتوريث باطلة، وحتى الأراضي التي يمنحها عمال السلطان في الولايات تكون بأمر السلطان وموافقته، وفي هذا الباب يقول ابن رشد: "ليس للعامل أن يقطع شيئا من الموات إلا بإذن الإمام"[3].

ويرى الفقهاء بأن عدم استئذان السلطان كان يؤدي إلى تنازع وتشاجر الناس وتقاتلهم لامتلاك هذه الأرض، وبالتالي فاشتراط إذن الحاكم يحد من ذلك النزاع، خاصة بالنسبة للأراضي القريبة من العمران، كما ربط الفقهاء تملك الموات من الأرض لا يكون بالإحياء فقط بل باستغلالها والعمل فيها وإذا أهملها وعطلها نزعت منه،[4] وهذا

---

[1]- ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، تحقيق: محمد حجي وأحمد الشرقاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1988م، ج10، 254.

[2]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص ص116-117.

[3]- الونشريسي، المصدر السابق، ج1، ص244، ج6، 257.

[4]- القرافي، الذخيرة، تحقيق: سعيد أعرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، ج6، ص147.

ما يؤكده القرافي في قوله: "إن أقطعه مواتا، طالبه بالإحياء فإن لم يفعل أو عجز عنه أقطعه غيره، إذا ليس له أن يتحجر الأرض عن نفعه أو نفع غيره.[1]

وأما بخصوص الموات القريبة من العمران فلا يجوز لأحد إحياؤها إلاّ بإقطاع من الإمام لزرعها على وجه النّظر منها لعامة المسلمين، وأمّا الموات البعيد فهي لمن يحييها،[2] وإحياء الأرض الموات يكون باستصلاحها وخدمتها للانتفاع منها في مجال البناء والغرس والزّرع،[3] وورد في الأحاديث النبوية عدة إشارات تدعو الى إحياء الأراضي الموات، ولعل من بين الأحاديث نذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "**مَنْ أَحْيَى أرْضًا مَيِّتةً فَهيَ لَهُ**"[4].

وتنقسم أرضي الموات في ملكيتها إلى قسمين:

أ- **المـــلك التام:** وهو ملك رقبة الشيء ومنفعته كملك الأرض، ولصاحبه مطلق التصرف فيه بالبيع، أو الهبة أو الوقف ونحو ذلك.[5]

ب- **المـــلك الناقص:** وهو ملك العين وحدها، أو المنفعة وحـــدها.[6]

ولا تتحول الأرض الموات إلى ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحقّ للدولة أن تضع يدها عليها إلاّ بإحيائها واستغلالها، وحسب ما جاء في القوانين الفقهية لأبي القاسم

---

[1]- المازوني، المصدر السابق، ج4، ص14. محمد بلحسان، المرج السابق، ص143.

[2]- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996م ص62.

[3]- التويجري، موسوعة الفقه الاسلامي، المصدر السابق، ص595.

[4]- ابن القيم الجوزية، جامع الفقه، جمعه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه: يسرى السيد محمد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 2000، ج4، ص541. حديث صحيح، أخرجه أحمد برقم (14271)، والترميذي برقم (1379).

[5]- التويجري، موسوعة الفقه الاسلامي، المصدر السابق، ص 594.

[6]- المصدر نفسه، ص 594.

محمد بن جزي الغرناطي خطيب الجامع الأعظم بغرناطة (693-741هـ/1294-1341م) أن احياءها "يكون بالبناء والغرس والزراعة والحرث وإجراء المياه فيها وغير ذلك،[1] ولكن هناك شروطا يجب مراعاتها في إحياء الموات حيث يشترط لصحة الموات أن تكون الأراضي الموات ليست ملكا لأحد، وليس من اختصاص احد وألا تكون أرض الموات مرعى أو محتطب، او مناخ إبل، او مطرح رماد، ففي هذه الحالة فلا يجوز إحياؤها.[2]

ويجوز إحياء الأرض الميتة التي ليست لأحد، ولا ينتفع بها أحد، فمن أحيا أرضا ميتة ليست لأحد فهي له، سواء كان مسلما أو ذميا، وسواء كان بإذن الإمام أو عدمه، وسواء كانت في دار الإسلام أو غيرها، وسواء كانت كبيرة أو صغيرة، ما لم تتعلق بمصالح المسلمين كمكان الرعي والإحتطاب، والمقبرة ونحو ذلك فلا تملك بالإحياء،[3] عن عائشة أم المؤمنيين رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ**"[4]، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ**"،[5] ويختلف الإحياء الذي يملك به الإنسان الأرض حسب المقصود من الأرض، وحسب اختلاف أعراف البلدان، فيرجع فيه إلى العرف والمقصود، والإحياء في كل شيء يكون حسب عرف بلده.[6]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص40-41.

[2]- التويجري، موسوعة الفقه الاسلامي، المصدر السابق، ص599.

[3]- المصدر نفسه، ص598.

[4]- أخرجه البخاري برقم (2335).

[5]- حديث صحيح، أخرجه أحمد برقم (14271)، والترميذي برقم (1379).

[6]- التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، المصدر السابق، ص599.

ونستنتج ممّا سبق أن الملكيات الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، عرفت أنواعا وأشكالا مختلفة من حيث طبيعة ملكيتها من جهة ومن حيث مساحتها من جهة أخرى.

ومن خلال التطرق الى نظام الملكية الزراعية في الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م)، نجد أن أراضي الإقطاع كانت من أكثر الأراضي الزراعية انتشارا وذلك لأن سلاطين الدولة الزيانية اعتمدوا في سياستهم على منح الاقطاع للقبائل والعشائر الموالية لهم حتى تضمن الدولة مكانتها وقوتها وتحصل على الدعم والمساندة من هؤلاء.

كما وعرفت بلاد المغرب الأوسط أنواعا أخرى من الملكيات الفردية والجماعية التي كان يتم استغلالها بشكل جماعي، وذلك عن طريق استصلاحها وتخصيبها وزراعتها وحصادها واقتسام الانتاج بينهم، إضافة الى وجود ملكيات أخرى كأراضي الدولة وأرضي القانون والوقف والموات وغيرها.

وإذا عرفنا أشكال الملكيات الزراعية التي كانت سائدة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، فيجب علينا أن نتعرف طرق استغلالها هذه الأراضي الزراعية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: طرق استغلال الأرضي الزراعية في الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م):

ساهمت الملكيات الزّراعة التي عرفتها الدولة الزيانية خلال فترة حكمها(633-962هـ/1235-1554م) في إقامة بعض العلاقات بين طبقات المجتمع الزياني، الذي شهد طرقا أخرى مختلفة في طريقة استثمار واستغلال الأراضي الزّراعية بالمغرب الأوسط، وأشارت "كتب النّوازل والفتاوى الفقهيّة"[1] إلى بعض الأنظمة المتعلقة بكيفية الاستغلال الزراعي في المغرب الأوسط وهي عبارة شركات زراعية كانت تتم بين أصحاب الأراضي الزّراعية والمزارعين، وسنحاول من هنا التعرف على أهم الأنظمة والطرق التي كان يتعامل بها أهل المغرب الأوسط خلال عهد الحكم الزياني(**633-962هـ/1235-1554م**) من خلال ما يلي:

1.1- المزارعة:

عرف أهل اللغة المزارعة على أنها مفاعلة من الزرع، أي الإنبات يقال: زرعه الله أي أنبته وأنماه،[2] وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث ومعناه طرح البذر،[3] وهي تقتضي عملا من مالك الأرض والمزارع حيث يكون عمل الزرع من أحدهما،[4] والمزاعة مفاعلة من الزراعة.[5]

1- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 143.

2- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج8، دار صادر، بيروت، ط1، 1300هـ، ص141.

3- المصدر نفسه، مج8، ص141.

4- أحمد الشرباطي، المعجم الإقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981م، ص418.

5- محمد الشوكاني، نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار، تخريج: رائد صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004م، ص 1062

أما من الناحية الاصطلاحية: هي الشركة في الزّرع،[1] وهي أن يدفع رجل لرجل آخر أرضا يزرعها بجزء معلوم مشاع ممّا يخرج منها: كالنصف أو الربع أو نحوهما، والباقي لمالك الأرض،[2] ويشترط لصحة المزارعة: أهلية العاقدين ورضاهما، وأن تكون الأرض صالحة للزراعة، وتسليم الأرض للعامل، وبيان من عليه البذر حتّى لا يحصل النزاع، وتوضيح نصيب كل من العاقدين بجزء مشاع كالنصف أو الربع ونحوهما، إضافة إلى معرفة جنس البذر وقدره.[3]

وأشارت إحدى النوازل الفقهية إلى هذا النوع من طرق استغلال الأرض الزّراعية، حيث سئل الحفيد محمد العقباني: "عن رجل طلب من آخر أن يعمل له في بحيرته بعض الخضر على الوجه المتعارف عليه عند أهل الموضع، يكون للعامل نصف ثمن الغلة ولرب العرصة النصف الثاني"[4].

ويحتاج نظام استغلال الأراضي الزراعية والاستفادة من محصولها الى وثيقة "عقد"[5] تبرم بين صاحب الأرض باعتباره مالكا لها، وبين العامل الذي يكون طرفا رئيسيا في الشّركة المبرمة، وهذا حسب ما تنص عليه وثيقة العقد الذي يعد من شروط

---

[1]- أبو عبد الله القدوس بدر الدين مناصرة، فقه المعاملات- الأحكام المالية، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003م، ص173.

[2]- محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، ط1، 2009، ص587.

[3]- المصدر نفسه، ص589.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص08.

[5]- **عقد:** وقد تطرق البرزلي الى عقد المزارعة الذي يربط الطرفين، حيث قال عنه بأنه تسمية المتزارعين وذكر الأرض وتحديدها، وكم سكّة يضربها، وكم زوج يحرثها وذكر مدتها، وما يخرج كل واحد من الزريعة وخلطها، وإن على الزراع جميع العمل والخدمة المعهودة عندهم. البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، (ت841هـ/1438م)، فتاوي البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002، ج3، ص427.

وأحكام تتصل بنظام استغلال الأرض وإدارتها وتوزيع منتوجها،[1] ويكون هذا العقد بين طرفين في موضع معيّن ولمدّة زمنيّة محدّدة، على أن يتّم استغلالها حسب ما ورد في وثيقة العقد المبرمة بين صاحب الأرض والمزارع، ويتم ذلك بعد أن يُقوّما كراء الأرض وعمل المزارع ،[2] ويقوم صاحب الأرض بإخراج نصف ما بذر فيها من الحبوب ويخرج المزارع النصف الآخر ويخلطا الجميع، ويتولى المزارع زريعته في الأرض في الأرض المذكورة بنفسه، وأزواجه وآلته وعليه حصاده ونقله من الأرض المذكورة إلى أن يصير حبا،[3] ويتّم توزيع المحصول على حسب ما تمّ الاتّفاق عليه في وثيقة العقد إما شركة أو إيجارا،[4] وإن كانت مسألة إجارة كان لصاحب الأرض ثلاثة أرباع من المحصول، وكان لصاحب العمل الرّبع، وإن كانت مسألة شركة تمّت مناصفةً، وإن كان القائم عليها خمّاسا حصل على خمس المحصول، والأربعة الباقية لصاحب الأرض،[5] وهي أكثر الشركات انتشارا في المغرب الاسلامي.[6]

ونستنتج أن والمزارعة لا تكون في الأصول المتمثلة في الأشجار، وإنّما تكون في البقول والحبوب والخضر غيرها.

---

[1]- فؤاد طوهارة، المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العهد الزياني(ق7-9هـ/ق13-15م)، دراسات تاريخية، العدد:06، الجزائر، 10حزيران2014م، ص77.

[2]- الونشريسي، ج8، المصدر السابق، ص 137. فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص77.

[3]- أحمد ابن مغيث الطليطلي، المقنع في علم الشروط، وضع حواشيه: ضحى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ص ص172-173.

[4]- ابن مغيث الطليطلي أحمد، المقنع في علم الشّروط، تحقيق فرانشيسكو خابيير أغيري شادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1994، ص ص 262 -265

[5]- المصدر نفسه، ص ص 262 -265. فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص77.

[6]- محمد بن حسن، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، د.ت، ص56.

وأجاز الفقهاء المزارعة إذا دفع صاحب الأرض أرضه لمن يزرعها بنصيب معلوم، حيث يخرج منها النصف والثلث والربع ونحوهما، ولم تتعين حصة أحدهما أو كليهما، وقد تكون المزارعة في أرض بيضاء، أو في أرض ذات شجر،[1] حيث أجمع الكثير من الفقهاء على جواز المزارعة مطلقا للعمل بها في بلاد الإسلام دون انكار من العلماء لذلك.[2]

وتقوم المزارعة على أربعة عناصر أساسية هي: الأرض والبذر، والعمل والبقر، وآلة العمل.

1. أن تكون الأرض والبذر من واحد، والعمل وآلة العمل من واحد.[3]
2. أن تكون الأرض من واحد، والبذر والعمل وآلة العمل من واحد.[4]
3. أن تكون الأرض والبذر وآلة العمل من واحد، والعمل من واحد.[5]
4. أن تكون الأرض والآلة كالحراثة لواحد، والعمل والبذر من واحد.[6]

وإذا وقعت المزارعة فاسدة وعثر عليها قبل العمل فسخت، وإن فاتت بالعمل فقيل الغلة لصاحب الزريعة وعليه الكراء فيما أخرجوه، وقيل لصاحب العمل وقيل لمن

---

[1]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، ملكيات الزراعية في المغرب والأندلس، ص150.
[2]- المرجع نفسه، ص150.
[3]- التويجري، المصدر السابق، ص589.
[4]- المصدر نفسه، ص589.
[5] – المصدر نفسه، ص ص589-590.
[6]- المصدر نفسه، ص590.

اجتمع له شيئان من ثلاثة: الزريعة، والأرض، والعمل،[1] ولا يجوز في المزارعة اشتراط سلف ولا طعام ولا حيوان ولا منفعة فيه إلاّ اللحم، ويجوز ذلك على الطوع، واختلفوا في جواز اشتراط الدّرس والذرو على العامل، كما لا يجوز قليب الأرض على العامل إلاّ في الأرض المأمونة،[2] ولا تجوز المزارعة حتى يستوي كراء الأرض مع عمل العامل ويتكافئا في الزريعة، وإذا سلّما من كراء الأرض بما يخرج منها، فلا بأس.[3].

2.1- حصة المزارع:

لمحت كتب النوازل على اختلاف حصة المزارع حسب العقد المتفق عليه بين الطرفين، حيث هناك مزراعة على النصف والثلث والربع والخمس والسدس ونحوهما، لكن قد يخالف بعض الزراع أحكام الفقه جهلا مثل: "رجل يحرث الأرض على الربع أو الثلث من غير أن يجعل له ربّ الأرض نصيبا من الزريعة، إلاّ أنّ العادة أن يزارع الرجل المزارع على جزء معلوم،[4] وأشار الونشريسي في نازلة سئل فيها عن رجل دفع أرضا بيضاء إلى قوم يزرعون فيها دخنا، فعمل القوم وحرثوا فدعاهم صاحب الأرض إلى أخذ الزريعة فرفضوا أخذها، فلمّا حُصد الدخن المذكور قرر العاملون أن يعطوه الثلث، فقال لهم صاحب الأرض خذوا الزريعة مني وأعطوني الشطر لأرضي،[5]

[1]- ابن جزي محمد بن أحمد الغرناطي(ت741هـ)، القوانين الفقهية، عني بتصحيح هذه النسخة وترقيمها واعادة النظر فيها وتنظيمها: محمد موهوب بن حسين، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2000م، ص ص289-290.

[2]- أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي(ت579هـ)، الوثائق المختصرة، تحقيق: ابراهيم بن محمد السهلي، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1433هـ/2011م، ص196.

[3]- المصدر نفسه، ص197.

[4]-الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص166.

[5]- المصدر نفسه، ج8، ص ص175-176.

وأجاب الونشريسي على هذه النازلة فقال: "إذا دفع الأرض إليهم على المناصفة فله نصف الدخن بعد إخراج الزريعة.[1]

ووردت في نازلة أخرى عن من يعطي أرضه لرجل مناصفة، ويجعل أرضه ونصف الزريعة، ويجعل الآخر نصف الزريعة والعمل، فأي عمل يكون على العامل، وصاحب الأرض يقول عليك الحصاد والنقل والدّرس وتصفية الحبّ، والعامل يقول إنّما عليّ الحرث فقط، وليس عليّ غير ذلك،[2] فأجاب بأنّ عليه عمله كله وحصاده ودراسه،[3] وسئل "أبو الوليد بن رشد"[4] عن رجلين اشتركا في الزّرع على أن يجعل أحدها الأرض والبقر، والثاني العمل، ويكون الربع للعامل بيده، وثلاثة أرباع لصاحبه.[5]

وأشارت كتب النوازل إلى مسألة التجاوزات التي تبين فساد الشركات من الناحية الشرعية، وهذا ما أشارت اليه بعض النّوازل وعلى سبيل المثال يذكر: "رجلين اشتركا في زرع، فلما حان حصاده غاب أحدهما، فعمد إليه صاحبه فحصده ودرسه وصفاه، ثم أراد أن يقسمه ويعزل نصيبه، ولم يرفع نصيب الشريك الغائب فهل يجوز أن يصبه

---

[1]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص176.

[2]- المصدر نفسه، ج8، ص176.

[3]- المصدر نفسه، ج8، ص176.

[4]- أبو الوليد ابن رشد: هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المالكي، ولد سنة (450هـ/1058م) وهو قاضي الجماعة بقرطبة، وكان فقيها من أهل الرّياسة في العلم والبراعة، وعرف بمؤلفاته العديدة منها كتاب المقدّمات وكتاب المسائل، توفي سنة (520هـ/1126).ينظر: أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال(494-578)، الصلة، نشر: عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1955، ج2، ص ص546-547. ينظر: ابن فرحون ابراهيم بن علي بن محمد (ت799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ج1، ص198.

[5]- ابن رشد، المسائل، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، مطبع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992، مج2، ص895.

في مطمورة بمحضر عدول أم لا؟،[1] وسئل الوغليسي(786هـ/1384م) أيضا: "عمّن له أرض للحراثة ويعجز عن رفع المعارض التي ينشئها العامل على الحرّاثين، فيأتي لذي سلطة وجاه ويقول له: أشترك معك في حرث الأرض على أن تلزم لي جميع المغارم والملازم.[2]

وكثيرا ما كانت تحدث الكثير من النزاعات في المزارعة، فكان الفقهاء يلجأون خلال النزاع إلى عرف البلد المتعارف عليه، وهذا ما أشار إليه الونشريسي من خلال نازلة سئل فيها عن الرجل الذي يدخل المناصف في ارضه ويجعل معه النصف من جميع الزرائع،[3] فيعمل العامل في تلك الأرض ويحصد الزرع ويدرسه ويصفيه، ويأخذ صاحب الأرض نصيبه، ثم إن العامل يدعو صاحب الأرض إلى أن يقسم معه الكتان قبل أن يخيطه فأبى ربّ الأرض أن يأخذ نصيبه إلاّ بعد أن يتم مؤونته من الطبخ والخيط، ويقال للعامل عليك جميع مؤونته ونفقته.[4]

واختلف في لزوم عقدها فقيل: تلزم بالعقد كالإجارة،[5] وقيل لا تلزم بالعقد كالشركة،[6] وقيل هي دائرة بين الإجارة والشركة.[7]

وتشير كتب النوازل الفقهية إلى الكثير من القضايا التي تتعلق بالمزارعة حيث سئل ابن مرزوق عن قوم أتوا إلى أرض ممّلوكة فغرسوا فيها، على أن يكون الغرس بينهم وبين صاحب الأرض وهو غائب، فلما أبلغه الخبر رضي بذلك، وأقرّهم عليه

---

[1]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص38.

[2]- المصدر نفسه، ص39.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص176.

[4]- المصدر نفسه، ج8، ص176.

[5]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: بركات اسماعيل، الصدر السابق، ص37.

[6]- المصدر نفسه، ص37.

[7]- المصدر نفسه، ص37. الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص149-150.

فتمادوا على ذلك مدة، ثمّ إن صاحب الأرض سأل الفقهاء فقال له: هذا عقد فاسد إذا لم يتعاقد على الوجه الشّرعي، فبين لنا ما يجب من ذلك؟، هل للغارس غراسة الحقل أو أجرة المثل؟[1] وتفيد هذه النازلة طبيعة الاستغلال الذي كان سائدا في تلك الفترة، فلصاحب الأرض والبذور والبقر ثلاثة أرباع ولصاحب العمل الربع، وفي المغارسة بالنصف.[2]

وقد دعت كتب النّوازل إلى التساوي في الشركة، كشركة على الخمس، أو التّي تجمع عدة أطراف، أو شركة مزارعة تغييبية، ولو أنّ شركة الحرث لا تجوز إذا كانت مُختلفة الأجزاء.[3]

3.1- أنواع المزارعة:

أ- الخماسة:

وهي أكثر طرق المزارعة انتشارا في المغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط بصفة خاصة، وهي أن يأتي صاحب الأرض بشخص يكلفه بالعمل، وفي هذا الصدد يقول المازوني[4] : "عن رجل عنده الأرض يشترك معه أخلاّء في الحرث فيخرج ربّ الأرض ثورا وزريعة وغير ذلك ويكون العمل مقابل الأرض يعني الخدمة زمن الحرث وزمن الصيف وله الوسيلة، وهي التّي تعرف بنظام الخماسة لأن كثيرا من الفلاحين الصغار كانوا في حاجة ماسة إلى وسائل الإنتاج من زريعة وماشية وليس لهم ما يقدمونه سوى العمل،[5] فالخماس هو شريك يقوم بالعمل، ويتحصل على خمس الإنتاج،

---

[1]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص38.

[2]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص176.

[3]- المصدر نفسه، ج8، ص115.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص44.

[5]- مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ج5، ص ص148-149.

نظرا لأنّه يقدّم عنصرا واحدا من مكونات الشركة، هو العمل، بينما يقدم صاحبه اربعة الخماس، الأرض والحيوان والمحراث والزريعة،[1] وبالتالي يأخذ الخمّاس الخمس (5/1) ويأخذ صاحب الأرض(5/4).

ومن خلال هذا يظهر أن الخماس أصبح مجرّد أجير يكتفي بأخذ أجرة معينة توفر له الحد الأدنى للمعاش على أنّه على ذمة صاحب الأرض طوال السنة مسخرا لكل الخدمات.[2]

وأشارت كتب النوازل الى العديد من الشخصيات التي اتخذت من الخمّاسة نشاطا لتحصيل المعاش، ولعل من بين هذه الشخصيات يذكر: "أبو البيان واضح"[3] الذي كان خماسا عند "الشيخ أبي يكنى"[4] بمواطن شلف لتحصيل رزقه، وكان يشاركه على الخمس من الغلة.[5]

---

[1]- مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، المرجع السابق، ج5، ص ص 148-149.

[2] - الونشريسي، المعيار، ج8، ص151. مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، ج5، ص149.

[3]- أبو البيان واضح: هو واضح بن محمد بن عسى بن فركون المغراوي أبو البيان(ت856هـ)، ووصفه الونشريسي بـ"القاضي الأعدل الصالح". ينظر: أحمد بن يحي الونشريسي، الوفيات، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، ط1، 2009م، ص97. أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ)، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: محمد مطيع، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 2000م، ج2، ص258. أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكتاب، طرابلس، ليبيا، ط2، 2000م، ص619.

[4]- أبو يكنى: هو من مشاهير أحواز وطن شلف الذين عرفوا بالصلاح، وكان معاصرا لأبي البيان واضح. موسى بن عيسى المازوني، مختصر ديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار، تحقيق: عبيد بوداود، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2015م، ص ص607-608.

[5]- مبروك مقدم، الأنماط الانتاجية التقليدية في القصور التواتية، دار هومة، الجزائر، 2008م، ج5، ص17.

ب- الشركة:

وعرف المالكية الشركة في الزرع على أساس أنّها شركة ابتداء وانتهاء، وأكثر الفقهاء يعدون المزارعة إجارة ابتداء وشركة انتهاء،[1] فهي اجارة تمليك المنفعة بعوض، أمّا بالنسبة لتسمية الشركة على أساس أن المحصول الخارج من الأرض يكون مشتركا بين المالك والمزارع على شرط العقد بينهما.[2]

والشراكة هي أن يشترك شخصان في استثمار واستغلال أرض زراعية، ويمكن أن تكون أرضا مشتركة بينهما، أو تعود ملكيتها لأحدهما وعلى الآخر العمل والزريعة ويتم إقتسام غلتها حسب الاتفاق إمّا مناصفة أو بنسب متفاوتة، وقد دلت إحدى النوازل الى: "رجلين بينهما أرض شراكة فصار أحدهما يمهدها ويغرس ويبني فيها نحو عامين أو أكثر فطالب أحدهما القسمة وبعد القسمة طالب الغارس أجرته فيما غرس، فهل يجوز له ذلك أم لا؟ حيث أجاب: الحمد لله له على ذلك بعد يمينه أن فعله ليرجع بحقه".[3]

وقد لجأ إليها بعض ملاك الأرض، لإضعاف وطأة الخسارة التي تسببها الجوائح الطبيعية، والحروب المتواصلة، وعدم التوازن بين عناصر الشركة كان غالبا لصاحب الأرض على حساب قوة العمل،[4] فإن ذلك كان مستغلا، نظرا لتوفر اليد العاملة لأن العنصر الزياني يمثل بداية انهيار النظام الإقتصادي القديم المعتمد على البداوة وتفكك المجموعات القبلية الكبرى، مثل زناتة وصنهاجة وبنو هلال، وهو ما نتج عنه استقرار

---

[1]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص150.

[2]- المرجع نفسه، ص150.

[3]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص ص64-65.

[4]- مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، المرجع السابق، ج5، ص149.

هؤلاء البدو في بلاد المغرب الإسلامي بصفة عامة، وأراضي الدولة الزيانية بصفة خاصة.[1]

وهناك أمثلة أوردها المازوني لهذه الشركات كشركة حرث متساوية يقدم فيها الشريك الأول البقر والآلة والأرض والثاني الزريعة والعمل، وتكون عادة بين فلاحين يملكون وسائل الإنتاج ولا تفصلهم فوارق اجتماعية واسعة،[2] كما أن هناك شركات أخرى كشركة على الثلث أو الربع ويقدم فيها أحد الشريكين العمل وثلث الزريعة أو ربعها، وقد تكون في هذه الحالة الأرض ملكا لأحدهم.[3]

وقد عُرف نظام استغلال الأراضي الزراعي نظام الشركات الزراعية، ويتضح ذلك من إحدى نوازل الونشريسي حيث أشار إلى أخوين شقيقين كانت بينهما أرض زراعية، وكان أحدهما يستغل الأرض ويقتسم مع أخيه الآخر محصول الأرض عند حصاده،[4] كما عُرفت شركات أخرى كشركة المناصفة وهي أن يشترك المالك بأرضه بينما يقوم الشريك بالقليب والبذر والعمل، ويكون المحصول مناصفة بينهما، كما كان المالك أحيانا يؤجر أرضه مقابل أجر معلوم.[5]

وهي اشارات واضحة تؤكد حقيقة استغلال الأراضي الزّراعية عن طريق الشراكة في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

1- مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، المرجع السابق، ج5، ص149.

2- المرجع نفسه، ج5، ص149.

3- المرجع نفسه، ج5، ص149.

4- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص ص44-45. شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8هـ/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م، ص157

5- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص138. شباب عبد الكريم، المرجع السابق، ص157.

2. المغارسة:

تعريفها لغة: المغارسة مفاعلة من الغرس، ويقال يغرسه أثبته من الأرض.[1]

أما إصطلاحا: هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها صنفًا من الشّجر،[2] أو أصنافًا يسمّيها، فمتى أثمرت وأطعمت كان ذلك بينهما مناصفةً، وعلى العامل الغرس والحفر والحرز والنّقش إلى ظهور صلاحها وبدء طيبها، ولا تجوز المغارسة في بقل ولا زرع ولا بصل،[3] ويمنع أيضًا على صاحب الأرض من زراعة الأرض المغروسة، لأنّه ضرر بالغرس إلاّ أن تكون هناك عادة.[4] ويأتي في عقد المغارسة تسمية المتغارسين، بتحديد الأرض على أنّها غير صالحة للمغارسة، وتسمية ما يغرس فيها وجنسه، وتحديد المدّة الى الإطعام، وتسمية كل واحد منهما الأرض والشجر، وعقد الإشهاد عليها،[5] وهي عند المالكية: "أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيها عددا من الثمار المعلوم، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض المتفق عليه".[6]

---

[1]- الفيروز آبادي مجد الدين بن يعقوب(ت817)، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م، ص234.

[2]- أبو عبد الله القدوس بدر الدين مناصرة، المرجع السابق، ص262.

[3]- الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، المصدر السابق، ص ص 152 – 154. فؤاد طوهارة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني(7-9هـ/13-15م)، دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، حزيران 2014م، ص78.

[4]- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبو زيد القيرواني، النوادر والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: محمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، بيروت، 1999، ج7، ص ص387 – 397.

[5]- فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص78.

[6]- أبو الوليد ابن رشد القرطبي(ت595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط6، 1982م، ج2، ص236.

ويعرفها البرزلي: "رسم المغارسة العام معاملة على مؤنة الشجر، والخاص مؤنة الشجر والثمرة والأرض"[1]، وهي بخلاف المزارعة، فالمغارسة لا تكون الاّ في الشجر.

ويعرفها محمّد الفشتالي(ت777هـ/1375م) بقوله:" هي دفع فُلان إلى فلان بن فلان الفلاني جميع الأرض البيضاء التي بموضع كذا، يحدها كذا، على ان يغرسها فُلان المذكور شجرًا من كذا، شجر تين أو رمان أو تفاح أو اجاص أو دوالي عنب، تصف الأشجار وعددهان أو يغرسها كلها كرما من عنب صفته كذا من جنس كذا، ويتعاهد ذلك بالحفر والخدمة، فإذا بلغ حدّ الإطعام فالأرض والشجر بينهما نصفان أو أثلاث الثلث لفلان، والثلثان لفلان، أو أرباع الربع لفلان، وثلاثة أرباع الربع لفلان، مغارسة صحيحة دون شرط ولا ثنيا ولا خيار على سنة المسلمين في مغارستهم، وشهد عليهما في صحّة وطوع وجواز"[2]، وتصح المغارسة إذا استوفت الشروط التالية[3]:

- أن يغرس فيها أشجار ثابتة الأصول دون الزرع والمقاثي والبقول.
- أن تتفق أصناف الأجناس أو تتقارب في مدة اطعامها، فإن اختلفت اختلافا متباينا لم يجز.
- أن لا يضرب لها أجل إلى سنين عديدة فإن ضرب لها أجل الى ما فوق الإطعام لم يجز، وان كان دون الاطعام جاز، وان كان الاطعام فقولان.
- أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر، وإن كان له حظه من احدهما خاصة لم يجز إلاّ إن جعل له مع الشجر مواضعهامن الأرض دون سائر الأرض.

---

[1]- أبو القاسم البرزلي، فتاوى البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص371.

[2]- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(6-9هـ/12-15م) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999م، ص ص385-386.

[3]- محمد بن أحمد ابن جزي الغرناطي(ت741هـ)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص471. ابن جزي، القوانين الفقهية، المصدر السابق، ص ص289-291.

- أن لا تكون المغارسة في أرض وقفية، لأن المغارسة كالبيع.

وتعد المغارسة من الأنظمة التي كانت منتشرة على نطاق واسع في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، حيث هناك العديد من الإشارات التي تثبت ذلك، وهذا ما يظهر من خلال نازلة سئل فيها الوغليسي: "عمن أخذ أرض مغارسة وغرس فيها ثم فرط في الخدمة بعد ظهور الغرس، وصاحب الأرض طالب العامل بحفظ الشجر وصيانته إذا أراد أن يكون له نصيب بقراض بعد ذلك في الخدمة"[1]، كما سئل محمد ابن مرزوق: "عن أقوام أتوا إلى أرض مملوكية فغرسوا فيها على أن يكون الغرس بينهموبين صاحب الأرض، وهو غائب فلما بلغه الخبر رضي بذك وأقرهم عليه"[2]، وأضاف أبو الفضل العقباني في نازلة قائلا: "عن أقوام جرت عادتهم في وطنهم أنّهم يعمدون إلى شجر أو غيره فيكسرونها ويغرسونها من غير إذن ملك لوقت ولمواع ليست بموات"[3].

ولقد وقعت الكثير من المشكلات بين صاحب الأرض والعامل، وهي ما دفعت بالفقهاء الى التدخل في الكثير من الحالات، وهذا ما نستنتجه من خلال إحدى النوازل التي توضح "أنّ رجلا أخذ أرض مغارسة ثم فرط في الخدمة بعد ظهور الغرس، وبعد مدة جاء يطلب نصيبه"[4]، لكن كان جواب الفقهاء واضحا من خلال هذه المسألة بأن لا نصيب له حتى ولو كان جاهلا بعقد المغارسة.[5]

---

[1]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص16.

[2] - المصدر نفسه، ج4، ص ص16-18

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص14.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص16.

[5]- المصدر نفسه، ج4، ص16. محمد بلحسان، الرجع السابق، ص145.

3. المساقاة:

تعريفها لغة: مشتقة من السقي لأنه أعظم عملها، **و**المُساقاة مصدر سقي وهي مفاعلة من السقي، وهي بضم الميم سقي الزرع، وأسقاه دله على موضع الماء والسقي الحظ من الشرب.[1]

أما إصطلاحا: هي ان يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها وتكون غلّتها بينهما،[2] وعلى العامل القيام بسائر العمليات الزراعية من سقي ورعاية حتى يثمر مقابل قدر معلوم من المحصول،[3] وتكون بصيغة ساقيت أو عاملت،[4] وهي جائزة لقول ابن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم "**عامل أهل خيبر بِشطرٍ ما تخرج منها من ثمر أو زرعٍ**"،[5] وعلى هذا الأساس تهتم بالعمل في الأشجار التي تحتاج إلى السقي أو التي لا تحتاج، كما تهتم بباقي المزروعات كالقطاني وقصب السكر وغيرها.[6]

---

[1]- ابن منظور، المصدر السابق، ج19، ص114. أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2000، ص477.

[2]- محمد يوسف أطفيش، شرح كتاب النيل والشفاء العليل، دار الفتح، بيروت، 1972، ج10، ص ص65-66. ابن جزي، القوانين الفقهية، المصدر السابق، ص288.

[3]- محمد حمزة اسماعيل الحداد، المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د-ت)، ص299.

[4]- أبو عبد الله القدوس بدر الدين مناصرة، المرجع السابق، ص252.

[5]- أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري(206-261هـ)، صحيح مسلم، كتاب المساقات والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، رقم الحديث(1551)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، القاهرة، ج3، ص1186.

[6]- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(6-9هـ/12-15م) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999م، ص388.

وتكون بين بين طرفين شريكين، أو ربّ الأرض وبين العامل عليها كأجير لمدّة زمنيّة محدّدة حسب نوع الزّرع أو الغرس، وهي ثلاثة أصناف: الصنف الأول: صنف أصله ثابت تنقطع ثمرته، والمساقاة فيه جائزة في كلّ وقت ظهرت ثمرته أم لم تظهر، والصنف الثاني: إذا حدثت ثمرته لم يبق له أصل كالزّرع والمقاثي، وهنا المساقاة فيه جائزة عند الضّرورة (إذا كان صاحبه عاجزا عن سقيه وعلاجه)، والصنف الثالث: لاتجوز مساقاته إذا لم ينبت وكذلك إذا نبت لأنّه لا أمد له، كالبقول، والموز، والقصب، وكل ما يجذّ ويخلف،[1] ولا يجوز حسب الإمام مالك مساقاة ما جاز بيعه، أو جاز كراؤه، لأنّه يترك في الأرض كراءً معلومًا، ويرجع إلى غرس الجزء ممّا تنبت الأرض ويدع في الثمرة ثمنا معلومًا، ويرجع إلى المساقاة فيصير أجره على جذّها ومؤنتها[2].

وتصح المساقاة بخمسة شروط هي: أن تكون العين المشترك فيها في الصفة سواء، والعمل والربح، والخسارة على قدر أمواله، والمال بينهما على الأمانة.[3]

4. الكراء:

وهو أن يقوم الرجل بكراء أرض من مالكها أو من الحاكم أو عامل السلطان مقابل أجرة معلومة متفق عليها،[4] وتوضح النوازل الفقهية هذا النوع من صيغ الإستثمار الزراعي الذي عمل به المجتمع الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، حيث سُئل

---

[1]- الونشريسي ، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص174..

[2]- فؤاد طوهارة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني(7-9هـ/13-15م)، دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، حزيران 2014م، ص78.

[3]- الغرناطي، الوثائق المختصرة، المصدر السابق، ص36.

[4]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص146.

الفضيل العقباني: "أن رجلا إكترى من آخر زويجة ترابية ليحرثها وفي الزوج أربعة مضامد كراها بسبعة دنانير ذهبا".[1]

وكانت الأراضي المحبسة على المساجد والمدارس وغيرها تكرى بأجرة معلومة متفق عليها بين المكتري وناظر الوقف للإستفادة من مداخيلها، وكثير ما كان يترتب عن الكراء مشكلات بين الطرفين المتعاقدين نتيجة عدة عوامل، ولعل من أهمها الجفاف، وفي هذه الحالة كان يسقط الكراء بسبب يبس الأرض،[2] وأما بالنسبة لأراضي البور فإنّ كراؤها كان يؤخذ بعد ثلاث سنوات من إستغلالها.[3]

ومن خلال ما سبق يتضح أن بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) عرف أنواع مختلفة من حيث طبيعة ملكية الأرض، وطرق أخرى متعددة من صيغ استغلالها، وهو ما عاد بالنفع على اقتصاد الدولة الزيانية بصفة عامة وعلى القطاع الزّراعي بصورة خاصة، إذ ساهم إستغلال الأراضي الزراعية في توفير الغذاء لسكان المغرب الأوسط وبأسعار معقولة نتيجة استغلال الأرض وعدم تركها بورا أو مهملة.

---

[1]- المازوني، الدرر المكنونة، تحقيق: مختار حساني، المصدر السابق، ج4، ص ص18-19.

[2]- محمد بلحسان، المرجع السابق، ص146.

[3]- المرجع نفسه، ص146.

الفـــــصل الثاني:

المياه وطرق إستغلالها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م).

1- المبحث الأول: مصادر المياه في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

المبحث الثاني: طرق السقاية وتقنياتها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م

الفصل الثاني: المياه وطرق إستغلالها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

شهدت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) وجود ثروة مائية معتبرة ساهمت بنسبة كبيرة في تشجيع المجتمع الزياني على القيام بالعمل الزّراعي، وذلك بخدمة الأرض وزراعتها بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وسد حاجيات السكان اليومية، وتحصيل الرزق من أجل بلوغ الاكتفاء الذاتي.

وكان لوجود مصادر المياه التي كان يعتمد عليها المزارعون في سقي مزارعهم ومحاصلهم، ومنها مياه الأمطار والأودية، ومياه العيون ولآبار الوقع الإيجابي على سكان المغرب الأوسط لممارسة حرفة الزّراعة، والعمل على تطوير تقنياتها المختلفة التي كانت تستخدم في طريقة الري، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على تلك المصادر الأساسية والهامة للمياه التي شهدها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، إضافة إلى أهم الوسائل والتقنيات التي استخدمها واستحدثها المجتمع الزياني في سقي أراضيه الزّراعية.

المبحث الأول: مصادر المياه في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

لقد بين الله سبحانه وتعالى أهمية الماء وقيمته الحضارية في مجالات الحياة، ويظهر ذلك في مواضع كثيرة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله تعالى:(أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾)[1]، وقال ايضا " قَالَ ٱتَعَالَى:(هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾)[2].

وتتوفر بلاد المغرب الأوسط على ثروة مائية معتبرة، حيث كانت من الأسباب المساعدة على استقرار الإنسان بها منذ القديم إلى يومنا هذا من غير انقطاع، وصبغها بعمران حضاري، ولعل من أبرز محطاته التاريخية مرحلة القرون الوسطى، التّي عادت فيها مدينة تلمسان عاصمة للمغرب الأوسط طيلة ثلاث قرون ونيف(633-962هـ/1235-1554م) من الزمن تقريباً، وفي ظل حكم الأسرة الزيانية التي خلفت منشآت مائية كثيرة لا تقل أهميتها عن منشآت الأندلس، والتي تعتبر من أبرز ما خلفته الحضارة العربية الإسلامية في هذا المجال، فالماء هو أول ما خلق على وجه الأرض، ولم يكن شيء قبله وهو أساس الحياة.[3]

---

[1]- سورة الأنبياء، الآية30.

[2]- سورة النحل الأية.10.

[3]- عبد العزيز محمود المصري، قانون المياه في الإسلام، تقديم : عبد الله فكري الخاني، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان1999م، ص55.

وتميزت بلاد المغرب الأوسط بخصائص وتضاريس مناخية أثرت بصورة واضحة على توزيع المياه ونمط جريانها، وعلى مناطق الاستقرار من حولها في العصر الوسيط، وشكل الماء سببا أساسيا في الترحال أو التجوال لدى البدو ليظهر ما يعرف بالبداوة الرّعوية، ويجد هؤلاء إلى جوار الماء كل أسباب الحياة والخصب والعيش.[1]

وعالجت كتب النوازل الفقهية المسائل المتعلقة بقضايا الماء بإهتمام بالغ، نظرا لارتباطاته الوثيقة بمجتمع البادية، وتناولت عدة مشاكل تداخلت فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وكان الماء هو العامل الرئيسي وراء قيام تلك الصراعات بين الأفراد خاصة في أوقات الجفاف،[2] وقد أمدتنا كتب النوازل والرحلات بمعلومات قيمة عن نظام الرّي في بلاد المغرب الإسلامي عامة وبلاد المغرب الأوسط بصفة خاصة.

وتعددت مصادر السقاية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وهو ما ذهب إليه الحسن الوزّان عند وصفه لمدينة تلمسان في قوله: "وفي المدينة عدّة سقايات"[3]، ووصف ابن حوقل مدينة برشك وما تتوفر عليه من مصادر للمياه في قوله: "ولها مياه جارية وآبار"[4].

---

[1]- نوال بلمداني، النشاط الفلاحي والرعوي في المغرب الأوسط، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة معسكر، الجزائر، 2014- 2015، ص11.

[2]- المرجع نفسه، ص11.

[3]- الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1983، ج2، ص20.

[4]- أبو القاسم محمد النصيبي إبن حوقل(ق 4 هـ / 10 م) صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص78.

ولقد حدّد الونشريسي تلك المصادر الأساسية للمياه وحصرها في مياه الأمطار، والعيون، والآبار، والأودية، والصّهاريج.[1]

وتشمل المياه السطحية على الأمطار، ومياه الأنهار، وهي التي تؤثر بشكل واضح في الإنتاج الزّراعي، وليست العبرة في القيمة الفعلية للأمطار المتساقطة في منطقة ما، وإنّما العبرة في القيمة الفعلية للأمطار من منطقة لأخرى على سطح الأرض وفقا للظروف المحلية لكل منطقة، وقيمة الأمطار تختلف من منطقة لأخرى حسب الظروف الطبيعية،[2] وإضافة إلى ذلك وجود المياه الجوفية المتمثلة في العيون والآبار التي يستحدثها الانسان في غالب الأحيان.

1- الأمطار:

تعتبر الأمطار مصدرا هاما من مصادر المياه لدى المجتمع الزياني(633-962هـ/1235-1554م) الذي اهتم بالزّراعة، وخاصة زراعة الحبوب الموسمية التي التي تحتاج في سقيها الى تساقط المطر، وهي تختلف نسبيا عن الزّراعة المسقية التّي تعتمد في أساسها على مصادر أساسية للمياه، كالعيون والأودية والسدود وقنوات الرّي المختلفة وغيرها.

وتميزت بلاد المغرب الأوسط بتضاريس جغرافية متنوعة انعكست على التباين في كمية التساقطات المطرية من منطقة الى أخرى، حيث تستقبل المناطق المرتفعة

---

[1]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص، ص12، 13، 20، 111. كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م، ص57.

[2]- محمد خميس الزوكه، الجغرافيا الإقتصادية، دارالمعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2000، ص68.

من الأطلس التلي للجهة الشرقية من المغرب الأوسط بمدينة قسنطينة والأوراس أمطارا غزيرة،[1] بينما الجزء الغربي من إقليم التل لا يستقبل سوى القليل منها، ولا يتخلص الساحل الشمالي لإقليم المغرب الأوسط من خط التماطر إلاّ قرب تلمسان، نظرا لوقوعه ضمن السلسلة الأطلسية من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وهو ما يسمح لمؤثرات البحر المحيط بالتوغل نحو الداخل، وبخلاف جبال الأطلس التي تحجب السفوح الجبلية الغربية عن الأمطار،[2] وتشكل هذه الجبال حاجزا طبيعيا أمام تسرب المؤثرات البحرية الرطبة الشمالية والغربية إلى المناطق الداخلية، وهذا ما يتوافق مع أن الأمطار في الشمال الإفريقي تقل كلما اتجهنا جنوبا.[3]

وتهب على بلاد المغرب الأوسط الرياح الغربية العكسية المحملة بأمطارها، حيث يبدأ نزولها في فصل الخريف ومطلع الشتاء، لتستمر الى فصل الربيع، فهي تشتد في نوفمبر وديسمبر، وهذا ما يساهم في مدّ كميات معتبرة من المياه للأنهار، بينما يتميز فصل الصيف بالجفاف،[4] وهناك علاقة بين التساقط وتنوع الغطاء النباتي، فهذا الأخير يتحكم في تنوع الثروة الحيوانية وتوزيعها إلى جانب الماء، ويشير صاحب كتاب الاستبصار إلى أنّ بلاد المغرب الأوسط تحتوي على مدن كثيرة وأكثرها في

---

[1]- بلهواري فاطمة، المرجع السابق، ص14.

[2]- المرجع نفسه، ص14. بلمداني نوال، المرجع السابق، ص11. ينظر: العربي لخضر، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني (633-962هـ/ 1235-1554م)، تخصص: تاريخ اسلامي وسيط، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة وهران، الجزائر،2017-2018م، ص60.

[3]- عز الدين عمر موسى، النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003م، ص ص54-55.

[4]- بلمداني نوال، المرجع السابق، ص12.

البلاد الساحلية، وهي كثرة الخصب والزرع وكثيرة الغنم والماشية"،[1] وهذا ما يدل على توفر المياه بتلك المناطق المختلفة التابعة للدولة الزيانية(633هـ-962هـ/1235-1554م).

وكان لتساقط الثلوج أثر كبير، حيث كان يؤدي أحيانا الى منع الماشية من الرّعي، وهو ما أكده صاحب كتاب "الاستبصار" في قوله: "ومن الجبال المشهورة ببلاد المغرب الإسلامي فازار، وهو جبل كبير تسكنه أُمم كثيرة من البربر، ويطردهم الثلج عنه فينزلون إلى ريف البحر الغربي، وهم أهل كسب من الغنم والبقر والخيل"،[2] وانّ التنوع المناخي والتضاريسي له أثر كبير في ضرب الاستقرار، وتوزيع المصادر المائية.

وكان لارتفاع جبال تلمسان عن سطح البحر أهمية بالغة في تساقط الأمطار الغزيرة التي بلغت قيمتها حوالي 670 مم سنويا، وهذه الأمطار يبدأ نزولها غالبا في الشهر الثاني من الخريف أي في شهر أكتوبر ولا ينتهي نزولها إلا بانتهاء فصل الربيع أي في شهر ماي، وقد تتخللها ثلوج كثيرة في فصل الشتاء وحتى أوائل فصل الربيع في بعض السنين،[3] ومع ذلك قد تختلف نسبة تساقط المطر أحيانا أو يقل نزوله حتى في فصل الشتاء وهو ما يدفع النّاس إلى البحث عن الماء بإستخدام طريق حفر الآبار

---

[1]- مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، العراق، ص ص178- 179.

[2]- المصدر نفسه، ص ص178- 179.

[3]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحضارة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص38

لسقي مزروعاتهم، وكان أهل المغرب الأوسط إذا اشتدت بهم الحاجة يقومون بأداء صلاة الاستسقاء.[1]

وتعد مدينة تيهرت من أهم مدن المغرب الأوسط التّي تتوفر على مصادر للمياه، فهي مدينة شديدة البرد وكثيرة الأمطار،[2] وواسعة البرية والزروع والمياه،[3] وقال أحد الشعراء عند وصفها في قوله:

تَـــسقَى اللهُ تِيهرتَ المُنا وسوَيقَـــةً بساحَتها غيثًا يطيبُ به المَحْـــــــــــــلُ.[4]

وتعتبر مياه الأمطار من أفضل المياه، إذ يقول ابن الفقيه في كتابه مختصر البلدان: " أنّ أفضل المياه ماء المطر الذي يؤخذ في ثوب نظيف"[5]، وكان الاعتماد على سقي الأمطار ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) غير كاف نظرا للتساقطات المتذبذبة والغير المنتظمة، وغطيّ هذا التذبذب باستغلال المياه الجارية والجوفية، ولكن لا نعلم الكثير عن كيفية الاستغلال، وهذا من خلال ما وصفه الرحالة الجغرافيون حيث نجد مثلا أن ابن حوقل يتحدث عن "كثرة البساتين وتدفق المياه"[6]، دون الإشارة الى كيفية استغلال هذه الموارد المائية.

---

[1]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص38.

[2]- ابن عذاري المركشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س كولان و.إ ليقي يروقنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، لبنان، 1983،ج1، ص198.

[3]- إبراهيم الاصطخري، المسالك والممالك، بيروت، دار صادر، 1937م، ص20.

[4]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، المصدر السابق، ص198.

[5]- أبو بكر بن محمد الهمذاني المعروف بابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، طبع في بريل، مدينة ليدن، 1302هـ/1885م، ص223.

[6]- نوال بلمداني، المرجع السابق، ص، ص129، 130.

وتستهلك النباتات الزّراعية كمية كبيرة من المياه في مرحلة النمو، رغمّ تفاوت توزيع المطر على سطح الأرض سواء كانت موسمية أو فصلية،[1] فالأمطار الغزيرة لا تفيد النباتات في الكثير من الأحيان، لأنّ التربة لا تمتص إلاّ الجزء القليل منها، بينما الجزء الأكبر يشكل سيولا وهو الأمر الذي يؤدي إلى انجرافها وتعري الجذور السطحية لنباتاتها، فالأمطار الخفيفة الشدة هي الأكثر فائدة لامتصاص النبات للماء،[2] وقد يكون سبب مشكلة المياه هو انحباس المطر، وهو ما يؤدي إلى الجفاف وهلاك الحرث والنسل.[3]

ونستنتج أن سقوط الأمطار لها أهمية بالغة في تحديد أنواع المجتمعات النباتية، فيكون توزيع النباتات على سطح الأرض موافقا للمناخ السائد في المنطقة.[4]

ويمكن القول أن مياه الأمطار كانت بمثابة المصدر الأساسي لدى المجتمع الزياني(633-962هـ/1235-1554م) خاصة تلك الفئة المحدودة الإمكانيات، والتي كانت تعتمد في زراعتها على تساقط الأمطار لخدمة ارضها والاستفادة من محصولها لتلبية حاجياتها، حيث اعتمدت في زراعتها على الحبوب التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من المياه.

---

[1]- عبد الخالق صالح مهدي وعبد الوالي أحمد الخليوي، الجغرافيا النباتية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1420هـ/1999م، ص18.

[2]- محمد عبده طلعت وحورية محمد جاد الله، الجغرافيا الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص116.

[3]- علي حسن أحمد شعيب، كيفية معالجة النبي صلى الله عليه وسلم مشكلة نقص الماء في العهد الزياني، وزارة الأوقاف المصرية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، ربيع الآخر1433، ص21.

[4]- محمد عبدو العودات وآخرون، الجغرافيا النباتية، النشر العلمي والمطابع، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، 1997م، ص ص55-56.

2- الأنـهار أو الأودية:

تمثل الأنـهار مصدرا رئيسيا من مصادر المياه العذبة على سطح الأرض، وورد في القرآن الكريم ذكر الأنهار والوديان في الكثير من المواضع ولعل من أهمها قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدًا رَّابِيًاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴿١٧﴾﴾[1]، وقال أيضا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِۚ نِعۡمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقٗا ﴿٣١﴾﴾.

وأشارت الكتب الفقهية أيضا إلى المجاري المائية وحكمها، حيث يشير المجاجي في قوله: "أن المياه الجارية في أرض مباحة، كالسائلة من شعاب الجبال وبطون الأودية، فهذه يكون النّاس فيها شركاء، ليس بعضهم بأحق بها دون بعض إلاّ في التوزيع، فيبدأ بمن في أول النهر، فيسقي ويحبس الماء حتّى يبلغ إلى الكعب، ثم يرسل إلى الذي يليه، فيصنع مثل ذلك، حتى تنتهي الأراضي أو يفنى الماء،[3] وأما بخصوص

---

[1]- سورة الرعد: الآية: 17.

[2]- سورة الكهف، الآية:31.

[3]- محمد سكحال المجاجي، المهذب من الفقه المالكي وادلته، عالم المعرفة، الجزائر، 2012، ج3، ص13.

الماء الجاري في أرض مملوكة فيصير مملوكا لصاحب الأرض بدخوله في أرضه، فله حبسه عمن تحته مهما قل الماء أو كثر.[1]

وتزخر بلاد المغرب الأوسط بشبكة من الأودية التي تمد المجتمع الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بكميات كبيرة من المياه، ومنها ما يصب في البحر الأبيض المتوسط "كواد التافنة"[2]، ومنها ما يصب باتجاه الداخل "كوادي ميزاب"[3]، وقد كانت هذه الأودية تروي بمياهها الأراضي الزّراعية حسب ما أوردته كتب الجغرافيا والرحلات.

وذكرت كتب الرحالات الجغرافيية الكثير من الأودية التّي تتوفر عليها مدن المغرب الأوسط، وهذا ما أشار اليه ابن حوقل من خلال وصفه لمدينة تلمسان في قوله: "ولها أنهار جارية"[4]، وأشار إليها القلقشندي بقوله: "ومدينة تلمسان في سفح جبل ماؤها مجلوب من عين على ستّة أميال منها، وفي خارجها أنهار وأشجار ويمر بشرقيها نهر "الصفصيف"[5] الذي يصبّ في بركة عظيمة، ويسمع لوقعه خرير على

---

[1]- محمد سكحال المجاجي، المرجع السابق، ج3، ص14.

[2]- التافنة: هو نهر من أنهار المغرب الأوسط، يخرج من جبال أنكاد ويمر بسبدو ويصب في البحر قرب أرشقول. ينظر: الحسن الوزان، وصف إفريقيا، المصدر السابق، ج2، ص ص250-251.

[3]- وادي ميزاب: أو بلاد ميزاب وهي منطقة مأهولة في قفار نوميديا على بعد نحو ثلاثمائة ميل شرق تيكورارين وعلى نفس المسافة من البحر المتوسط، تشمل على قصور وقرى عديدة ، وسكانها أغنياء، وهي خط تجاري يلتقي فيه تجار الجزائر وبجاية بتجار أرض السودان، ويقومون أهل ميزاب بتأدية الإتاوة إلى الأعراب ويخضعون لهم. ينظر: الحسن الوزان، وصف إفريقيا، المصدر السابق، ج2، ص ص134-135.

[4]- ابن حوقل النصيبي، المصدر السابق، ص88.

[5]- كلمة بربرية محرفة وأصلها أصيف بمعنى الواد. ينظر: الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص39.

مسافة بعيدة، ثم يصبّ في التافنة الذي يمرّ على البساتين ثم يصبّ في البــحر"[1]، ومثلها كانت معسكر، ومدينة يلل "ذات أنهار وفواكه"[2]، وغيرها من المدن.

وإنّ الأودية المنصبة من جبال تلمسان بسبب ما ينزل عليها من الأمطار الغزيرة لا ينقطع ماؤها حتى في فصل الصيف خلافا لما هو معهود في باقي الأقاليم الأخرى،[3] ولعل من بين الأودية التي يتوفر عليها المغرب الأوسط واد التافنة الذي ينبع من جبال تقع في تخوم نوميديا، ثمّ يسيل نحو الشمال من أنكاد، ويعبر بسائط سبدو ومغنية والرمشي إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط تجاه جزيرة أرشقول[4].

وأما واد "**زا**" فهو ينبع من الأطلس ويسيل بسهل قفر أنكاد في الحد الفاصل بين مملكتي فاس وتلمسان،[5] وهناك أنهار أخرى كنـــــهر "**ســطفسيف أو الصــفصيف**"[6]

---

[1]- أبو العباس القلقشندي (ت 821 هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج5، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922، ص150.

[2]- ابن حوقل النصيبي، المصدر السابق، ص89.

[3]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص39.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق،ج2، ص250. كتاب الإستبصار، المصدر السابق، ص134.

[5]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، المصدر السابق، ج2، ص250

[6]- سطفسيف: ويرجح يحي بن خلدون إسم الصفصيف أنه هو الأصح لأن الوادي الصغير المجاور لتلمسان حاليا يحمل اسم الصفصيف وهو نهر بتلمسان ينبع من أسفل جبل البغل، ويصب في بركة عظيمة من عمل الأول ويسمع لوقوعه فيها خرير شديد على مسافة ثم ينشق منه بحكمة مدبرة إلى موضع يسمى المهراز، ثم ينصب في أنهار كثيرة، وبعد ذلك ينحدر إلى البحر. يحي ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق: بوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ج2، ص17. ينظر: الحميري عبد المنعم السبتي، الروض المعطار في أخبار الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1994، ص318، ينظر: إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والإقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (7-10هـ/13-16م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014م، ص78.

الموجود شرق تلمسان،[1] ويصفه الإدريـسي في قوله: "ولها نهر يأتيها من جبلها المسمّى بالصخرتين، ويمر في شرقي المدينة وعليه أرحاء كثيرة، وبجوارها الكثير من المزارع المسقية"[2]، ويقول عنه الشاعر أبو عبد الله محمد بن يوسف القيسي:

واقصد إلى الصفصيف يوما ثانيا وبه تسل وعنه دأبا فســـأل

واد تراه من الأزاهر حاليـــــــا أحس به عطلا وغير معطل

فزلاله في كل فم قـــــــد حلا وجماله في كل عين قد حــلى.[3]

ونستنتج من خلال هذا الكلام أنّ مدينة تلمسان كانت تتوفر على مصادر هامة للمياه، والتي كانت تستعمل في مجالات عديدة منها القطاع الزّراعي الذي عرفه المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

وهناك واد أيضا يدعى ابتداء "المفروش"، حين مروره بالجبل وعند نزوله منه يُكوّن شلالا بديع المنظر، وقد تغنى به الكثير من الشعراء وهذا الشلال يدعى "**الوريط**"، ويسميها صاحب الإستبصار بُوريط[4]، وقد قال عنها أبي عبد الله محمد بن عمر بن خميس:

---

[1]- عبد المنعم الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص135. الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص39. ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[2]- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسنيي المعروف بالشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، مج1، ص248.

[3]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص15. الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص39.

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

نسيت وما أنسى الوريط ووقفة أنافخ فيها روضة وأفـــــــاوح

مطلا على ذاك الغدير وقد بدت لإنسان عيني من صفاه صفائح

وقال أيضا:

قـــــراح أتى ينصب من فوق شاهـــــق لمــثل حلاه تستحث الـــــقرائح

أرق من الشوق الذي أنا كاتـــــــــــــم وأصفى من الدمع الذي أنا سافح[1].

وقال عن الوريط أيضا الشاعر مفدي زكريا في إليادته:

واتـــــــاه الوريـــــط بشلالـــــه يلقن "زرياب"[2] مـــــــعنى الطـــــــــــرب

وأغرى الملوك بحب المـــــــلوك وأخلص فـــــــي حبهــــا صـــــــــب.[3]

ومن بين الأودية التي تتدرج ضمن بلاد المغرب الأوسط أيضا وادي متشكانة، ونهر ملوية الذي ينبع من الأطلس في ناحية الحوز ويقطع العديد من السهول، حيث يصب في البحر المتوسط أين يشكل مكانا لعيش أنواع من الأسماك الجيدة،[4] ونهر "مينا"[5] المتوسط من حيث الكبر، ويعتبر من روافد نهر الشلف، وينحدر من الجبال

---

[1]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص12. ينظر: الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص41.

[2]- زرياب: هو تلميذ إسحاق الموصلي الذي أدخل الموسقى العربية للأندلس. الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص41.

[3]- المرجع نفسه، ص41.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق،ج2، ص250

[5]- نهر مينة: هو نهر بالقرب من مدينة تيهرت يسقي الكثير من الأراضي الزراعية والبساتين المجاورة له. ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص178.

المجاورة لتقدمت، ويمر عبر سهل مدينة البطحاء، ثم يتجه شمالا إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط، وأمّا من الناحية الشرقية نجد نهر الشلف الكبير الذي ينبع من جبال الونشريس، ويمر عبر سهول قفرة في تنس إلى أن يصب في البحر المتوسط بالقرب من مستغانم، ويتوفر على كمية وافرة من السمك الجيد،[1] وقد وصفه اليعقوبي بأن: "عليه قرى وعمارة يفيض كما يفيض نيل مصر"[2]، ومن المدن التي كانت عليه "مليانة"[3] حيث يقول عنها ابن حوقل: " أنّها تسقى من نهر شلف"، وكذلك بني واريفن "لها كروم وسوان كثيرة على نهر شلف"، كما يذكر أن الخضراء مدينة على نهر"[4]، ويقول الحميري: "والظاهر أنّه نهر شلف بحكم مقربته منها"[5].

ويمكن القول أنّ مياه الأنهار والأودية في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) ساهمت مساهمة فعالة في تزويد الشبكة المائية لدى المجتمع الزياني، وهو ما سمح لهم بإستغلالها بطرق مختلفة سواء في

1- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص251. الإدريسي، المغرب العربي، المصدر السابق، ص106. ينظر: إدريس بن مصطفى، المرجع السابق، ص78.

2- أحمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف باليعقوبي(ت284هـ)، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م، ص197.

3- مليانة: مدينة كبيرة بالمغرب من أعمال بجاية مستندة إلى جبل زكار، وهي كثيرة الخيرات وافرة الغلات، مشهورة بالحسن والطيب وكثرة الأشجار وتدفق المياه. حدثني الفقيه أبو الربيع سليمان الملتاني أن جبل زكار مطل على المدينة، وطول الجبل أكثر من فرسخ، ومياه المدينة تتدفق من سفحه، وهذا الجبل لا يزال أخضر صيفاً وشتاء، وأعلى الجبل مسطح يزرع، وبقرب المدينة حمامات لا يوقد عليها ولا يستقى ماؤها، بنيت على عين حارة عذبة الماء يستحم بها من شاء. زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: 682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ج 1، ص 273.

4- ابن حوقل النصيبي، المصدر السابق، ص38.

5- عبد المنعم الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص223، ابو عبيد الله البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د ت، د ط، ص75.

الشرب أو في سقي مزروعاتهم، وهو ما انعكس إيجابا على المردود الزّراعي، وتحقيق السلاح الأخضر لدى السكان.

3- العيون:

تعتبر العيون من أهم الموارد المائية الأساسية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) التّي استخدمت لسد حاجيات السكان في مختلف المجالات، سواءا في مجال السقي أو الشرب، خاصة في ما يتعلق بالمناطق الصحراوية التي يقل فيها المطر.

وكانت تستخدم العيون المنتشرة في مختلف مدن المغرب الأوسط في سقي الأراضي الزّراعية، وتزود الوديان بالمياه خاصة في فصل الصيف،[1] عندما يقل تساقط الأمطار، وتعد مياه العيون من أفضل المياه وهذا ما أشار اليه ابن بصال في قوله: "مياه العيون والآبار العذبة الحلوة فهي موافقة لجميع الخضر وجميع ما يزرع في الجنّات"[2].

واهتمت المصادر التاريخية وخاصة الجغرافية منها بذكر الكثير من العيون الموجودة في مدن المغرب الأوسط، ولعل من بين أهما: مدينة تاهرت التّي تحتوي

---

[1]- عبد الكريم يوسف جودت، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنيين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دت، ص60.

[2]- أبو زكريا يحي ابن محمد بن أحمد ابن العوام الاشبيلي، كتاب الفلاحة، ترجمة حوسي مارية واخرون، تطوان، 1955م، ص40.

على مياه متدفقة وعيون جارية عليها بساتين وأشجار كثيرة،[1] وقرية "ابن مجبر" وهي قرية كبيرة كثيرة الزروع وعذبة المياه، وشربهم من العيون، وقرية "هان" بها عيون.[2]

وكان لسكان أهل مدينة برشك عيون عذبة الماء يشربون منها،[3] ولجزائر بني مزغنة عيون على البحر عذبة يشربون منها،[4] ومدينة تادرة الواقعة في حضيض جبل فيها عين ماء خرارة،[5]وبجبل الونشريس عيون كثيرة منها عين أزال،[6] وببلاد أنكاد عدة عيون يطلق عليها إسم " عيون ملوك".[7]

وكانت مدينة وهران كغيرها من مدن المغرب الأوسط التي تحتوي على عيون كثيرة، حيث يصفها ابن حوقل في قوله: "ماؤها من عين جارية وغلاتهم من القمح والشعير"،[8] ولمدينة مليانة مياه جارية وأنهار، وببلاد الزاب المياه السائحة والأنهار والعيون الكثيرة، وبمدينة المسيلة جدوال المياه العذبة،[9] وجنات وعيون،[10] ووصف

[1]- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني المعروف بالشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، مج1، ص256.

[2]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص256.

[3]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص257. ابن حوقل،المصدر السابق، ص78.

[4]- المصدر نفسه، ص76. الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص258.

[5]- المصدر نفسه، ص255.

[6]- الزركشي، تاريخ الدولتين، المصدر السابق، ص130. الحسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص45.

[7]- عابد بن محمد الحسني الفاسي المغربي، رحلة ابن عابد الفاسي" من المغرب إلى حضر موت" تحقيق: ابراهيم السامرائي وعبد الله محمد الحبشي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص ص28-29. ينظر: لخضر العربي، المرجع السابق، ص66.

[8]- ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، المصدر السابق، ص77.

[9]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص66. الحميري، المصدر السابق، ص558.

[10]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص253.

الإدريسي مدينة يلل بأنّ لها عيون ومياه كثيرة، وفواكه وزروع، وبلادها جيدة للفلاحة وزروعها نامية،[1] وأضاف قائلا في وصفه لمدينة تلمسان على أنّها قرية كبيرة عامرة على ضفة نهر، ولهم بها جنات ومياه جارية من عيون.[2]

وكان لوجود الثروة المائية ببلاد المغرب الأوسط أثر فعال في تشجيع الفلاحين على القيام بالعمل الزراعي واستغلال تلك الثروات المائية في مجال السقي الذي انعكس ايجابيا على تنوع المحاصيل الزّراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

وخصص صاحب الأحكام السلطانية جزاءا مهما في طريقة استغلال العيون وقسمها إلى ثلاثة أقسام حسب الحالات التي تكون فيها:

القسم الأول: أن يكونَ ممّا أَنبعَ ماؤها ولم يستنبطه الآدميون فحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من الأنهار، ولمن أحيا أرضا بمائها أن يأخذ منه قدر كفايته، فإن اختلفوا فيه لقلة مائه روعي ما أُحييَ بمائها من الموات، فإن تقدم فيه بعضهم على بعض كان لأسبقهم إحياء أن يستوفي منها شربَ أرضه ثم من يليه، فإن قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق الأخير، وإن إشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا اقتسموا فيه.[3]

---

[1]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص251.

[2]- المصدر نفسه، ص250.

[3]- الماوردي، الأحكام السلطانية، المصدر السابق، ص159. محمد بن عميرة، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص196.

أما القسم الثاني: أن يستنبطها الانسان فتكون ملكا له، ويمكن أن يمنع كل ما يضر بها، كحفر بئر أو عين بجوارها ممّا يؤثر على مائها،[1] ولمستنبط هذه العين أن يسوق مائها إلى حيث ما يشاء، ويصير مجرى ماؤها ملكا له.[2]

وبالنسبة للقسم الثالث: أن يستنبطها الرجل في ملكه فيكون أحق بمائها لشرب أرضه، فإن كان قدر كفايتها فلا حق عليه فيه إلاّ لشارب مظطر، وإن زاد عن حاجته، وأراد أن يحيي بفضله أرضا مواتا فهو أحق به لشرب ما أَحياه، وإن لم يستعمله في ذلك يتحتم عليه بذله لأرباب المواشي دون الزروع.[3]

4- الآبار:

تعتبر كتب الجغرافية والنوازل من أهم المصادر التّي تطرقت إلى المياه ومصادر استخرجاها عن طريق حفر الآبار التي توجد في المدينة والريف على حد سواء، وتتدرج الآبار ضمن المنشآت المائية المستخرجة من باطن الأرض واستعمالها وفقا لمتطلبات الحياة من شرب وسقي، وازدادت أهميتها في الأرياف التّي تفتقد إلى مصادر أخرى للمياه، لذلك كان حفر الآبار شرطا هاما لإحياء الأراضي الموات وعمارتها.[4]

---

[1]- مالك بن أنس الأصبحي(179هـ)، المدونة الكبرى، تحقيق: سحنون سعيد التنوخي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1994، ج4، ص474. محمد بن عميرة ، المرجع السابق، ص197

[2]- الماوردي، الأحكام السلطانية، المصدر السابق، ص159.

3- المصدر نفسه، ص159.

[4]- مسطاوي بوكثير، المنشآت المائية في إفريقية خلال العصر الوسيط، دراسة حول استعمال المفاهيم ودلالاتها، دورية كان التاريخية، العدد الثاني والعشرون(22)، ديسمبر 2013، ص96.

وساعدت السلاسل الجبلية الممتدة من الشرق إلى الغرب على تساقط كميات معتبرة من الأمطار،[1] التي تنفذ الى باطن الأرض حسب الطبيعة الجيولوجية التي تكون عليها المنطقة، وتتكون منطقة تلمسان جيولوجياً من حجر رملي يعود تكوينه إلى "العصر الجوراسي"[2]، تسمح هذه الأخيرة بتوغل مياه إلى الباطن لتلتقي بطبقة أخرى من الطمي الذي يحجزها ولا يسمح بزيادة نفوذه إلى الباطن، لأنّ من خصائص هذه الصخور هو تجميع المياه و تخزينها في الباطن، وهو ما يؤدي إلى توفير نسبة كبيرة من المياه الجوفية،[3] وبالإضافة إلى مناخ تلمسان الذي يدخل في تشكيل هذه الثروة، فهو مناخ متوسطي يمتاز بصيف حار ومعتدل، وشتاء بارد وكثير التساقط يمتد من شهر نوفمبر إلى شهر ماي، حيث تصل كمية التساقط من 400 إلى 850 ملمتر سنوياً.[4]

---

[1]- عبد العزيز محمود لعرج، مدينة المنصورة المرينية بتلمسان، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2006، ط1، ص58.

[2]- العصر الجوراسي: هو عصر ونظام جيولوجي ظهر منذ أكثر من مليون سنة مضت، بدأ في نهاية العصر الترياسي وانتهى في عهد الطباشيري، ويشغل العصر الجوراسي فترة منتصف الدهر الوسيط، ويعرف بعصر الزواحف، وسمي بالعصر الجوراسي نسبة الى جبال جورا، حيث وجدت أحجار جيرية تكونت في ذلك العصر. ينظر: الموقع الالكتروني: https//m. marefa.or، يوم الخميس03 نوفمبر2020.

[3]- plan de protection et de mise en valeur du site archéologique de Mansourah, 1ère phase: diagnostic et mesures d'urgence, direction de la culture, Tlemcen, 2009, p 118.

[4] - Z'mirli tani rym – farah , Etudes et suivie d'un forage hydraulique dans La region de Tlemcen (Forage benzerjeb) , Diplôme d'Etudes universitaire appliqué en hydrogéologie, département de science de la terre , université Abou Baker bel kaid, Tlemcen, 1996, p8

ويمكن القول أن مياه الآبار كانت من بين المصادر الأساسية التي يلجأ إليها أهل المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م) خاصة عندما يقل تساقط المطر لسد حاجيات السكان سواء في مجال الشرب أو السقي، ومن اهم المدن التي كانت بها أبار مدينة الجزائر التي كانت على ضفة البحر وهي عامرة حيث كان يشرب اهلها من الآبار الموجودة عندهم،[1] وكان لمدينة شرشال مياه جارية وآبار معينة عذبة.[2]

ساهمت وفرة مصادر المياه الموجود في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م) مساهمة فعالة في النشاط الزّراعي الذي كان يعتمد عليه المجتمع الزياني في سد حاجياته اليومية، وعرف أهل المغرب الأوسط خلاله طرقا وتقنيات مختلفة في مجال سقي اراضيهم الزراعية التي سنحاول التعرف عليها في المبحث الثاني.

---

[1]- الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص258.

[2]- المصدر نفسه، ص258.

المبحث الثاني: الري وطرق السقاية وتقنياتها في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

تطرقنا فيما سبق الى مصادر المياه الموجودة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) التي كان يعتمد عليها الفلاح الزياني في سقي مزروعاته، ويعتبر الماء من العناصر الهامة في حياة البشرية وعنصر أساسي في حياة النباتات.

- الـــري وطرق السقاية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

شكلت الزراعة أحد أهم القطاعات االأساسية التي قام عليها اقتصاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وتطورت بفعل إحياء الأراضي واستصلاحها واستنباط المياه الجوفية منها، وإقامة المنشآت المائية على الينابيع والأنهار من أجل مدّ القنوات بكميات معتبرة من المياه،[1] وحدد ابن بصال مصادر المياه التي يحتاج اليها النبات ويصلح بها والتي حصرها في أربعة أصناف وهي ماء المطر، ولأنهار، والعيون، والآبار"[2]، واستخدمت هذه المياه في الكثير من المجالات لسد الحاجيات اليومية وسقي الأراضي الزراعية بمختلف التقنيات والوسائل الحضارية التي عرفتها الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م).

---

[1]- علوي حسن حافظي، الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالمغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة الملك عبد العزيز، الرباط، 2011، ص130، 129.

[2]- أحمد ابن العوام الاشبيلي، المصدر السابق، ص39.

وأما عن الطريقة التي كانت تستخدم في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، التي أوردتها بعض كتب النوازل والرحلات الجغرافية، التي لا تختلف كثيرا عمّا كانت عليه دول المغرب الإسلامي من قبل، حيث سار سكان المغرب الأوسط على نهجهم، وكانوا يعتمدون على تجميع مياه الأمطار والينابيع في سدود صغيرة، ثم يقومون بتوزيعها على بساتينهم وحقولهم بالتناوب بين الليل والنهار ليستفيد الجميع من المياه،[1] مستندين في ذلك الى قوله تعالى:(وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴿٢٨﴾)[2].

وأمدتنا كتب النوازل والفتاوى الفقهية بعلومات قيمة عن نظام الري في المغرب الإسلامي، وتفيد إحدى النوازل أن نظام الري في تلمسان كان منظما تنظيما دقيقا للغاية، وكان المزارعون يتعاونون فيما بينهم على سقاية الأرض على نحو بالغ الغاية في الترتيب، حيث كان بمدينة تلمسان عين ماء مشتركة بين أهلها يسقون بساتنهم ومزارعهم، فمنهم من كان يروي أرضه نهارا، ومنهم من يرويها ليلا، ومنهم من كان يروي من الغداة إلى الزوال، وجماعة أخرى تروي من الزوال إلى العصر، واستمروا يزاولون هذا الإجراء لسنوات طويلة تنيف على الخمسين عاما"،[3] ويضيف الونشريسي

---

[1]- مختار حساني، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1985-1986م، ص214.

[2]- سورة القمر، الأية:28.

[3]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص، ص111، 112.

أن تلمسان اشتهرت بكثرة قنواتها التي تستمد مياهها من الوادي، وتتشعب تلك القنوات لتروى المزارع والبساتين خارج المدينة[1].

وأشار الونشريسي أن العادة التي جرت في المغرب الإسلامي على "أن الماء (أي العين أو الساقية) الذي يسقي به القوم أراضيهم إذا كان مِلكا لهم فهو بينهم على الحظوظ التي يملكونها، لأن الحظ من الماء هو مال من أمواله، وإن كان الماء المذكور ليس ملكا لأحد، وإنّما هو من ماء الأودية التّي ليست ملكا لأحد، فحكمه أن يسقى به الأعلى فالأعلى، ولا يحق فيه للأسفل الأعلى".[2]

ونستنتج من خلال قول الونشريسي أن أهل المغرب الإسلامي عرفوا نظام المناوبة أو النوبة في ري أراضيهم وهو ما كان يجنبهم النزاعات التي يمكن أن تثار فيما بينهم،[3] ويشير إلى أن بعض السكان كانوا يمتلكون عين ماء يقتسمونها على خمس سواق على السواء، وإلتزموا أن يكون السقي بكل ساقية منها على نوب معلوم، يأخذه الأعلى فالأعلى من كل ساقية[4]، ونفس الامر ينطبق على العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) نظرا للوحد المذهبة المتمثلة في المذهب المالكي السائد في بلاد الغرب الاسلامي.

وسئل أيضا عن كيفية سقي أرباب السواقي فأجاب حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الماء أن يسقي به الأعلى فالأعلى هو في الماء الذي لا حق فيه ولا متملك

1- الونشريسي، المعيار،المصدر السابق، ج5، ص111، 335.

2- المصدرنفسه، ج10، ص274.

3- المصدر نفسه، ج10، ص275.

4- المصدرنفسه، ج8، ص40.

لأحد، كالسيول وما شابهها، فينزل المطر ويجري مجرى يسقيه الأعلى لأرضه، فإذا فرغ شبهها، فينزل المطر ويجري مجرى يسقيه الأعلى لأرضه، فإذا فرغ ينقله إلى تحته لأرضه، كذلك فالحق فيه للأعلى ثم يليه كذلك، ولا يدخل في ذلك أهل قرية يرفعون سقاية من الوادي وحقوقهم فيها متساوية، بل يسقون على ما جرت به عاداتهم، ويسقي في هذه الحالة الأسفل قبل الأعلى على حسب حاجاتهم.[1]

ومن خلال هذه النازلة نستنتج أن عملية السقي في البداية تكون للأعلى ثم الذي يليه ثم الذي بعده، فيكون الإستعمال من الأعلى إلى الأسفل وليس العكس خاصة إذا كان السد في أعلى الأراضي المسقية، وربما يلجئون إلى رفع الساقية في ذلك أو الوادي كما ورد في هذه النازلة.

واشار الونشريسي إلى إحداث ساقية على ساقية حيث سئل عن أهل قرية أرادوا رفع ساقية من الوادي الجاري بأرضهم ومن تحت موضع رفع الساقية، ساقية قديمة مرفوعة من الوادي المذكور، فأراد أصحابها منعهم للضرر اللاحق بهم. فأجاب قائلا: إن كان يضر بأصحاب الساقية القديمة فيمنعون.[2]

ويتضح من خلال هاته النازلة أن المزارعين القريبين من الأنهار كانوا يختلفون في كيفية استعمال ماء تلك الأنهار بطرق تقليدية عكس ما هو عليه الآن، فتكثر

---

[1]– أبو زكريا يحي المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: حساني مختار، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، مخبر المخطوطات، بوزريعة، الجزائر،2004، ج2، ص713. مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، ج5، وزارة الثقافة، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص156.

[2]– الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج3، ص127. أبو زكريا يحي المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: حساني مختار، المصدر السابق، ج2، ص713.

سواقي رفع الماء من الوادي وهو ما يجعلها تؤثر على بعضها البعض، ولذا رأى صاحب النازلة أنّه يمكن إقامة سواقي جديدة في حالة عدم تأثيرها على السواقي القديمة.[1]

1-2. النزاعات المتعلقة بالري بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

على الرغم من هذا التنظيم الدقيق والمحكم لنظام الري في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) إلاّ أنّ كتب النوازل أوضحت لنا عن وجود العديد من النازعات المتعلقة بالري في المغرب الإسلامي، وخصص الونشريسي والمازوني حيزا مهما في طرح القضايا والمشاكل في توزيع المياه وطرق استغلالها، وهي صور كثيرة من النزاع لأسباب متعددة من جهة وعنصر الماء المرتبط بالحياة من جهة أخرى.

ولقد أثيرت مشاكل كبيرة حول كنس الآبار وإصلاح السواقي والقواديس وتنقيتها لزيادة الماء فيها، ممّا يساعد على سقي البساتين والمزارع،[2] وكان البعض يرغب في تطهير المجرى المائي للاستفادة منه، بينما رفض البعض الآخر ذلك، وقد أوضح أهل الفتوى الذين عرضت عليهم المشاكل والنزاعات في مقدمتها: "أن الذين شاءوا الكنس

1- مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، ج5، وزارة الثقافة، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص ص156 – 157.

2- أبو العباس أحمد بن محمد الفرسطائي(ت504هـ)، القسمة وأصول الأرضين، تحقيق: بكيربن محمد الشيخ بلحاج ومحمد صالح ناصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط2، 1997م، ص، ص422، 427. الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص55.

أن يكنسوا ثم يكونوا أولى بما زاد في الماء، دون من لم يكنس حتى يردوا حصتهم من النفقة، فيرجعوا إلى أخذ حصتهم من جميع الماء"[1]، ويضيف الفقهاء بأنّ الساقية المأخوذة من الوادي ليست ملكا لأحد وأن يسقي بها ما يحتاج إلى السقي من نبات، أو زرع أو شجر[2].

وإنّ النازعات أو المشاكل المتعلقة بالري في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) كانت متعددة، ووضح الونشريسي الكثير منها من خلال النوازل والفتاوى الفقهية خاصة في مسألة قسمة الماء، وهذا ما توضحه احدى النازلة التي سئل فيها عن قوم وقع بينهم نزاع على قسمة الماء الهابط إلى الوادي، فأجاب: الماء الهابط إلى الوادي وترتفع منه ساقية تسقى أرض قرية ما، فهذا الماء في أصله ليس ملك لأحد، لكن القوم الذين رفعوا ساقية تسقى أرض قرية ما، فهذا الماء في اصله غير ممتلك لأحد، لكن القوم الذين رفعوا الساقية يسقون منه أرضهم الأول فالأول ثم الذين يلونهم وهكذا إلى آخر أرضهم، وليس لغيرهم أن يدخل معهم ولا أن يسقي به في أرضه.[3]

وظهرت مشاكل اخرى تتعلق بقسمة الماء وحظ كل واحد منها، حتى ان كان ملك لهم ومشترك بينهم، إلاّ أن شركتهم فيه مختلفة، فمنهم من له أربع أفراد ومنهم من

---

[1]- مالك بن أنس الأصبحي(179هـ)، المدونة الكبرى، تحقيق: سحنون سعيد التنوخي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1994، ج4، ص ص471-472. أبي سعيد البراذغي، التهذيب في اختصار المدونة، تحقيق: محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط10، 1423هـ/2002م، ج4، ص ص393-394.

[2]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص12.

[3]- المصدر نفسه، ج5، ص12.

له أقل أو أكثر،[1] وهذا النظام الذي ذكره المازوني في النص لا يزال مستعملا في بعض المناطق الريفية، حيث أن سكانها لا يزالوا يوزعون المياه على بساتنهم بنفس الكيفية التي أوردها المازوني خلال القرن 10هـ/15م،[2] وظهر الصراع على مدة نوبة السقي من العين المشتركة.[3]

ويلاحظ من خلال إحدى النوازل المتعلقة بالري في بلاد المغرب الإسلامي أنّه قد توجد ساقية بقرية ما مرفوعة من الوادي، ثمّ يأتي أهل قرية مجاورة يريدون احداث ساقية بأرضهم من نفس مياه الوادي، ممّا يلحق الضرر بأصحاب الساقية القديمة، ولهذا السبب جرى العرف في بلاد المغرب الإسلامي ألا يتم إحداث تلك الساقية القديمة، فلا يجوز احداث شيء إلا بموافقتهم،[4] وإنّ النزاع حول مياه الرّي اذا كان الماء يجري بأرض ليست ملكا لأحد، فهنا يجوز للقرى المجاورة الانتفاع بتلك المياه،[5] وهذا حسب العرف والعادة التي تعارف عليها النّاس في تسيير ملكية الماء وقسمته بينهم، دون أن يخالف أصلا من أصول الشريعة الإسلامية،[6] واستمر هذا العرف أحيانا عن ما يزيد عن الخمسين عاما.[7]

---

[1]- مختار حساني، المرجع نفسه، ص214. ينظر: المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج1، وجه الورقة، ص186.

[2]- مختار حساني، المرجع السابق، ص214.

[3]- أحمد بن يحي الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق، تحقيق: عبد الباهر الدوكالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص122.

[4]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص12.

[5]- المصدر نفسه، ج10، ص 304.

[6]- المصدر نفسه، ج5، ص ص148-149.

[7]- المصدر نفسه، ج5، ص ص111-112.

ونستخلص من خلال ما سبق أن الري في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) عرف تنظيما محكما ودقيقا باستخدام نظام المناوبة في ريِ الأراضي الزراعية ممّا كان يجنب الكثير من النزاعات التي يمكن أن تُثار بينهم في الكثير من الحالات، ورغم ذلك إلاّ أنّه حدث الكثير من النزاعات حول قسمة الماء وحظ كل واحد منه.

2- تقنيات الري بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

عرف المغرب المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تقنيات مختلفة في مجال الرّي، ولعل من أهم هاته التقنيات نذكر مـــا يلي:

2-1- تقنية الفقارة:

تعتبر الفقارة وسيلة من وسائل السقي واستغلال المياه الجوفية في المغرب الأوسط خاصة خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وهي عبارة عن سلسلة من الآبار المتصلة ببعضها البعض لتشكل مجرى مائي ينحدر من مستوى أرض عالي إلى مستوى منخفض، تسقى به الأراضي الزّراعية،[1] حيث تسير مياه هذه الآبار في مجرى أرضي تتخلله فوهات تنحدر ببطء إلى أن ينتهي المجرى بحوض كبير يعرف بالماجن أو الماجل كما هو متعارف عليه في المصادر، تخرج منه أقنية

[1]- محمد قومي، دور يهود توات خلال العصر الوسيط، مجلة، مجلة فصلية يصدرها مخبر البحث التاريخي- مخبر مصادر وتراجم- جامعة وهران الجزائر، العدد 28-29، جانفي - جوان 2016، ص279.

تحمل المياه إلى الجنات والمزارع، ويقسم الماء إلى أجزاء كثيرة أو أنصبة بالأيام، أو اليوم الواحد إلى أجزاء كثيرة، فتباع تلك الأجزاء.[1]

ويتم تقسيم الماء وتوزيعه وفق أصناف من الفقارات منها الوقتية التّي تتم بتقسيم مياهها باعتبار الوقت، وذلك باستخدام العلامات الفلكية كالقمر والنجوم في الليل، وحركة الظل في النهار، ثم أصبح الماء يقسم بالدقائق والساعات في الوقت الحالي، وأمّا الفقارة المشطية فتجمع المياه في موضع واحد يعرف بالقسرية، ومنها عن طريق مشط تنساب المياه إلى السواقي ويتم توزيعه واستغلاله بحسب ملكية كل فرد.[2]

وأكد برانشفيك على وجود هذا النظام في صحراء بلاد المغرب الأوسط من خلال قول: "وفي بعض المناطق الصحراوية مثل: فزان وجنوب وهران(الجنوب الغربي الجزائري) تتمثل الأشغال المائية في سراديب موجودة تحت الأرض لالتقاط وجلب المياه تعرف بـ"الفجارات" وتتضمن على مسافات متغيرة من الفتحات.[3]

وتعتبر الفقارة من أقدم المصادر المائية من ناحية الاستعمال الزّراعي بالدرجة الأولى،[4] وتعد من أغرب أنظمة السقي حسب قول عبد الرحمن ابن خلدون، حيث

---

[1]- عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية(1661-1663)، تحقيق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2006م، مج1، ص82.

[2]- عبد الرحمن محمد بعثمان، نظام السقي في الجنوب الغربي الجزائري، نظام الفقارة في منطقة توات أنموذجا، دراسة من خلال المصادر المحلية، مجلة كان التاريخية، السنة السادسة، العدد22، ديسمبر 2013، ص146.

[3]- برانشفيك روبار، تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر حتى نهاية القرن الخامس عشر، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1،1988،ج2، ص219.

[4]- أعمال الملتقى الوطني الأول للشيخ سيدي محمد بن الكبير المنعقد يومي23-24 جوان2010، أدرار تاريخ وتراث، ص10.

وقف عندها مندهشا ومستغربا إذ يقول في وصفها: "وفي هذه البلاد الصحراوية إلى ما وراء العرق طريقة غريبة في استنباط المياه الجارية لا توجد في تلول المغرب الإسلامي، وذلك أن البئر تحفر عميقة بعيدة الهوة، وتطوى جوانبها إلى أن يوصل بالحفر إلى حجارة صلدة فتحت بالمعاول والفؤوس إلى أن يرق جرمها ثم تصعد الفعلة ويقذفون عليها زبرة من الحديد تكسر طبقها عن الماء فينحت صاعدا فيفعم عن كل شيء وهذه الغريبة موجودة في قصور توات وتيكورارين وواركلا وريغ والعالم ابو العجائب والله الخالق العليم".[1]

وهذا الوصف الدقيق الذي ذكره عبد الرحمن ابن خلدون للفقارة في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي(ق9هـ/15م) والذي أثارت إعجابه حتى نعتها بالغريبة، والتي جعلت المؤرخون يختلفون في تحديد أصل تسميتها بالفقارة، ومن كان له السبق في نشأتها.[2]

ولم يرد أصل تسمية مصطلح "فقارة" في القاموس بتشديد القاف كجمع أو مصدر للفعل، لكن ورد في لسان العرب لفظ فقارة من غير تشديد، ومعلوم أن العرب في تخفيفها وتسهيلها للنطق تميل إلى تخفيف المشدد لا إلى تشديد المخفف كأن يكون أصل اللفظ فقّارة ثم يخفف نطقه فيصبح فقارة،[3] وأورد المؤرخ محمد بن عمر البداوي نصا في أصل التسمية إذ يقول: "واصطلحوا على تسميتهم بالفقاقير على ضربا من

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص119.

[2]- محمد قومي، دور يهود توات خلال العصر الوسيط، مجلة فصلية يصدرها مخبر البحث التاريخي- مخبر مصادر وتراجم- جامعة وهران الجزائر، العدد 28-29، جانفي - جوان 2016، ص279.

[3]- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، المصدر السابق، ج5، ص60.

الشبه لأن الشيء يشبه الشيء فشبهوا صفة الفقارة بصفة فقارة الظهر من كل حيوان له فقارة"[1]، أي شبهوا أبارها المتعددة والمتصلة التي تفقر من كل جنب ليمر الماء عبره بالعمود الفقري عند الحيوان الذي يتكون كذلك من فقارات متصلة ببعضها البعض، وهناك من يطلق عليها مصطلح آخر وهو الفجارة نسبة إلى تفجير الماء.

وما ورد من اختلاف في أصل مصطلح " الفقارة" نجد كذلك الاختلاف نفسه في تحديد إختطاطها وإنشائها، فمحمد بن عبد الكريم التمنطيطي يرجع إنشاؤها إلى قبائل بدوية زناتية نزلت ببودة فلمّا وجدوا مياه الوادي قد جفت، قاموا بحفر سلسلة من الأبار، وزرعوا بعض أراضي الوادي واتخذوا مجرى الوادي بساتين وجنات، ونحتوا الفقاقير، وهناك من يقول أن حفرها قديم وأن قبائل زناتة هم من قاموا بحفرها.[2]

وهذا ما يؤكده عبد الرحمن ابن خلدون من خلال نفيه وجودها في تلول بلاد المغرب الاسلامي ماعدا البلدان التي ذكرها بقوله: "وهذه الغريبة (يعني الفقارة) موجودة في قصور توات وتيكورارين وواركلا وريغ"، وهذا الكلام لعبد الرحمن بن خلدون ينفي جميع الأراء القائلة أن هذا النظام دخيل على المنطقة ومصدره الأصلي من المشرق، والراجح أن إحداث الفقارات يعود إلى عبقرية الانسان الصحراوي الزّناتي بتوات الذي قام بإنشائها ليتغلب على وسطه الطبيعي، وظروفه المحلية الصحراوية، وحتى الرأي القائل أن اليهود لهم دور في إنشائها يحيلنا إلى التساؤل عن اليهود المعنيين، الذين أتوا من المشرق أو الذين أتوا أن يكونوا أتوا بها من أوطانهم الأصلية، لكن هذا لا يمنع من القول أن اليهود ربما قاموا بشراء البساتيين والأراضي الزّراعية

---

[1]- محمد قومي، المرجع السابق، ص279.

[2]- المرجع نفسه، ص280.

ومعها مصدرها المائي الفقاقير، لأن اليهود كانوا أصحاب مال وثروة سمحت لهم بامتلاك ما من شأنه أن يخدم مصالحهم الشخصية في المنطقة وغيرها.[1]

2-2- المواجل أو المواجن:

تعتبر المواجل من أهم المنشآت المائية الهامة في الرّي التي أشارت إليها بعض المصادر التاريخية، وذكرت أهميتها خاصة في الجانب الزّراعي الذي عرفه المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

والماجل هو عبارة عن حوض كبير وواسع يجمع فيه الماء، ثم يفجر إلى المزارع لسقي المزارع في أيام الحاجة إلية،[2] ويقول الونشريسي: "أن الغالب في المواجل أنّها تفتح في اشتددا الحرّ، ووقت احتياج النّاس إلى الماء،[3] وكانت تقام على شكل صهاريج أرضية لها أفواه مغطات، فتجمع مياه الأمطار المتساقطة في المواجل الزراعية.[4]

وأشار رشيد بورويبة إلى اكتشاف العدد من المباني المائية وأهمها بناء يحتوي على ثلاثة أحواض رئيسية مستطيلة الشكل مبنية بالحجر والملاط وملبسة بطلاء

1- محمد قومي، المرجع السابق، ص ص281-282.

2- مسطاري بوكثير، المشآت المائية بإفريقية خلال العصر الوسيط دراسة حول استعمالات المفاهيم ودلالاتها، مجلة كان التاريخية، السنة السادسة، العدد22، ديسمبر 2013، ص97.

3- الونشريسي، المعيار، ج7، المصدر السابق، ص340. ينظر: الونشريسي،ج9، ص536.

4- العربي لخضر، المرجع السابق، ص139.

سميك بتيهرت، وأوضح بعض المؤرخين عن مثل هذه المواجل حين قالوا: "أن لمدينة أرشقول مواجن كثيرة يستخدمها أهلها والمحتاجين في سقي مزارعهم".[1]

2-3- تقنية حفر الآبار وطرق استغلالها:

تعتبر الآبار مصدرا مهما من مصادر السقي التّي اعتمد عليها المجتمع الزياني في المغرب الأوسط(633-962هـ/1235-1554م) حيث لجأ إليها كوسيلة لتوفير مصادر السقي، وضمان وجود المياه في أوقات توقف الأمطار، حيث اعتمد الفلاحون على استنباط المياه الجوفية انطلاقا من اختيار موضع حفر البئر في مكان له مقومات معينة بحيث يكون المكان مرتفعا يسمح بتدفق الماء لى كل الجهات، وأن يستمر تدفق المياه عبر كل فصول السنة، او يكون البئر قريبا من الوادي أو النهر مما يسمح بزيادة منسوبه بزيادة منسوب الوادي.[2]

وانتشرت تقنية الآبار في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) التيّ نجدها في كل جهاتها، حيث يشير الحسن الوزان أن بمدينة هنين لكل دار بئر من الماء العذب،[3] وهذا ما يدلنا على أن أهل المنطقة اهتموا بالجانب الزراعي.

وفي بلاد الصحراء يذكر لنا العياشي أنّ أهل واركلا قاموا باستخراج عيون الماء الغزيرة، وذلك بحفر الآبار، التي يصل عمقها نحو خمسين قامة، ثم يصلون إلى حجر

---

[1]- خيرة سياب، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي(7-10هـ/13 -16م)، رسالة دكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر،2002م، ص109.

[2]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص140.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص15.

مصفح على وجه الأرض فينقرونه، فإذا نقبوه فاض منه الماء فيضانا قويا، ويصعد إلى فم البئر ويصير عينا، فيستخدمون مياهها، وتكنس العين إذا احتاجت إلى ذلك.[1]

وأشارت كتب الفقه الإسلامي إلى الآبار وأحكامها وملكيتها، وقد أشار المجاجي إلى ذلك بقوله: ما كان في موضعه من عين أو بئر مملوكة، فهو تبع في الملك للأرض التي ينبع منها. فله منع غيره أن يشرب منه أو يسقي بهائمه أو زرعه إلا أن تتهدم بئر جاره، فيخاف تلف زرع كان يسقيه منها، فيجب على صاحب البئر السليمة أن يبذل له فضل مائه ليحيي به زرعه،[2] **و**أمّا ماء الآبار المحفورة في الفيافي والبوادي للماشية، فإنّ هذا النوع من الآبار لا يملك بمجرد الحفر، ولا يكون ماؤها مملوكا لحافر، إلاّ أنّه أحق بقدر كفايته من مائها هو وورثته من بعده، وليس له أن يمنع فضلها عن غيره.[3]

2-4- تقنية وضع السدود:

لم يتوقف المجتمع الزياني(633-962هـ/1235-1554م) على تقنية واحدة من التقنيات المستخدمة في الرّي، بل حاول تطوير الآليات والوسائل لتجميع المياه وفق الحاجة إليها، حيث اعتمد على تقنيات أخرى سميت بتقنية وضع السدود، التي قام ببنائها بعرض الوادي وفي مناطقه الضيقة، وعلى الجداول ومسالك سيول المطر لتجميع كميات كبيرة من المياه قصد استعمالها في الشرب وسقي المزروعات، أو

---

[1]- عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ص 118.

[2]- محمد سكحال المجاجي، المهذب من الفقه المالكي وادلته، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2012، ص12.

[3]- المرجع نفسه، ص12.

تحويلها لإدارة الأرحاء والنواعير،[1] أو الحد من الفيضانات،[2] وهذه السدود إمّا أن تكون سدود ترابية أو حجرية إسمنتية، وهي في غالبيتها سدود تحويلية، وتتكون من جسم السد وبحيرة التخزين ومصرف الفائض،[3] وكانت تقام الأرحاء والطاحونات على الأنهار وهو ما ذكره الحسن الوزان عن مستغانم ومدينة الجزائر بقوله:" من الجهة الشرقية نهر نُصبت عليه طاحونات".[4]

وعن هذه المنشأة يتحدث الدباغ في قوله: "نظرا لضحالة الماء في أنهار المغرب الأوسط خاصة بعد انقضاء فصل الشتاء كان بناء السدود ضروريا"[5]، وكانت السدود في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تتشابه فيما بينها من حيث الشكل والتصميم، بحيث تحتوي على بوبات التحكم التي تسمح لفائض المياه بالعودة إلى النهر، فعملية بناء السدود قد مرت بمراحل تاريخية جعلت التجارب القديمة وعلى رأسها الإسلامية تتطور إلى ما يسهل عملية الاستفادة من المياه التي تتعدى الشرب والحاجات اليومية.[6]

وتشير المصادر إلى السدود التي كانت تقام على الأنهار والأودية كحواجز لتخزين المياه من أجل ضمان تدفق الماء وقت الحاجة إليه، وهذا ما أشار إليه

---

[1]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، المصدر السابق، ص329.

[2]- سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص53.

[3]- خيرة سياب، المرجع السابق، ص109.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص32، 37. مارمول كربخال: المصدر السابق، ص350.

[5]- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق: إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجي، 1388هـ، ج2، ص149. خيرة سياب، المرجع السابق، ص ص109.

[6]- سياب خيرة، المرجع السابق، ص ص109-110.

الونشريسي من خلال نوازله حين سُئل عن قوم بينهم ماء الوادي، وفي ذلك الوادي سدود بعضها فوق بعض يغرس كل قوم على مائهم ثم إن الماء قل أو نقص، وكانت سنتهم قبل ذلك أن الماء ينبع من كل تحت سد فلما انتقص الماء أراد الأسفلون أن يكسروا السدود فهل لهم ذلك أم لا؟ فأجاب: إن قل الماء كسرت السدود كلها أو أرسل الماء إلى الأسفلين إن كانوا ينتفعون به عند كسره وإن كانوا لا ينتفعون به ترك على حاله.[1]

ومن خلال هذه النازلة يتضح لنا أن الماء المخزن في السدود مشترك بين الجميع، ووجود تلك السدود في حد ذاتها إشارة على أن أهل المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) كانوا يمارسون النشاط الزراعي بطرق وتقنيات مختلفة لتحقيق حاجياتهم.

وأما بالنسبة للسدود التحويلية فكانت بسيطة تقام على الأنهار والروافد ذات الجريان الموسمي بهدف تحويل جزء من مياه الوديان لسقي ضفاف هذه الأنهار والتي زرع فيها الحبوب بالدرجة الأولى، ووجد مثل هذه الأنهار في منطقة هنين وهذا ما يؤكده الوزان في قوله:"البساتين الواقعة على ضفة النهر القريب من المدينة"،[2] ويذكر أيضا: "أن بمدينة متيجة سهل يبلغ طوله خمسة وأربعين ميلا وعرضه ستة وثلاثين ميلا، ينبت القمح الجيد بكثرة".[3]

---

[1]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص ص402-403.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص16.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص37.

2-5- تقنية الجسور أو القناطر:

يعتبر الرومان أول من كان لهم السبق في إنشاء القناطر، وهي منشآت مائية تهدف إلى جلب كميات كبيرة من الماء من مكان بعيد إلى المدن والأراضي الزراعية، وتتألف هذه القناطر من برج المأخذ وهو برج له سواقي لرفع المياه من مكان منخفض إلى أعلى، ثم يصب هذا الماء في سطح البرج، حيث تنحدر المياه على مجرى محمول على سلسلة من العقود أو القناطر التّي تنحدر بنسبة تكون معروفة لتجري المياه إلى الجهة المراد الوصول إليها.[1]

وأشار ابن الصغير أن بتيهرت قنطرتين، حيث كانت هاتين القنطرتين تسهل دفع الماء للجويان بشكل كثير.[2]

ولقد أشار صاحب الاستبصار إلى المنشأة المائية التي تتواجد بشرشال وقلعة بني حماد وقصر الفلوس بقوله:"توجد أثار قناطر قديمة بين مدينة شرشال وجزائر بني مزغنة" وأكد رشيد بوروبية وجود هذه هذه المنشآت من خلال نشره لصورة أثار قنطرة على واد في قلعة بني حماد،[3] وهو ما أشار إليه صاحب كتاب "الاستبصار" حينما وصف مدينة قصر الفلوس بأنّ لها ماء مجلوب على قناطر بأغرب ما يكون من البناء القديم.[4]

1- خيرة سياب، المرجع السابق، ص111.

2- المرجع نفسه، ص113.

3- المرجع نفسه، ص113.

4- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص133.

وقد كانت القناطير تتعرض للهدم بفعل السيول جراء الأمطار الغزيرة المؤثرة على سكان بلاد المغرب الإسلامي، وغالبا ما كان يتم اصلاحها على عاتق الدولة، نظرا لأهمية هذه المنشآت، ويقول أحد الباحثين في تاريخ المغرب الوسيط:" عندما يرتفع منسوب مياه الأنهار بسبب غزارة التساقطات فتحدث كوارث بيئية كانحراف التربة، واقتلاع الأشجار، وهدم القناطر والجسور، مثلما حدث لقنطرة وادي تنسيفت التي هدمها السيل في زمن الشتاء فأمر علي بن يوسف المرابطي أن تقام على هذا النهر قنطرة عجيبة البناء متقنة الصنع".[1]

2-6- النواعير:

تعتبر تقنية الناعورة من الوسائل المهمة التي استعملت كآلة للتكحم في الماء، وهي على نوعين: منها الصغيرة والكبيرة،[2] وهذه النواعير هي عبارة عن أقراص مدورة متسعة المحيط، وعليها الأواني الفخارية، وبدورانها تحمل المياه، ثم تلقيها من الأعلى،[3] لتسقى بها الأراضي الزّراعية، وتوضع في اتجاه حركة مياه الوادي حتى تحركها شدة التيار المائي، أو بالطاقة الحيوانية.[4]

---

[1]- خيرة سياب، المرجع السابق، ص114.

[2]- عبد الملك بكاي، الحياة الريفية بالمغرب الأوسط من القرن (7-10هـ/13-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014م، ص219.

[3]- لسان الدين ابن الخطيب السلماني، معيار الإختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، القاهرة، 2002م، ص176.

[4]- عبد الملك بكاي، المرجع السابق، ص222.

وقد أكد صاحب كتاب "الاستبصار" على وجودها في المغرب الأوسط حين أشار إلى أن نهر بجاية صنعت عليه نواعير تسقي من أنهر"،[1] والهدف من استحداث الناعورات هو السقي وتوزيع المياه، إضافة الى أنّها تحمل المياه إلى داخل المدينة للاستفادة منها.[2]

2-7- السواقي:

تعتبر السواقي من أهم المنشآت المائية التي استخدمها الفلاحون وانتفعوا بها لسقي مزارعهم خاصة في المغرب الأوسط خلال العهد الزيانيٍ(633-962هـ/1235-1554م)، وكان هدفهم من استخدامهم هذه التقنية هو جلب الماء للشرب أو رّي أراضيهم، وتنقسم السواقي إلى قسمين: فالقسم الاول يمثل السواقي الطبيعية وهي تلك التي تحدثها السيول عند نزول المطر، وأما القسم الثاني يتمثل في السواقي المستحدثة التي يقوم بإنشائها سكان الريف لتجري فيها مياه السيل، وينتفعون بها في سقي مزروعاتهم.[3]

وقد فرقت المصادر بين السواقي الدائمة الجريان والسواقي التي تجلب مياه العيون والأنهار، ويوجد هذا النوع من السواقي في الواحات،[4] وداخل المدن، والسواقي

---

[1]- مؤلف مجهول، الإستبصار، المصدر السابق، ص130.

[2]- خيرة سياب، المرجع السابق، ص128.

[3]- مسطاري بوكثير، المرجع السابق، ص99.

[4]- مؤلف مجهول، الإستبصار، المصدر السابق، ص172، 209. ينظر أيضا: مسطاري بوكثير، المرجع السابق، ص99.

الموسمية وهي تلك السواقي التي تحدثها مياه السيول،[1] وتستعمل هذه السواقي كذلك بصفة موسمية، فيعتمد أصحابها إلى كنسها وتهيئتها خلال موسم الأمطار.[2]

وتتجلى أهمية الساقية في المجال الزّراعي خاصة باعتبارها الخيط الرابط بين الأجنة العليا والأجنة السفلى التي تشترك في المورد المائي الواحد الذي يسقي الأراضي الزّراعية، وهي أنجع وسيلة لنقل مياه الأودية والعيون إلى الأجنة المراد سقيها،[3] وأما في في منطقة الواحات فهي تمثّل الوحدة الأساسية التي تتكون منها شبكات الرّي وتوزيع المياه.[4]

ويمكن القول أن المغرب الأوسط(633-962هـ/1235-1554م) يتوفر على قدر معتبر من المياه الجوفية و السطحية التي ساهمت بشكل كبير في تطوير الزراعة وتنوع منتوجاتها.

2-8- القنوات أو الأسراب أو القواديس:

تعتبر هذه التقنيات من الوسائل المستخدمة لنقل المياه إلى المدن والمزارع والسقايات والحمامات، التي كانت خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وهي مصنوعة من الفخار على شكل أنابيب، والقواديس عبارة عن أوعية

---

[1]- الونشريسي، المعيار،المصدر السابق، ج7، ص11.

[2]- أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي، فتاوى البرزل جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002، ج4، ص 439. مسطاري بوكثير، المرجع السابق، ص100.

[3]- مسطاري بوكثير، المرجع السابق، ص100.

[4]- المرجع نفسه، ص100.

فخارية تنتظم في شكل سلسلة على ظهر الناعورة، فتغرف الماء من البئر إلى المزرعة.[1]

ويشير الحسن الوزان أن الفلاحين بمنطقة البرج كانوا يجلبون الماء إلى حقولهم عبر القنوات نظرا لقلة المياه بالمنطقة،[2] ويشير مارمول كربخال أيضا أن مدينة الجزائر كان أهلها يشربون من عين كبيرة تصل إليهم مياهها عبر قنوات ممدودة تتوزع على مختلف الجهات.[3]

ويؤكد الونشريسي على وجود هاته القواديس أو القنوات من خلال النوازل التي وردت في كتابه المعيار إذ يقول: "تسقى بالقواديس والآلة"[4]، ويضيف أيضا: "هي عادة أهل هذه البلدة ليس بها آبار كمدينتكم إلا بها في كل دار وساقية بكل زقاق بقادوس لكل دار"[5]، وذكرت في إحدى النوازل أن أهل البلد غير مجبرين على إصلاح القادوس، وعلى المنتفع بمائه أَداء ما ينوبه.[6]

ومن خلال هاته النوازل نستنتج أن بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) كان يتوفر على تقنيات متنوعة وكثيرة، من

1- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية(جمهورية مصر العربية)، دار الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص719.

2- الحسن الوزان، وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص139.

3- مارمول كرباخال، افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص 364.

4- الونشريسي، المعيار،المصدر السابق، ج9، ص417.

5- المصدر نفسه، ج7، ص55.

6- المصدر نفسه، ج7، ص ص11-12.

بينها تقنية القادوس أو مايعرف بالقنوات التي إستعملها الإنسان في المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة لسد حاجياته اليومية، سواء في مجال الشرب أو الري.

2-9- الصهاريج:

عرف المجتمع الزياني تقنيات كثيرة ومتعددة لتوفير المياه وتجميعها عند الحاجة إليها كالشرب والسقي، ومن بين هاته التقنيات التي شهدها المغرب الأوسط خلالالفترة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) تقنية الصهاريج التي تعد من أهم وسائل الري وتقنياته والمساهمة في نشاط الفلاحة والزراعة، حيث تعتبر هذه الصهاريج عن حوض كبير يجمع فيه الماء.[1]

وأشارت كتب الفقه أيضا إلى الصهاريج، وهو ما ذكره المجاجي عن أنواع المياه وملكيتها فقال: ما كان مُحرزًا في الظروف والأواني والصهاريج المنقولة، فهو ملك لصاحبه كسائر ما يختص به من الأموال، فله منعه إلا بمثمنه، إلاّ لدفع ضرورة عطش[2].

1- المعجم الوسيط، المصدر السابق، ص527.

2- يجب عليه بذله للمضطر، لأن عليه حفظ مهجة أخيه إذا تعين ذلك عليه، وله أن يأخذ ثمنه من المضطر إن كان معه مال، وإلا وجب عليه بذله له مجانا، فإن امتنع جاز قتاله عليه.محمد سكحال المجاجي، المرجع السابق، ص11.

وتتوفر مدن المغرب الأوسط على صهاريج كثيرة، ولعل من بين المدن مدينة "طبنة"[1] التّي تحتوي على جدوال للمياه العذبة، والبساتين الكثيرة النخل والثمار، ولها نهر يشق غابتها، وقد بني له صهريج كبير يقع فيه وتسقى منه جميع بساتينها وأرضها،[2] كما قام أبو حمو موسى الثاني بعد وفاة أبيه المولى أبو يعقوب في شهر شعبان من عام 763هـ/1362م، بإنشاء صهريج كبير مستطيل الشكل للمدرسة القرآنية.[3]

وقام السلطان أبو تاشفين ببناء صهريج كبير، غرب مدينة تلمسان بالقرب من باب كشوط، يبلغ طوله 200 متر وعرضه 100 متر، وعمقه ثلاثة أمطار، وجلب إليه الماء من المرتفعات ومن منابع لالاستي التي تطل على المدينة من جهة الجنوب.[4]

---

[1]– طبنة: هي مدينة كبيرة قديمة عليها سور من طوب ولها حصن جبل ضخم متقن البناء من عمل الأوائل، وهي مدينة كثيرة المياه والبساتين والأهل والزروع، ومن المسيلة إلى طبنة مرحلتان وطبنة مدينة الزاب. الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج1، ص263. صاحب الاستبصار، المصدر السابق، ص172. أبو عبد الله الحميري، الروض المعطارفي خبر الأقطار، ص387. عبد المؤمن بن عبد الحق صفي الدين البغدادي، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجبل ، بيروت، ط1412،1، ج2، ص879. أحمد بن علي بن علي بن عبد القادر(تقي الدين المقريزي)، المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والأثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، ج3، ص267.

[2]– مؤلف مجهول، الإستبصار، المصدر السابق، ص172.

[3]– مؤلف مجهول، زهرة البستان في دولة بني زيان، تقديم: محمد بن أحمد باغلي، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011م، ص ص335–336.

[4]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان خلال العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص125.

وكان الناس يستعملون ماءه في سقي حقولهم وبساتينهم، ويقوم الجند بالتدريبات العسكرية السباحة والقتال فيه، كما كانت تلعب فيه الزوارق، فصار بذلك منزه وفرجة للناس.[1]

ولا يزال الصهريج الأعظم قائما غرب المدينة، يطلق عليه أهل تلمسان اليوم إسم "صهريج مبدي"، وتضم المشور أيضا صهريج آخر أقل من الأول حجما، لتزويد قصر السلطان وحاشيته بالماء.[2]

وقد أكد الحسن الوزان على وجود هذه المنشآت المائية التي اعتمدها أهل المغرب الإسلامي بشكل عام والمغرب الأوسط بشكل خاص، على أن المدينة زودت ببناء شبكة محكمة للقنوات سواء بداخل المدينة أو خارجها.[3] وكانت تبنى تلك القنوات من الطوب مغطات تحت الأرض، خاصة الموجودة خارج المدينة نظرا لإستعمالها في مجال السقي وملئ الصهاريج التي تزود المدينة.[4]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المغرب الأوسط خلال الفترة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م) عرف نظاما لتوصيل المياه في غاية الدقة والتخطيط، و ذلك بإنشاء قنوات كبيرة رئيسية تكون خارج أسوار المدينة ومتصلة بمصادر المياه المختلفة، لتتفرع منها بعد ذلك قنوات وسواقي أصغر، منها ما يصب في الحياض

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان خلال العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص125.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص125، ينظر: محمد ابن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 302.

[3]- خيرة سياب، المرجع السابق، ص118.

[4]- المرجع نفسه، ص118.

لسقي البساتين والمزروعات وأخرى في الصهاريج التي تزود سكان المدينة، وقنوات أخرى مدت إلى المباني العامة والخاصة،[1] وفي هذا الصدد يقول يحي بن خلدون: "وتنصب إليها من أعلى أنهار من ماء غير أسن تتجاذب به أيدي المذانب[2] لأسراب المكفروة خلالها ثم ترسله بالمساجد والمدارس، والسقايات فالقصور وعليه دور وحمامات فبهم الصهريج ويفقه الحياض ويسقي ربعه خارجها مغارس الشجر، ومنابت الحب"[3].

واستفاد المرينيون عند بنائهم لمدينة المنصورة من مصادر تلك الماء النابعة لتلمسان الزيانية خاصة ينابيع هضبة لالاستي،[4] وعن هذا التوزيع يقول ابن مرزوق: "وأجرى لهذا الجامع الأعظم نهراً يشق من أول المدينة إلى الجامع المذكور في ساقية يجري منها ساقيات متعددة "[5]، ولا تزال أثار هذه الساقية باقية إلى يومنا هذا، وقد قام أبو الحسن المريني عند إستلائه على تلمسان(737هـ/ 1337م)، بإيصال الماء إلى أحياء لم تكن فيها قنوات وصهاريج من قبل كدرب منشر الجلد وسويقة إسماعيل ومجمع العباد وسيد الحلوي.[6]

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص149 .

[2]- المذانب هي تقنية من تقنيات الري.

[3]- يحى بن خلدون، بغية الرواد في ذكر ملوك بني زيان، تحقيق عبد الحميد حاجيات، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص86.

[4]- عبد العزيز محمود لعرج ، مدينة المنصورة المرينية بتلمسان، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2006، ط 1، ص100.

[5]- احمد ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن في مآثر و محاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص200.

[6]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان خلال العهد الزياني، المرجع السابق،ج1، ص151.

كل هذه القنوات الأسطوانية الشكل، بنيت من الفخار ودفنت تحت الأرض خاصة الجزء الخارجي منها حتى لا يتفطن العدو لها فيخربها، ويمنع الماء على أهل المدينة[1].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الماء عنصر مهم ومتحكم في الحياة الإقصادية بشكل عام والجانب الزراعي بشكل خاص في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، بل يعتدى جوانب الحياة كلها، وقد تميز عنصر الماء بين الوفرة والندرة في بعض الأحيان نظرا لقلة التساقطات في بعض المواسم، وهو ما حتم على الإنسان بالبحث عن مصادر أخرى تزوده بمتطلبات حايته اليومية، كحفر الآبار واستخراج المياه الجوفية.

وعلى الرّغم من التنظيم المحكم التي عرفته بلاد المغرب الأوسط على العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) إلاّ أنّه لم يكن كافيا للحد من المشاكل المتمثلة في نقص الماء في بعض الأحيان بين المزارعين لسقي أراضيهم نظرا لاستعمالاته الكثيرة في جميع المجالات، وهو ما دفع برجال الدين والفقهاء بالتدخل للحد من هاته المشاكل، وحددوا أولويات الشرب ثم السقي، ثم الأرحاء.

وعرف أهل المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) نظام المناوبة في سقي أراضيهم، وهو ما جنبهم الكثير من النزعات التّي كان بالإمكان أن تثار فيما بينهم، وستخدم المجتمع الزياني تقنيات كثيرة ومتنوعة في سقي مزروعاته وبساتينه.

---

[1]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ص298.

ويعتبر الماء عنصر فعال في الجانب الزراعي الذي لا يقوم إلاّ بوجوده، وفي جميع مجالات الحياة كلها، فلا حياة بدون ماء.

وقد واجه النشاط الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) الكثير من الجوائح التي أثرت بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط الزراعي بصورة خاصة، ومن أبرزها الجفاف وقد أشار عبد الرحمن ابن خلدون إلى ما أصاب الناس من القحط سنة (692هـ/1293م)، وما بعدها،[1] والتي سنحاول التعرف عليها في الفصل الثالث المخصص لهذه الدراسة. كما كان للصراعات السياسية بين الدول على زعامة المغرب الإسلامي اثرت إلى حد كبير على الزراعة، حيث أورد لنا أبي زرع الفاسي أدلة توضح لنا حجم الخسائر التي كان يتعرض لها الجانب الزراعي من طرف بني مرين وحلفائهم من قبائل توجين لزروع بعض نواحي المغرب الأوسط عام (670هـ/1272م)، حيث قال: "قطعوا الثمار والجنات، وأفسدوا الزروع، حتى لم يدعوا بتلك النواحي قوت يوم.[2]

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، الصدر السابق، مج7، ص454. شباب عبد الكريم، المرجع السابق، ص157.

[2]- محمد ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص311. شباب عبد الكريم، المرجع السابق، ص157.

الفصل الثالث:

العوامل المتحكمة في الانتاج الزراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) .

المبحث الأول: عوامل تطور النشاط الزراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) .

المبحث الثاني: عوامل تراجع النشاط الزراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962ه/1235-1554م) .

تتجلى أهمية الزراعة في الظروف التّي ساعدت على قيامها، وتحسين مردودها، وإن دراسة العوامل المتحكمة في الإنتاج الزّراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) يعد من أهم النقاط الهامة التي يجب التطرق إليها بحثا عن االدوافع التي تحكمت في نسبة الانتاج الزّراعي سواء بتحسين مردوده أو عكس ذلك، وهي متعددة ومتنوعة، منها ما هو طبيعي تحكمت فيها طبيعة بلاد المغرب الأوسط، وعوامل أخرى بشرية كان للإنسان نصيب فيها، وعوامل أخرى سياسية، كل هذه العوامل ساهمت في انتاج وفير للمحاصيل الزراعية.

ولكن طول فترة الحكم الزياني (633-962هـ/1235-1554م) جعلها تتعرض للكثير من الاضطرابات الداخلية والخارجية، وكان للعامل السياسي أثار سلبية أدى من خلالها الى تراجع المردود الزّراعي، إضافة الى عوامل أخرى طبيعية وبشرية اثرت بشكل مباشر على الانتاج الزراعي بشكل سلبي.

وسنحاول من خلال ما تقدم ذكره التعرف على أهم العوامل المتحكمة في الانتاج الزّراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) ؟

المبحث الأول: عوامل تطور النشاط الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

كانت الزّراعة من الحاجات الأولى التي يحتاجها المجتمع، لذلك بذلوا قصارى جهودهم في خدمة التربة، وحرصوا عليها تطلبا مع المعطيات المناخية، وتجاوزوا المعيقات الأخرى التي تنتج عن العمل الزّراعي، وهذا من أجل الحصول على مردود أحسن، وكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) يزخر بإمكانيات جعلت منه إقليما زراعيا، ساهمت فيه مجموعة من الظروف سواء كانت طبيعية المتمثلة في المناخ والتضاريس، وتنوع البيئة الجغرافية بتنوع أقاليمها، وتربتها، وعوامل بشرية كان للإنسان دور فيها، وذلك من خلال تطوير التقنيات والوسائل المستخدمة في الزّراعة، والعمل على تخصيب التربة بوضع لها المواد العضوية، إضافة إلى عوامل بشرية أخرى ساهمت في الجانب الزراعي متمثلة في دور أهل الذمة والأندلسيين الذين ساهموا في سد بعض الفراغات بالعمل على خدمة الأرض وإنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية وغيرها من العوامل البشرية وعوامل سياسية كان لها الأثر البارز على الزّراعة من خلال توفير الأمن، وحرس بعض السلاطين الزيانيين على الاهتمام بالجانب الزراعي.

وسنحاول من خلال هذا التعرف على أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في تحسين الانتاج الزراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) ؟

1- العوامل الطبيعية:

أ- الموقع الجغرافي والتضاريس:

تحدثنا فيما سبق عن الحدود الجغرافية التي كان عليها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وذكرنا أنّ حدود الدولة الزيانية لا تختلف كثير عن المجال الذي تشغله الجزائر الحالية بحدودها الممتدة من بونة شرقا إلى ما وراء تلمسان غربا، إلى بلاد الصحراء جنوبا حتى إقليم فجيج، وإلى صحراء توات وورجلان، وهي الحدود التي استمرت عليها الدولة الزيانية في أغلب الأحيان،[1] على الرغم من التدخلات المتكررة التي كانت تعاني منها من جيرانها، بسبب وقوعها بين الدولة المرينية غربا، والدولة الحفصية شرقا.

وحظيّ المغرب الأوسط بموقع استراتيجي ممتاز، وزادت أهميته خلال عهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) الذي اتخذ من تلمسان قاعدة له،[2] ووصفها الإدريسي في قوله: "تلمسان قفل بلاد المغرب، وهي على رصيف للداخل والخارج منه لابد منها والاجتياز بها على كل حالة"[3]، وتعتبر ملتقى الطرق الرئيسية الرابطة بين الشرق والغرب من جهة وبين والشمال والجنوب من جهة أخرى، فالداخل للمغرب الأقصى آتيا من تونس أو المغرب الأوسط،[4] والخارج منه آتيا من مراكش أو فاس لابد

---

[1]- عبد العزيز فلالي، تلمسان في العهد الزياني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ج1، ص42. لخضر العربي، المرجع السابق، ص52.

[2]- أبو عبيد الله البكري(ت487هـ)، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دط، دس، ص76.

[3]- الشريف الإدريسي، القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس، تحقيق:إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص151.

[4]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص30.

له من المرور عليها والنزول والإقامة بها ولو أياما قليلة، والقادم من القارة الأوربية وخصوصا من جزيرة الأندلس عبر البحر الأبيض المتوسط وموانئ وهران وأرشقول وهنين،[1] هذا ما سمح لموقعها الممتاز أن تجعل من المغرب الأوسط مركزا مهما في شتى المجالات عامة، والقطاع الزراعي خاصة.

وتلمسان تجمع بين الصحراء والتل، ووصفها ابن الخطيب في قوله: " تلمسان مدينة جمعت بين الصحراء والريف ووضعت في موضع شريف، كأنها ملك على رأسه تاجه"[2]، وأمّا ابن ابي زرع الفاسي فوصفها بقوله: "باب إفريقية، ومن ملك الباب يوشك أن يدخل الديار"[3].

وتتكون البيئية الجغرافية للمغرب الأوسط من تضاريس متنوعة، حيث تقع هذه الوحدة بين مرتفع تكتنفه من الشمال ومن الجنوب جبال شاهقة، وليس به إلا القليل من السهول المنخفضة الفسيحة،[4] وحدوده حسب صاحب الإستتبصار "من وادي مجمع وهو نصف الطريق بين مليانة ومدينة تلمسان بلاد تازا من بلاد المغرب في الطول، وفي العرض الذي على ساحل البلاد، مثل مدينة وهران ومليلة وغيرها من البلاد الساحلية إلى مدينة تنزل، وهي مدينة في أول الصحراء".[5]

وتتكون تضاريس المغرب الأوسط من سلسلتين جبليتين هما:

---

[1]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص30.

[2]- أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: حسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، ج7، ص135.

[3]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ فاس، ترجمة: كارل يوحن تور نبوغ، دار الطباعة المدرسية أو بسالة، 1843، ص8.

[4]- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، الجزائر، 1948، ص7.

[5]- مؤلف مجهول، الإستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق، سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص176.

أولا: السلسلة التلية التي تمتد من أقصى شرق البلاد إلى أقصى غربها،[1] حيث تنتشر على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية، التي تنحصر بينهما السهول الضيقة.[2]

ثانيا: سلسلة جبال الأطلس الصحراوي التي تمتد من فجيج غربا، حتى إقليم الزاب شرقا، مثل القلعة الحصينة،[3] وتفصل بين السلسلتان منطقة الهضاب العليا، التي تمتد على شكل حزام يستولي على كامل الوسط بصفة مستمرة بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي.[4]

وإنّ المعطيات المختلفة التّي تميزت بها أراضي الدولة الزيانية التي اتخذت من تلمسان عاصمة وقاعدة لها، مكنتها أن تحتل موقعا استراتيجيا، سمح لها أن يكون لها دور هام في تنشيط الحياة الاقتصادية عامة، والجانب الزراعي خاصة، وتمكنت الدولة الزيانية خلال فترات حكمها(633-962هـ/1235-1554م) أن تنتج الكثير من الحاصيل الزراعية المختلفة سواء كانت نباتية أو حيوانية.

ب- التربة والسهول:

تعد التربة من أهم العناصر المتحكمة في الإنتاج الزراعي بكل أشكاله الزراعية والنباتية وحتى الرعوية، وهي عنصر أساسي لتأمين التغذية البرية والحيوانية، وتعد الأرض الطبقة السطحية المفككة من القشرة الأرضية التي تمتزج معها الكائنات الحية

---

[1]- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، المرجع السابق، ص7.

[2]- عبد القادر علي حليمي، جغرافية الجزائر(طبيعية- بشرية- إقتصادية)، دمشق، 1986م، ص40.

[3]- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، المرجع السابق، ص8.

[4]- المرجع نفسه، ص8.

ونواتج المواد المتحللة التي توجد على عمق يتراوح بين نصف متر إلى متر واحد،[1] وورد مصطلح التربة في "معجم لسان العرب" في صيغة التراب والترباء وجمعها أتربة.[2]

وصنفت كتب الفلاحة التربة إلى أنواع من حيث نسيجها ولونها ونوعية المحاصيل التي تنمو فيها، وصنفها ابن بصال في قوله: "اعلم أن الأرض التي تصلح للغراسة والزراعة تنقسم على عشرة أنواع يوصف كل نوع منها بصفة وهي اللينة، والغليظة، والجبلية، والرملة(الرملية)، والسوداء المدمنة المحترقة الوجه، والأرض البيضاء، والأرض الصفراء، والأرض الحمراء، والأرض الحرشاء المضرسة، والأرض المكدنة المائلة إلى الحمرة، ولكل نوع من هذه الأراضي نبات يجود فيه وعمل وتدبير".[3]

ورتبها النابلسي إلى الأرض السوداء ثم الأرض البنفسجية اللون، الأرض الحمراء، الأرض الصفراء، الأرض البيضاء، والأرض الرملية، والجبلية، وغيرها.[4]

---

[1]- ابراهيم القادري بوتشيش، عبد الهادي البياض، التربة: آفاتها، تقنيات علاجها وتدبير استغلالها في ضوء الأدبيات الفلاحية الأندلسية(القرن5هـ/11م)، مؤسسة الملك عبد العزيز، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، الرباط، منشورات عكاظ، 2011، ص215.

[2]- المرجع نفسه، ص215.

[3]- عبد الله محمد بن إبراهيم ابن بصال، كتاب الفلاحة، نشر وترجمة: خوسي مارية مياس بيكروسا ومحمد عزيمان، مطبعة كريماديس، تيطوان-المغرب، 1955، ص41. خوسي مارية مياس بيكروسا، علم الفلاحة عن المؤلفين العرب بالأندلس، تعريب: عبد اللطيف الخبير، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، د.ط، 1957م، ص24. مريم العُمري، كتاب الفلاحة لإبن بصال الطليطلي(5هـ/11م) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب، 2006-2007م، ص37.

[4]- عبد الغني النابلسي(1143هـ)، علم الملاحة في علم الفلاحة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، 27ذي الحجة 1299هـ، ص ص03-04.

وأشار أبو الخير الأندلسي الى كيفية معرفة جيد التربة من دونها في قوله: " اذا كان النبات غليظا طويلا سمينا غض الورق وحسن الخضرة غليظ العروق فالأرض التي نبت فيها هي أرض جيدة، وإذا كان النبات فيها متوسط فالأرض متوسطة، وإذا كان الساق رقيق العروق فهي أرض رقيقة وخير الارض وأجودها الأرض السوداء.[1]

وتعد الأرض السوداء من أجود الأراضي الزراعية، لأنّها تصبر على كثرة المياه والحر، إلاّ أنّها لا تصلح للكروم،[2] ورجح ابن العوام ذلك قائلا: "فأحر الأرض بإجماع أهل الفلاحة الأرض السوداء ثم الحمراء وأبرد الأرض البيضاء ثم الصفراء"[3]، ويتوقف لون التربة على ما تحويه من مواد مختلفة سواء كانت عضوية أو معدنية، وان ارتفاع نسمة المواد العضوية في التربة يكسبها اللون المائل الى السواد بينما يميل لون التربة الى الاحمرار اذا كانت تحتوي على اكسيد الحديد، في حين يؤدي ارتفاع نسبة الرمال الى لون التربة الى الاصفرار.[4]

ويشير اللون الرمادي إلى احتواء التربة على عنصر الحديد بالإضافة الى عناصر عضوية غير متحللة، والتربة إذا مال لونها إلى البياض في الأقاليم الجافة يدل على ارتفاع نسبة الأملاح بها، أمّا في الأقاليم الرطبة يدل على افتقارها للمواد العضوية وأكسيد الحديد.[5]

---

[1]- أبو الخير الأندلسي، كتاب في الفلاحة، نشر: التهامي الناصري الجعفري، المطبعة الجديدة، فاس، المغرب، د.ط، 1357هـ، ص ص03-04.

[2]- بلال راكان الجعافرة، الفلاحة في الفكر العربي الإسلامي في الأندلس في القرنيين الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2005م، ص69.

[3]- ابن بصال، كتاب الفلاحة، المصدر السابق، ص41.

[4]- محمد خميس الزوكه، الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص117.

[5]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص117.

وكان الأوائل يحفرون الأرض قدر ذراع ثم يأخذون من أسفل تلك الحفرة ترابا ثم يضعونه في اناء زجاجي ويصبون عليه الماء، ثمّ يتركونه لدقائق حتّى يصفو ويشربون منه ويشمونّ رائحته، فإنّ كان ريحه وطعمه طيب فالأرض طيبة، وإن كان عكس ذلك فالأرض رديئة، فعلى قدر الطعم والذوق تعرف الأرض،[1] وهناك من كان يحفر حفرة قدر شبر ويستخرج ترابها ويفتته، ثمّ يرد ذلك التراب إلى موضعه الأصلي الذي حفر منه، فإنّ فضل التراب عن الحفرة فالأرض جيدة، وإن امتلأت الارض بترابها ولم يزد ولم ينقص فالأرض متوسطة، وإن نقص التراب ولم تمتلأ الحفرة فالأرض ورديئة".[2]

وأمّا عن تربة بلاد المغرب الأوسط فقد ساعدت طبيعة البلاد نفسها على الازدهار الاقتصادي خاصة النشاط الزراعي الذي اشاد به الكثير من الجغرافيين والرحالة أمثال الحسن الوزان وصاحب كتاب الاستبصار ومارمول كربخال وغيرهم، الذين أشاروا الى تنوع تربته وخصوبتها ممّا جعلها تتناسب مع مختلف المزروعات.[3]

وتعتبر تلمسان قاعدة المغرب الأوسط التي كانت ولا تزال منطقة زراعية، إضافة إلى المناطق المجاورة والمدن التابعة لها، ووصفها الجغرافيون بالمنتجة نظرا لخصوبة أراضيها،[4] ولعل من بين العوامل التي جعلتها منطقة زراعية هو كثرة السهول المساعدة على الزراعة، ولعل من أهمها سهل وادي شلف،[5] الذي يصب في البحر المتوسط بمنطقة مستغانم، وهو مثل النيل يزيد أيام نقص الأنهار، وعليه مجالات مغراوة من

---

[1]- أبو الخير الأندلسي، المصدر السابق، ص04.

[2]- المصدر نفسه، ص04.

[3]- عبد الكريم يوسف جودت، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الغرب الأوسط خلال القرنيين(4-5هـ/9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، د.ت، ص26.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص10.

[5]- بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص211.

زناتة،[1] وكانت الأراضي التي تندرج ضمن سهل شلف من أجود الأراضي الزّراعية، حيث كان جزءا منها مستغلا حتى في فصل الجفاف نظرا لوجود مياه نهر شلف،[2] وسهل متيجة قرب مدينة الجزائر الذي وصفه الحسن الوزان من خلال جودة أرضه ونوعية إنتاجه قائلا: "وفي الضواحي سهول جميلة جدا، لا سيما سهل متيجة الذي يبلغ طوله حوالي خمسة وأربعين "ميلا"[3] وعرضه ستة وثلاثين ميلا، وينبت القمح الجيد"[4]، ويضيف قائلا: "ويحيط بالجزائر العدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه، ويمر قرب المدينة من الجهة الشرقية نهر نصبت عليه طاحونات، ويزود السكان بالماء الشروب وأغراض أخرى،[5] المتمثلة في سقي الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة، وهناك مدن أخرى كمدينة وهران التي تقع على ساحل البحر المتوسط التي تتربع على أرض منبسطة ممّا سمح لسكانها مزاولة مهنة الزراعة.[6]

وإضافة إلى ما تقدم ذكره من السهول الخصبة التي توفرت عليها أشهر مدن المغرب الأوسط، إلاّ أنّ هذا لا يمانع وجود مدن صغيرة، تحتوي على أراضي خصبة صالحة للزّراعة، ولعل من بينها: سهل تسَّلَة الذي يقع بالقرب من مدينة سيدي بلعباس وهي مبنية على سهل كبير،[7] ووصفه الحسن الوزان حيث قال: "سهل كبير يمتد على

---

[1]- ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص141.

[2]- علوي مصطفى، الأحوال الإقتصادية للمغرب الأوسط، مجلة الساورة اللدراسات الإنسانية والإجتماعية، جامعة طاهري محمد ببشار، مجلة علمية محكمة، العدد الثاني، مارس2016، ص12. مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، دار الحضارة، ط1، 2007، ج2، ص26.

[3]- الميل: الميل هو 4000 خطوة، فتكون الخطوة 173سم، وبالمتر تقدر بـ 1600م.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص37.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص37.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص30.

[7]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25. امحمد بوشريط، الزراعة بالمغرب الأوسط الإمكانات والخصائص، مجلة الناصرية، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد الرابع، جوان2013، ص372.

مسافة عشرين ميلا وينبت قمحا جميل اللون، غليظ الحب، يمكنه وحده أن يزود تلمسان بما تحتاجه من الحبوب"[1]، ومدينة مزكان التي تقع بالقرب من مصب نهر الشلف، وعلى الرغم من وصفها بالصغيرة إلاّ أن أرضها أرض خصب وزرع، إضافة إلى إقليم بني راشد والذي يقع بقبليه سهول خصبة، وتفسرة التي تبعد عن تلمسان بـ 15 ميلا توجد بضواحيها أراض جيدة صالحة للزراعة، وخاصة الحبوب منها،[2] وسهل البطحاء الذي وصفه الوزان بالفسيح.[3]

وتنتشر السهول في ربوعها، وهي على نوعين: ساحلية وأهمها "وجدة"[4] غربا، وإلى الشرق نجد سهول ندرومة وتنس ومتيجة وهي تتكون من تربة خصبة،[5] وسهول أخرى داخلية تتمثل أساسا في تلمسان التي تمتاز بجودة تربتها وخصوبتها.[6]

ويمكن القول أن الخصائص الطبيعية المفرزة من طرف مجموعة من التأثيرات والظواهر الطبيعية تحكمت بنسبة كبيرة في القطاع الزراعي للمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، خاصة وأنّ التربة من أهم العناصر الأساسية التي تقوم عليها الزراعة.

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص32، 26، 24. امحمد بوشريط، المرجع السابق، ص372.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25.

[4]- وجدة: مدينة غرب تلمسان تبعد حوالي 100كلم، بنيت سنة440هـ/1076م.ينظر: أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ص87.

[5] -Atallh Dhina, Le Royaume ABDEL Ouadid A Lepoque Dabou Hamou 1eme Et Daboutachfin, Office De Publicacation Universitaire, Alger, 1985. P25.

[6]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص34.

ج- المياه والمتغيرات المناخية:

يعرف الإقليم المناخي كمتوسط الظروف الجوية خلال فترة زمنية معينة تحتوي عادة على المتوسطات الشهرية والسنوية لعناصر المناخ، وقد تم تصنيف المناخ حسب درجة الحرارة وكمية التساقطات المطرية،[1] وكلمة المناخ لم تكن متداولة بمدلولها الحالي عند الجغرافيين المسلمين، بل كانوا يشرون إلى "علم الأنواء"، وقد عرفت أكثر من عشرين كتابا في هذا العلم أي علم المناخ، وكانو يعبرون عن المناخ بالهواء.[2]

وتناول المسعودي العوامل المؤثرة في المناخ تحت عنوان أصناف اختلاف البلدان" ورأى أنها أربعة: أولها النواحي، والثاني الارتفاع والانخفاض، والثالث مجاورة الجبال والبحار لها، والرابع طبيعة الأرض.[3]

وأشار عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته إلى أهمية المناخ،[4] ووضح مدى تأثيره على صيرورة الحضارات، وهناك عامل مهم يتحكم في الملامح المناخية، وهو التنوع التضاريسي، حيث يمكن تقسيم الأراضي التي تشكلت في المغرب الأوسط إلى قسمين:

---

[1]- حسن أبو سمور وعلي غانم، المدخل إلى علم الجغرافيا الطبيعية، قسم الجغرافية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1419هـ/1998م، ص84.

[2]- محمد محمود محمدين، الجغرافيا والجغرافيون، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، مكة، ط2، 1417هـ/1996م، ص191.

[3]- المرجع نفسه، ص191.

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص ص91-95.

القسم الأول: قسم يتمثل في مناطق السهول الخضراء كسهول السرسو التي تقع في الجزء الجنوبي من مدينة تـــــاهرت،[1] وسهول وادي شلف الغنية بتربتها ومياهها،[2] والسهول الساحلية التي كانت تزرع بها الحبوب،[3] على أنواعها المختلفة.

وأمّا القسم الثاني: فيشمل المنطقة الثانية، وهي منطقة السهوب التي تتميز بقلة أمطارها وتذبذبها وعدم انتظامها، ممّا نتج عنها ضعف في المنتجات الزراعية، وهذا ما دفع سكانها الاهتمام بحرفة الرعي وترك مهنة الزّراعة.[4]

وقسمت الدراسات الحديثة المهتمة بدراسة التنوع التضاريسي والمناخي في المغرب الأوسط المجال الجغرافي إلى ثلاث أقاليم مناخية يختلف كل واحد عن الآخر، فالمنطقة الساحلية تتميز بطقس معتدل ولطيف في الشتاء، وخفيف في الصيف كثير الرطوبة، وتشتد حرارته في السهول الداخلية المرتفعة،[5] وفي هاتين المنطقتين تغزر الأمطار ممّا تدفع السكان للاشتغال بالزراعة وإحياء حياة الاستقرار والتحضر.[6]

وأما بالنسبة للشطوط فجوها بارد في الشتاء، وشديد الحرارة في الصيف، ويستمر ارتفاع الحرارة كلما تقدمنا نحو الصحراء، وبالتالي تقل كمية الأمطار حتى تكاد تنعدم،

---

[1]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س. كولان و إ. ليفى بوروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج1، ص198.

[2]- محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296هـ)، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1408-1987، ص231.

[3]- نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنيين(4-5هـ/10-11م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م، ص30.

[4]- نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنيين(4-5هـ/10-11م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م، ص30.

[5]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص ص172-173.

[6]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الوطنية الجزائرية، ط1، 1965، ص20.

لذا كان النشاط البشري الذي يمارسه السكان في هاتين المنطقتين هو حرفة الرعي التي تفرض عليهم أن يعيشوا حياة التنقل والترحال بحثا عن المراعي لحيواناتهم.[1]

ويعد المناخ من العوامل المهمة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، وإنّ تنوع المحاصيل الزراعية هو نتيجة فعلية لاختلاف المناخ وتنوعه، وتتحكم عناصر المناخ من حرارة وأمطار ورياح على مكانية الزراعة وعلى المحاصيل الزراعية، ويتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يسود بلاد المغرب الأوسط بشتاء لطيف على السواحل، وأمطار في الخريف والشتاء والربيع، وبصيف حار وجاف، والخاصية الأساسية لهذا المناخ هي الصدفة التي تجمع بين الصيف وفترة الجفاف، وهو متأثر بقوة من ناحيته الجنوبية (منطقة الهضاب العليا) بالصحراء، وهي أرض قارية، شديدة الجفاف، ذات شتاء بارد جدا وصيف حار،[2] ممّا أكسب المنطقة غطاء نباتي كثيف ممتد بإمتداد منحدراتها الجبلية.[3]

واستغل الزيانيون السهول الموجودة على طرفي الوديان في إنتاج مختلف الحبوب المختلفة والخضر والفواكه المتنوعة،[4] ونتج عن تنوع عناصر السطح في المغرب الأوسط من سهول ساحلية إلى هضاب وجبال وصحاري تنوع في عناصر

[1]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص173.

[2]- محمد بن عميرة، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م، ص92.

[3]- محمد الزين، العمارة الدينية الإسلامية في منطقة ندرومة من خلال نموذجين الجامع الكبير وزاوية سيدي محمد بن عمر(دراسة تاريخية وفنية)، ماجستير، قسم الثقافة الشعبية،، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2002-2003م، ص45.

[4]- ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق السابق، ص272.

المناخ المتمثلة في درجات الحرارة، وكميات الأمطار، ممّا ساهم في تعدد الأنشطة البشرية لسكان المغرب الأوسط.[1]

وإنّ المتغيرات في المناخ من إقليم لآخر يعود سببه إلى اختلاف العوامل المشكلة للمناخ، وهذا ما نلاحظه في المغرب الأوسط الذي يتربع على مجال واسع يضم أقاليم مناخية متنوعة،[2] وأما بالنسبة لعامل الحرارة فهو متوفر في معظم أنحاء الكرة الأرضية المساعدة على نمو المحاصيل الزراعية، ما عدا المناطق المتجمدة الشمالية والجنوبية والمناطق الجبلية التي تكسوها الثلوج طول العام،[3] ولدرجة الحرارة أثر مباشر على الإنتاج الزّراعي، حيث تلعب دورا كبيرا في العمليات الكيميائية ممّا يزيد من النشاط الحيوي للتربة الزراعية،[4] كما أن الحرارة تؤثر في حبيبات التربة وتفتتها بفعل عمليات الانكماش والتمدد الناتجة عن الارتفاع والانخفاض المستمر في درجة الحرارة على مدار السنة،[5] وتختلف معدلات الحرارة ومداها السنوي واليومي من إقليم إلى آخر، وكلما ابتعدنا عن المناطق الاستوائية ازداد المدى السنوي، أي الفرق بين حرارة الشتاء والصيف.[6]

وكلما ازداد الفرق بين حرارة النهار والليل في المناطق البعيدة عن البحار، أي المناطق الداخلية، فإنّ فصل النمو فهو كذلك قصير كلما بعدنا شمالا وجونبا وهذا ما يؤثر المحاصيل الزراعية التي تحتاج إلى فصل نمو طويل، كما تختلف المحاصيل

---

[1]- محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص17.

[2]- عمر زعابة، بلحاج معروف، أثر العوامل المناخية في التشكيل العمراني لمدن وادي مزاب مدينة غرداية أنموذجا، مجلة عصور، العدد28-29، جانفي- جوان2016، مخبر مصادر وتراجم، وهران، الجزائر، 2016، ص ص116-117.

[3]- أحمد نجم الدين فليجة، الجغرافية الإقتصادية للبلدان النامية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص66.

[4]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص107.

[5]- المرجع نفسه، ص107.

[6]- أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص 66.

الزراعية بالنسبة لمتطلباتها من درجات الحرارة، فمثلا يحتاج محصول الأرز إلى درجات حرارة طوال فصل النمو لا تقل عن 32 درجة مئوية.[1]

وبينما تتطلب محاصيل الحبوب الأخرى كالقمح والشعير والشوفان والشليم إلى درجة حرارة لا تزيد عن 35 درجة مئوية، ولا تنخفض كثيرا في فصل النمو، لذلك تعددت نطاقات المحاصيل الزراعية وتنوعت حسب معدلات الحرارة، فهناك نطاق القمح ونطاق الذرة ونطاق الأرز وهكذا.[2]

ومع كل هذا فقد أخذ الإنسان بوسائله العلمية لإنتاج محاصيل زراعية تقاوم المتطلبات المضادة لكل محصول، وبالنسبة لطول فترة النمو وموسم الزراعة،[3] فلكل نبات حد أدنى من الحرارة لا يمكن النمو إذا ما انخفضت لتجمد المياه في ساق النباتات وتمزق خلاياه، كما أن للنباتات حدا اقصى للحرارة لا يمكن أن يعيش اذا ما ارتفعت عنه لذبول الأوراق وتساقطها.[4]

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة نجد أن المناخ لايتغير، والمناخ الذي كان سائدا في الفترة القديمة لا يختلف كثيرا عن ما هو عليه حاليا،[5] ومناخ المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، هو نفس المناخ السائد من قبل في بلاد المغرب القديم، فمعطيات الأرصاد الجوية لم يطرأ عليها أي تغيير منذ العصر القديم.[6]

ومن خلال ما سبق يمكن تصنيفها إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

---

[1]- أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص 66.

[2]- المرجع نفسه، ص 66.

[3]- المرجع نفسه، ص 66.

[4]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص108.

[5]- سعاد سليماني، منشآت الري في منطقة الحضنة، رسالة ماجستير في علم الأثار القديمة، كلية العلوم الإنسانية، معهد الأثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م، ص123.

[6]- محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص90.

القسم الأول: منطقة التل التي يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يشمل المناطق الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والسهول الساحلية في المغرب الأوسط، وهو من المناخات المعتدلة الدافئة التي تمتاز بشتاء لطيف على الساحل، وأمطار في الخريف والشتاء والربيع، وصيف حار وجاف، والخاصية الأساسية لهذا المناخ حسب رأي J. Despois هي الصدفة التي تجمع بين الصيف وفترة الجفاف، وهو متأثر بقوة من ناحيتة الجنوبية بالصحراء، وهي أرض قارية، شديدة الجفاف، ذات شتاء بارد جدا وصيف حارق،[1] ولا تكون الماشية هنا عرضة لإنعدام المراعي بفضل وجود الغابات والأعشاب المختلفة، بل الثلوج التي تغطي الأرض في المناطق المرتفعة والرياح الباردة التي تهب بعد سقوط الأمطار، هي التي تسبب الكوارث في صفوف القطعان المحرومة من المأوى.[2]

القسم الثاني: منطقة الهضاب العليا التي يسودها مناخ الإستبس الممتد من الجهات الجنوبية، ويعتبر النقطة الفاصلة بين مناخ البحر المتوسط في الشمال، ومناخ الصحراء في الجنوب، وتتراوح كمية الأمطار به مابين 400 ملم و200 ملم سنويا، وقد يزداد التساقط في عام من الأعوام، لذلك اعتمد على المطر للقيام بالزراعة في هذا الإقليم نظرا لعدم وجود مصدر مساعد للري، وكان الرعي هو الحرفة الرئيسية المنتشرة في المنطقة.[3]

القسم الثالث: منطقة الصحراء ومناخها جاف، يشمل سلسلة الأطلس الصحراوي، ويتميز بشدة حرارته صيفا، والمنخفضة شتاءا، أما الأمطار فهي قليلة

---

[1] -J-Desspois, Lafrique Blanche, Presse Universitaires,De France, Paris, 1949, P03

نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص31.

[2]- محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص100. نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص31.

[3]- نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص31.

ونادرة،[1] حيث نتج عن تلك الظروف المناخية أثر كبير على الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، وهذا ما دفع بعض الفلاحين إلى الهجرة باتجاه المناطق الشمالية بحثا عن المراعي الصيفية الضرورية لماشيتهم،[2] علما أن هذا المناخ الغالب عليه تربية الإبل والضأن والمعز، وهي بطبيعتها تتناسب مع طبيعة المرعى الفقير.[3]

ويمكن القول أن الظروف المناخية السائدة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) انعكست بشكل واضح على سكانها، ممّا دفعهم لممارسة حرفة الزراعة كحرفة رئيسية،[4] فوقوع المنطقة ضمن المناطق المعتدلة ساعد كثيرا على نجاح الحياة الزراعة، فهو ينتمي إلى إقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال الذي يمتاز بغزارة أمطاره واعتدال درجة حرارته، ومثلت جبال الأطلس التلي خزنات تمد مجموع الأودية التي كانت تروي حقول وبساتين المنطقة، وهذا ما أشار إليه ابن الخطيب حين وصف تلمسان عاصمة الزيانيين في قوله: " وهوائها الممدود صحيح عتيد ومائها برود"[5].

ونستنتج أن العوامل المناخية لها دور كبير في النشاط الزراعي، وتنوع المناخ يصاحبه تنوع آخر في مختلف المحاصيل الزراعية حسب مناخ كل منطقة، ولكل منطقة خصوصياتها التي تلائم مع المناخ وأهم المزروعات التي يمكنها أن تنمو في ظل المناخ السائد بالمنطقة، وكان لتعدد المناطق في مدن المغرب الأوسط وتنوعها

---

[1]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص69.

[2]- محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص101.

[3]- نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص31.

[4]- محمد بن زغادي، تأثير التنمية الحضارية على المعالم الأثرية، ندرومة أنموذجا، رسالة ماجستير، قسم علم الأثار، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010م، ص18.

[5]- المقري أحمد بن محمد، المصدر السابق، ج7، ص135.

الوَّقع الإيجابي في زيادة النشاط الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

2- العوامل البشرية:

تعد الإمكانيات البشرية من الدعائم الأساسية في بناء أي حضارة من الحضارات، وهي نتيجة تفاعل الإنسان مع الوسط البيئي الذي يعيش فيه، وإنّ دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الزياني يعد من الجوانب الهامة للوقوف على أهم الأدوار الزراعية التي شغلتها في بناء اقتصاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

أ- دور السكان:

عرفت الدولة الزيانية مجموعة من النشاطات الاقتصادية، ولعل من أهمها النشاط الزراعي الذي كان نتيجة لمجموعة من العوامل البشرية، حيث ساهمت فيه غالبية سكان المنطقة،[1] وينقسمون إلى ثلاثة أصناف هي:

الحضر: فهم سكان المدينة، وهم إما من أصل عربي أو بربري سكنوا المدينة وتحضروا منذ آلاف السنين.[2]

[1]- سميرة نميش، أهل الذمة ودورهم في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(7-10هـ/13-16م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2013-2014م، ص54.

[2]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص43.

الحوز: فهم سكان الفحص، أي ضواحي تلمسان القريبة منها وميزتهم أنهم مزيج من البداوة والحضارة، فلا هم بدو ولا حضر، وذلك بسبب سكناهم خارج المدينة وكثرة ترددهم عليها ومخالطتهم لأهلها.[1]

البدو: فهم سكان القرى والمداشر الذين بقو على الفطرة التي فطرهم الله عليها ولم يتحضروا من أجل قلة ترددهم على المدينة، وهم إما بربر وهم سكان الجبال الواقعة غرب تافنة غالبا، وإما عرب وهم سكان البسائط الواقعة شرق نهر التافنة في أغلب الأحيان.[2]

ويضاف إلى ما ذكر جماعة من الزنوج الذين هم ذرية أولئك العبيد الذين جيء بهم قديما من السودان، وهم فئة قليلة تعددت أشكال إقامتهم في المغرب الأوسط، وتمكنوا من ممارسة نشاطات عديدة، كشق الآبار ورعي المواشي والعمل في البساتين.[3]

وإن اشتغال العديد من السكان في هذا المجال، ساهم في ازدهار القطاع الزراعي بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، كما قال يحي ابن خلدون المعاصر للدولة الزيانية عند حديث عن السكان حيث قال: "وغالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف"[4]، وهذا ما يدلنا على مدى اهتمام السكان

---

[1]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص44.

[2]- المرجع نفسه، ص44.

[3]- محمد أمين بوحلوفة، أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي(914هـ/1508م)، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م، ص121.

[4]- يحى بن خلدون، المصدر السابق، ص92. سكاكو حورية، المرجع السابق، ص25.

بالجانب الزراعي وتربية المواشي، وهذا ما يؤكده الحسن الوزان على أن النشاط الزراعي كانت تحترفه نسبة كبيرة من سكان القرى والمدن.[1]

ويشير صاحب كتاب الاستبصار إلى أن المغرب الأوسط يضم مدن كثيرة، وهي خصبة الزرع وكثيرة الغنم والماشية وطيبة المرعي،[2] ويضيف أيضا أن تلمسان خلال العهد الزياني كانت تحتوي على ستة عشر ألف كانون على عهد حكم أبي تاشفين عبد الرحمن (718-737هـ/1318-1337م) ممّا جعلها تبلغ درجة عالية من الازدهار،[3] نظرا لتوفر اليد العاملة.[4]

وأمّا بجاية فيقول عنها الحسن الوزان: "أنها كانت تحتوي على ثمانية آلاف كانون،[5] وأما جيجل فهي تحتوي على ما يقارب خمسمائة كانون قال عنهم الوزان بأنهم كلهم فلاحون،[6] وهذا ما يؤكد على الاهتمام الواسع الذي حضيت به الزراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

وتعتبر اليد العاملة عاملا بشريا مهما لاستغلال مثل هذه الإمكانات الطبيعية التي تتوفر عليها بلاد المغرب الأوسط، وذلك من خلال إثارة الأرض وزرعها وعلاج نباتها وسقيها واستخراج حبها من غلافها.[7]

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص14.

[2]- مؤلف مجهول، الإستبصار، المصدر السابق، ص71.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص17.

[4]- امحمد بوشريط، الزراعة بالمغرب الأوسط- الإمكانات والخصائص-، مجلة الناصرية، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2013، ص376.

[5]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص50.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص52.

[7]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط1، 2004م، ج2، ص102.

ب- الأندلسيون:

الهجرة الأندلسية إلى أراضي المغرب الأوسط خاصة خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) كانت نتيجة الظروف السياسية التي جعلت هؤلاء السكان يتركون أراضيهم ويتوجهون إلى مدن المغرب الأوسط،[1] وبدأت هجرتهم مع بداية ضعف المسلمين في الأندلس سنة (609هـ/1212م)، وتوسع حكم النصارى على حساب المراكز الاسلامية، وهذا ما جعله يضم المدن الاسلامية كقرطبة التي سقطت سنة (633هـ/1235م)، ومرسية سنة(666هـ/1266م)، وهذا ما جعل الجالية الأندلسية تتجه نحو مدن المغرب الاوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).[2]

وعرف المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) توافد العديد من الأسر الأندلسية، خاصة في فترة الأزمات السياسية التي شهدتها الأندلس،[3] وهذا نتيجة مجموعة من الأسباب التي شجعت على الهجرة الأندلسية للنزول إلى أراضي المغرب الأوسط ولعل من أهمها الحركة الاقتصادية والضمانات التي أعطيت لهم بداية من السلطان يغمراسن بن زيان(633-681هـ/1235-1282م) الذي أصدر في حقّهم،[4] قانونا يمنح لهم الحقّ في السكن، وتملك الأراضي الزراعية،[5] واستدعى أيضا أبو حمو موسى الأول(707-718هـ/1307-1318م) الحرفين الأندلسيين في إطار التعاون الفني والاقتصادي والعسكري ما بين غرناطة

[1]- مختار حساني، المرجع السابق، ج3، ص223.

[2]- مختار حساني، المرجع السابق، ج3، ص224.

[3]- عبد العزيز فلالي، المرجع السابق، ج1، ص173.

[4]- عزرودي نصيرة، الدولة الزيانية ودورها في تفعيل النشاط الحرفي بالمغرب الأوسط، ، مجلة الناصرية، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2013، ص244.

[5]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق،ج1، ص175

وتلمسان،[1] وكان من بين المهاجرين عدد كبير من الفلاحين والصناع والحرفيين الذين انتشروا بأراضي المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) وشيدوا به القرى والبساتين، وأسسوا المصانع والمناجم الكثيرة، وعملوا في الحقول والمزارع.[2]

وتميز الأندلسيون بخبرة كبيرة في مجال المياه والسقي، فقد عاد ذلك بالنفع والفائدة على الزراعة بالمغرب الأوسط في عهد بني زيان(633-962هـ/1235-1554م)، واختص الكثير منهم في الحرف التي كانوا يمارسونها في الأندلس، كصناعة الجلود، ونجارة الخشب، وفن الخطوط والطرز، ونسج الحرير وحياكة القطن، وغزل الصوف، بينما اشتغل آخرون في التجارة، وقد عاد ذلك بالنفع على المغرب الأوسط، إذ قلدهم الناس في الكثير من أعمالهم وصنائعهم.[3]

وساهم الأندلسيون بالعمل في كل الشؤون الاقتصادية العامة كالزراعة والصناعة والتجارة، وكان العمل في القطاع الزراعي متوفرا على اعتبار أن الزراعة كانت تشكل عماد الاقتصاد الزياني في البلاد، فهذه الحرفة اشتغلها الكثير من الأندلسين الذين لا يملكون الخبرة في مجالات التعليم والإدارة او الصناعة، فلجأوا إلى العمل الزراعي الذي لا يحتاج إلى خبرة كبيرة.[4]

---

[1]- نصيرة عزرودي، المرجع السابق، ص245.

- عبد القادر بوحسون، العلاقة الثقافية بين المغرب الاوسط والأندلس خلال العهد الزياني، تلمسان – الجزائر 2008، ص ص 131-132.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 131-132

[4]- علي أحمد، الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن5هـ إلى نهاية القرن التاسع الهجري، دار طلاسم، دمشق، ط1، 1988، ص244.

واشتهر الأندلسيون بحراسة البساتين والعمل فيها إذا اقفلت الأبواب في وجوههم في ميادين أخرى، حيث ساهموا في زراعة البساتين واستثمار الأراضي الزراعية،[1] ولم يكونوا غرباء على المجال الزراعي كون الأندلس عرفت بزراعتها الراقية والمتنوعة في مختلف المجالات.[2]

ويذكر القلقشندي أن سبب هجرة الأندلسيين إلى تلمسان هو أن هذه الأخيرة تشبه مدن الأندلس في مياهها وبساتينها وصنائعها،[3] وقد أعطى السلطان يغمراسن بن زيان أهمية كبيرة لموضوع المهاجرين الأندلسيين، فكان لهم حقهم في السكن، والتملك للأراضي الزراعية.[4]

وشغل منهم مناصب هامة في الدولة مثل أسرة بني الملاح[5] الأندلسية القرطبية، التي لعبت دورا ملحوضا في تنشيط التجارة، وبرعوا في مهنة الفلاحة، وكانوا مقربين من بعض سلاطين الدولة كأبو حمو موسى، وهذا ما ساهم بقسط وافر في تطوير الجانب الزراعي للدولة الزيانية.[6]

وتعد المملكة الزيانية فلاحية بطبيعة ارضها تجارية بطبيعة موقعها صناعية بطبيعة سكانها والقاح الجاليات الأندلسية والأسرى الأوربيين،[7] وترك الأندلسيون بصماتهم

---

[1]- علي أحمد، المرجع السابق، ص245.

[2]- علي أحمد، المرجع السابق، ص245.

[3]- القلقشندي، صبح الأعشى في معرفة الإنشا، ج5، 1922، ص436.

[4]- عبد العزيز فلالي، المرجع لسابق، ج1، ص175.

[5]- أسرة بني الملاح: أسرة هاجرت من قرطبة إلى المغرب الأوسط، واستقرت بتلمسان، برز منها عبد الرحمن بن محمد الملاح، الذي كان صاحب الأشغال للسلطان يغمراسن. يحى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص213.

- محمد سعداني، الأندلسيون وتأثراتهم الحضارية في المغرب الأوسط، رسالة دكتوراه في التاريخ، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران- الجزائر ،2015-2016م، ص 163.

- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ج2، ص483

واضحة في نواحي تلمسان وجيهاتها، وخصوصا على ضفاف نهر صطفصيف، حيث قاموا بإصلاح الأراضي وجعلها خصبة وأنشئوا بها البساتين وأنواع المزروعات والثمار والأزهار، وازدهرت على أيديهم الزراعة وكثر الإنتاج الزراعي.[1]

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) عرف الكثير من الهجرات الأندلسية التي استفادت تلمسان عاصمة الدولة من خبرتها، ممّا سمح لهم بتطوير بعض التقنيات الزراعية خاصة فيما يتعلق بتقنيات الري، حيث شكلت الهجرة عاملا مهما من عوامل الزراعة ساهمت إيجابا في رفع مستوى الإنتاج الزراعي.

ت- دور أهل الذمة:

إن سماحة الدين الإسلامي وطبيعة حكام بلاد المغرب الأوسط لم تجعل حواجز أو ضغوطات على اهل الذمة، بل جعلت لهم امتيازات سمحت لهم بممارسة النشاط الاقتصادي، فامتهنوا الحرف، وزاولوا الزراعة.

وعمل أهل الذمة في المغرب الأوسط على كراء الأراضي الزراعية من المسلمين وقاموا بغراستها، فزرعوا فيها الكروم لاستخدامها في الخمور التي تخصصوا فيها،[2] وقاموا بزراعة الزيتون في تلمسان وأحوازها، فلم يقتصروا على نوع واحد من المزروعات خاصّة وأن تلمسان غلاتها ومزروعاتها كثيرة جدا.[3]

- محمد سعداني، المرجع السابق، ص162.

[2]- عطا علي محمد شحاته ريه، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسين، دار الكلمة، دمشق،سوريا، ط1، 1999م، ص133.

[3]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص248.

واهتم اليهود المهاجرين من الأندلس بعد اضطهادهم من طرف الأسبان سنة (793هـ/1391م)[1] بنقل تقنيات عديدة في المجال الزراعي، ولعل من بينها تقنية تربية دودة القز التي كانت رائجة في الأندلس على أشجار التوت وخاصة الأبيض منه، فكانت الشجرة الواحدة في تلمسان تنتج ما لا تنتجه خمس شجيرات في غيرها.[2]

وامتلك اليهود الأراضي الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وقاموا بزراعتها خاصة في قسنطينة التي كانت بها المخازن والمطامير لحفظ المحاصيل الزراعية لاستعمالها في أوقات الأزمات والمجاعات.[3]

ث- دور الشريعة الإسلامية:

كان للشريعة الإسلامية دورها في تشجيع الاستثمار في الأراضي السقوية، وكانت الأراضي المروية تؤدي نصف ضريبة العشر التي تؤدي على الأراضي البعلية، وذلك تعويضا للفلاح عن جهده الإضافي المبذول،[4] كما أعفيت من الضريبة أو خفضت بالنسبة للأراضي التي يتم تشجيرها، هذه المعطيات شجعت الفلاحين على غرس الأشجار المثمرة كالحمضيات والموز، وأما بالنسبة للأراضي الميتة التي تبقى

1- لطيفة بشاري(زوجة بن عميرة)، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن (7-10هـ/13-16م)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ص173. الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص44.

2- عطا علي محمد شحاته ريه، المرجع السابق، ص147.

3- عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص83.

4- أمين توفيق الطيبي، دراسات في تاريخ المغرب الأندلس، الدار العربية للكتاب، 1997، ج2، ص416.

بورا ثلاث سنوات أو أكثر فكانت تؤول ملكيتها إلى من يخدمها، ولا يقدم من يخدمها سوى ضريبة العشر.[1]

وأكد الفقهاء المالكية على الأهمية الاقتصادية للزّراعة على ضرورة الأخذ بيد من يزاولها، فالفقيه وعالم النبات ابن عبدون الإشبيلي(6هـ/12م) يوصي الرئيس أو السلطات بأن يأمر بالحرث مع المحافظة عليه، وبالرفق بأهله والحماية لهم في أعمالهم فيكون له ولهم أنفع، والزراعة هي العمران ومنها العيش كله، فيجب على الفلاح أن لا يذبح بهيمته التي تصلح للحرث، إلا إذا كانت ذات عيب، أو أنثى لا تصلح للنسل.[2]

ج- دور العامل البشري في الاستغلال العقلاني للتربة وكيفة تخصيبها:

كان لتحسين شبكات الري وإصلاحها دور كبير في الجانب الزراعي، إذ ساهم في توفير مزيدا من المياه لسقي مساحات أوسع من الأراضي السقوية، وبالتالي ازدادت الغلات ورفعت من مداخيل الدولة،[3] وبعد الإشارة إلى المناخ سابقا، ينبغي معرفة الدور الذي لعبه الإنسان من أجل الانتعاش الزراعي،[4] فعملية استغلال التربة من قبل الفلاح أو المزارع تستلزم القيام ببعض أعمال التهيئة لتؤدي الاستغلالية وظيفتها الإنتاجية على أحسن وجه، وتختلف أهمية تلك الأعمال باختلاف أنواع المنتجات المراد الحصول عليها،[5] فإذا تعلق الأمر بأحد أصناف الحبوب، فإن المسافة المخصصة لهذه

---

[1]- أمين توفيق الطيبي، المرجع السابق، ج2، ص416.

[2] - المرجع نفسه، ج2، ص416.

[3]- المرجع نفسه، ج2، ص415.

[4]- سعاد سليماني، منشآت الري في منطقة الحضنة، رسالة ماجستير في علم الأثار القديمة، كلية العلوم الإنسانية، معهد الأثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م، ص123.

[5]- عبد الكريم حساين، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط بين القرنيين(7-9هـ/13-16م)، مجلة كان التاريخية، السنة السابعة، العدد السابع عشر، سبتمبر2012، ص94.

المنتوجات لا تحتاج إلى تهيئة كبرى، بينما إذا أريد غراسة أنواع الخضروات أو الكروم او الأشجار المثمرة، فهذه تحتاج إلى تهيئة وجهد كبير وإمكانيات مادية وتقنية لقلب التربة وتسويتها، وتنقيتها من الأعشاب الضارة، وربطها بالمصدر الذي سيزودها بالماء.[1]

وبعد التهيئة تأتي عملية بذر البذور أو غراسة الأشجار أو زرع الخضروات، ثم تنطلق عملية المتابعة والتعهد حتى بداية موسم الحصاد وجني الثمار، ثم تخزين المحاصيل الزراعية وتحويل أنواع منها حتى تصبح قابلة للحفظ لتستهلك بعد ذلك عند الحاجة.[2]

ح- دور التسميد في تخصيب التربة:

يقصد بخصوبة التربة هو القدرة على تجهيز ما تحتاج إليه النباتات من مواد تغذيها لتنمو نموا جيدا، ويعبر عن خصوبة التربة بمقدار ما تحتويه من المواد الغذائية التي يكون مصدرها العناصر المعدنية المشتقة،[3] ويرتبط توزيع التربة بالعناصر المناخية وتوزيع الغطاء النباتي على اليابس والمجموعات الرئيسية وأقسامها.[4]

ولعل من أهم عناصر تخصيب التربة هي الزبول، والتي تعتبر طاقة حرارة اضافية إلى جانب الشمس، وبدونه ترتفع درجة برودة الأرض وتصبح عاجزة عن الإنتاج الزّراعي، والزبول أنواع يجب على الفلاح معرفة الصالحة لكل صنف من

---

[1]- يوسف نكادي، أساليب الزراعة والغراسة والتناوب بين الإستغلال والإستراحة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، مؤسسة الملك عبد العزيز، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، الرباط، منشورات عكاظ، 2011، ص244.

[2]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص ص244-245.

[3]- حسن أبو سمور و علي غانم، المرجع السابق، ص158.

[4]- المرجع نفسه، ص158.

أصناف التربة، والكمية الواجب تقديمها لكل صنف، فهناك ما تحتاج إلى القليل من الزبول، بينما تتطلب التربة الرديئة كميات كبيرة على شكل دفعات منتظمة، وليس دفعة واحدة،[1] وإنّ الزبول الحديثة تكون درجة حرارتها مرتفعة جدا لذا ينصح بعدم استعمالها لأنها تؤدي إلى حرق التربة والنبات، فيجب أن يحتفظ به لمدة تتراوح بين سنة إلى أربع سنوات حتى يكون أجود وذات فاعلية قوية، وإذا زادت عن هذا الحيز الزمني نقص مفعولها.[2]

خ- أهمية الأدوات في العمل الزراعي:

تعتبر الأدوات التقنية من العوامل المؤثرة في سير العمل الزراعي، وإنّ التعرف عليها يعد شرطا أساسيا لفهم أبجديات الإنتاج الزراعي.

ومن بين الأدوات التي كان يستعملها الفلاحون والمزارعون في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) نجد المحراث والسكة والجاروف والفأس والسكين والمنجل وغيرها،[3] فالعمل الزراعي ينقسم إلى شقين:

الشق الأول: يخص زراعة مختلف أنواع الحبوب والقطاني.

الشق الثاني: يهم البستنة وغراسة الخضروات والبقول والكروم وأنواع الأشجار المثمرة، أولا سنبدأ بالحديث عن الأدوات التي كانت مستعملة في الزراعة ثم الأدوات المستعملة في الغراسة.[4]

---

[1]- ابراهيم القادري بوتشيش، عبد الهادي البياض، المرجع السابق، ص231.

[2]- المرجع نفسه، ص231.

[3]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص96.

- المرجع نفسه، ص96.

د- دور الفلاح في استخدام الأدوات الزراعة:

الحرث: يشكل المحراث[1] الأداة الأساسية التي يتم بواسطتها عملية الحرث وقلب التربة سواء أراد زراعتها أو غراستها، وتعد عملية خرق الأرض كما هو معلوم من أبرز الأعمال الإقتصادية التي يقوم بها الفلاح أو المزارع وتسمى قليبا أو حرثا تبعا لتوقيت القيام بها.[2]

ويتم القليب عدة مرات بشكل منظم من قبل بداية الموسم الزراعي في فالقليب يتم عدة مرات بشكل منظم من قبل بداية الموسم الزراعي في إطار برنامج تهيئة جزء من المساحة الاستغلالية المراد زراعته أو غراسته، وأما الحرث فيتم في بداية الموسم الزراعي بعد التساقطات المطرية الأولى، فعملية الحرث كانت تتم باستعمال السكة الكبيرة التي تعمل على قلب التربة بصورة جيدة.[3]

وقد تحدث ابن بصال عن الحرث والقليب أو القلب، ويستعمل كلمة السكة بمعنى الحراثة وذلك من خلال قوله: "والقليب الذي على سكة واحدة أفضل من العمارة الطيبة وأصدق الزرع"[4]، ويحث على أن تتم عملية خرق الأرض بشكل معمق وبخطوط متساوية ومتقاربة.

وورد بأن العمارة هي أصل الزراعة، وتتم بعد حرث الأرض بالمحراث،[5] الذي كان يستعمل كذلك في قطع أو قلع الأعشاب الضارة من الأرض المراد استثمارها، وكانت تتم هذه العملية بواسطة سكة مبسوطة الأطراف لقطع العشب.[6]

---

[1]- المحراث : يتكون من أجزاء خشبية وأخرى من حديد وهي السكة.

[2]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص97.

[3]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص97.

[4]- ابن بصال، المصدر السابق، ص57.

[5]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص99.

[6]- المرجع نفسه، ص99.

وإنّ المساحة الزّراعية المراد استثمارها يجب تهيئتها، بإزالة الأعشاب منها، وتقليبها لعدة مرات بشكل منتظم، فالبذور مثل القمح أو الشعير تزرع في العشر الأواخر من شهر أكتوبر، ثم يتتبعا المزارع بمعالجة الآفات التي تصيبها خلال فتراتها، حتى تنضج السنابل وتبدأ عملية حصاد الشعير في أواخر شهر ماي، ثم يم الشروع في عملية درس السنابل، ثم تنقل الحبوب إلى المخازن، وتخزن في المطامير،[1] وكانت كميات من الحبوب تتعرض للتلف، إما يلحقها التسوس، أو إحتكاكها بجدار المطمورة،[2] ممّا يؤدي الى فسادها.

والاستراحة تكون بتقسيم الأرض إلى قسمين: قسم يستريح بالقليب، بينما ييستغل القسم الآخر في غراسة القطاني وغراسة أصناف من البقول والخضروات، وأنواع من الأشجار المثمرة، وهو ما يعرف بالتناوب لإراحة الأرض.[3]

وإن لنوع التربة وتركيبها أهمية كبيرة في زراعة المحاصيل المختلفة، حيث يجود البعض منها في التربة الرملية والبعض الأخر في التربة الخفيفة والثالث في التربة السوداء الثقيلة، وتتميز بعض الأراضي بتربتها الغنية بالمواد العضوية والمعدنية لذلك أخذ الإنسان يعتمد في زيادة الإنتاج على الأسمدة العضوية والمعدنية.[4]

ذ- دور المصنفات الفلاحية في تطوير النشاط الزراعي.

قدمت كتب الفلاحة دروسا للفلاحين من أجل تقديم وصفات لآفات التربة وطرق علاجها، حيث قدمت مجموعة من الإرشادات والتقتنيات الوقائية لإرشاد الفلاح ممّا تجعله قادرا على إصلاح التربة ومكافحة الجوائح،[5] وذلك من خلال رصد علامات

---

[1]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص ص247-248.

[2]- المرجع نفسه، ص248.

[3]- المرجع نفسه، ص ص259-260.

[4]- أحمد نجم الدين فليجة، الجغرافية الإقتصادية للبلدان النامية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999،ص ص70.

[5]- ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص227.

مرض التربة، وطرق علاجها إضافة الى توعية الفلاحين من أجل التدبير الحسن في خدمة التربة، والرفع من مستوى جودة الإنتاج الزراعي،[1]

وأشارت كتب الفلاحة إلى ارتباط مشاكل التربة بالتقلبات الجوية، وقدمت للفلاح مجموعة من أشكال التوعية لإثارة انتباهه إلى خطورة بعض التحولات في الكتل الهوائية الشديدة البرودة، التي عادة ما تكون مصحوبة بزخات مطرية، فتتشبع التربة بالمياه، فعلى الفلاح أن لا يزرع في أيام شدة البرد بريح الشمال، فإن الأرض لا تقبل زرعا، فالعوامل المناخية المفاجئة كهبوب الرياح الشمالية المعروفة بنسبة البرودة العالية تأثر سلبا على الزراعة، وهو ما يؤدي إلى انتهاك التربة،[2] وحذرت كتب الفلاحة الفلاح بتجنب استغلال الأرض المريضة أو الأرض المتشبعة بالماء، لأن الأرض المتشبعة بالماء إذا أشرقت عليها شمس الربيع والصيف، اشتدت صلابتها وأثرت تأثيرا سلبيا على النبات بقطعه، ولا يكون في هذه الأرض منفعة إلا بالقليب.[3]

والتربة معرضة للآفات والجوائح، وما ينجم عنها من مشاكل انعدام الخصوبة والبوار، وما ينتج عنها من صعوبات اقتصادية وضعف الإنتاج الزراعي، وعجز الفلاحين عن مسايرة نشاطهم، ومن ثم تركهم لأراضيهم والهجرة بحثا عن مورد آخر، وهذا ما دفع علماء الزراعة إلى دراسة التربة وتحليلها، من أجل إيجاد آليات لعلاجها، وايجاد الوصفة للحفاظ على خصوبتها.[4]

---

[1]- ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص228.

[2]- المرجع نفسه، ص230.

[3]- المرجع نفسه، ص230-231.

[4]- المرجع نفسه، ص222.

3- **العوامل السياسة:**

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تحكمت في القطاع الزّراعي، وسنحاول التعرف على مدى حقيقة هذا من خلال ما يلي:

- **الأمن والإستقرار:**

سعت الدولة الزيانية لتوفير الأمن والاستقرار، حيث تجلى لك في اتخاذهم الشرطة وسيلة لحفظ الأمن والنظام والآداب العامة، وقطع دابر اللصوص داخل المدن والأسواق حيث كان الهاجس الأمني يشكل أولويات الزيانيين الذين فرضوا تطبيق اقصى العقوبات على السارق كالسجن أو الجلد بالسياط،[1] وهذا ما شجع المشغلين بحرفة الزراعة القيام بأعمالهم.

وساهم ولاة الأمر بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بجهودهم في دفع عجلة الإنتاج خاصة في فترات الاستقرار السياسي، وذلك بتوفير الأمن والطمأنينة للسكان، والقضاء على الفتن والحروب حتّى يتمكن السكان من استثمار الأراضي الزراعية واستغلالها،[2] وحاول السلاطين الزيانيين تطوير الجانب الزراعي، والعمل على توفير الأمن داخل البلاد، وفي الأسواق خلال مراحل الرخاء.[3]

واختلفت الأوضاع الاقتصادية باختلاف عهد الملوك الذين تعاقبوا على الحكم الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، فالتقدم السياسي يصاحبه ازدهار في الحياة

[1]- خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، السنة الثانية، العدد السادس، ديسمبر 2009م، ص34.

[2]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلاية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخنانجي بمصر، ط1، 1980، ص236.

[3]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص55.

الاقتصادية عامة والزراعة خاصة،[1] وكان للسلاطين الزيانيين دور بارز في نشر الاستقرار، وهو ما سعى إليه أبو حمو موسى الثاني(760-791هـ/1359-1389م) من خلال سعيه للتغلب على العناصر المناوئة للدولة في الداخل، وكانت رغبته شديدة في نشر الاستقرار في البلاد، وتمكن أن يرد كل غزو محتمل من الخارج،[2] ويساهم في رفع مستوى البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والفنية، حيث كان حريصا كل الحرص على أن تكون البلاد مزدهرة، فوفر الأمن في البوادي لينطلق الفلاحون إلى مزارعهم.[3]

وساهمت سياسة الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) في احداث التطور وازدهار الزراعة، من خلال تشجيعها للزراعة بشتى الطرق حيث قامت بشق القنوات المائية مثل ساقية النصراني وبناء الخزانات مثل الصهريج الكبير، وشراؤها للمنتوج الزراعي من الفلاحين لتخزينه في المطامير لوقت الشدة، خاصة في تلك الحصارات التي كانت تتعرض لها الدولة الزيانية من حين لآخر، ومما يدل على ذلك هو استدعاء أبو زيان الأول[4] سنة (706هـ/1307م) لخازن الزرع ابن حجاف وسؤاله عن عدد الأهراء والمطامير المختومة-المليئة- المتبقية فرد بأنه بقي عولة اليوم وغدا، فأمره بكتمانها،[5] هذه الظاهرة التي لجأ إليها أبو تاشفين(719-738هـ/1318-

---

[1]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1978م، مج2، ص150.

[2]- محمد الطمار، تلمسان عبر العصور ودورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص209.

[3]- المرجع نفسه، ص209.

[4]- أبو زيان الأول: من ملوك بني زيان تولى حكم الدولة سنة (703-707هـ/1304-1308م)، وهو ابن أبي سعيد بن أبي يحي يغمراسن، امتاز بخصاله الحسنة، وعلى عهده انفرجت الأزمة والحصار عن بني زيان، كان مولده سنة659هـ، وأما مبايعته فتمت في ذي القعدة سنة 703هـ. ينظر: يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص ص122-123.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص129.

1337م)[1] أيضا حينما أمر بحمل الزرع من مناطق مملكته الشرقية فشحنت مخازنها أقواتا نامية من القمح والشعير والسمن وغير ذلك.[2]

وقد تجعل سياسة الدولة الأرض خضراء، وذلك من خلال تجهيز أهلها لاعتبارات سياسية،[3] فالمتصفح لكتاب الاستبصار يجد التوسع الزراعي الذي لمح عليه وتجلى ذلك في كثرة المحصولات الزراعية،[4] ولا ريب في ان توسيع اراضي الدولة وتنوع مناخها له فضل في ذلك كبير، ولكن الفضل الاكبر يعود الى سياسية الدولة نفسها، فالسلاطين غرسوا البساتين،[5] وحثوا الناس على التوسع في الزراعة واشتركوا الجند في الحصاد في بعض الأوقات،[6] وعملوا على حماية الزراعة من الثورات والفتن.[7]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القطاع الزراعي في الدولة الزيانية عرف تطورا ملحوظا خاصة في فترات الاستقرار التي عرفتها، حيث شهدت فترات الاستقرار تنوعا وقوة في هذا القطاع بفضل العوامل الطبيعية التي يتوفر عليها المغرب الأوسط، بالاضافة الى تواجد مصادر المياه المختلفة والمجاري المائية، وتقنيات الري التي شهدتها البلاد، وإضافة الى ذلك توفر اليد العاملة المؤهلة التي تمثلت في طبقات

---

[1]- أبو تاشفين(719-738هـ/1318-1337م): من ملوك الدولة الزيانية ولد سنة 692هـ، أما بعته فكانت في جمادي الأولى سنة718 هـ، كان فاضلا حميدة السيرة، وفي عهده تقدمت الدولة وتحضرت، قتل سنة 1337م. ينظر: يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص133.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص137.

[3]- عبد الكريم يوسف جودت، المرجع السابق، ص28

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص113.

[5]- عز الدين عمر احمد موسى، تنظيمات الموحدين ونظمهم في بلاد المغرب، رسالة مقدمة الى دائرة التاريخ في الجامعة الامريكية، بيروت، لبنان، 1969، ص59.

[6]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، المصد السابق، ج3، ص225.

[7]- عز الدين عمر احمد موسى، المرجع السابق، ص59.

المجتمع الزياني المختلفة، كل هذه العوامل ساهمت مساهمة فعالة في ازدهار النشاط الزراعي وتنوع منتوجاته.

المحث الثاني: عوامل تراجع النشاط الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م).

شهدت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) العديد من الكوارث الطبيعية كان لها وقعها السلبي على الإنتاج الزراعي، وتمثلت في الجفاف أحيانا وفي كثرة التساقطات أحيانا أخرى، وفي الرياح والعواصف القوية التي تؤدي الى اقلاع الأشجار أو انتشار الجراد الذي يأتي على الأخضر واليابس، وكان للعامل السياسي الأثر الكبير خاصة وأن الدولة مرت فترة من الحروب والفتن، التي ساهمت بشكل كبير في تراجع الإنتاج الزراعي بالمغرب الأوسط.

العوامل الطبيعية:

إنّ الحديث عن العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي يدفعنا إلى التعرف على أهم الجوائح الطبيعية التي مست مناطق عدة من المغرب الأوسط خلال الفترة الممتدة من القرن7هـ/13م إلى غاية القرن10هـ/16م، وفي الواقع يعود السبب الرئيسي لهذه الجوائح إلى التقلبات المناخية، وهذا ما أدى في الكثير من الأحيان إلى ظهور قحط ومجاعات، لتُتبع بأمراض وأوبئة يتضرر منها الإنسان والحيوان والنشاط الزراعي.

وقد تأثر الإنتاج الزراعي بدوره بعدة عوامل ساهمت في إضعافه والتقليل من موارده في بعض الفترات كالجراد والجفاف الذي كان يصيب بلاد المغرب من حين لآخر،[1] وسوء الأحوال الجوية كتساقط الأمطار والثلوج بمستويات وكميات كبيرة،[2] مما يؤدي إلى السيول الجارفة والإضرار بالمزروعات.[3]

---

[1]- أبو العباس الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ج3، ص89.

[2]- ابن ابي زرع الفاسي، الأنيس المطرب، المصدر السابق، ص412.

[3]- أبو العباس الناصري، المصدر السابق، ج3، ص89.

أ- الجفاف:

شهدت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م) محطات من الجفاف، الذي يعد من الظواهر المألوفة في أرياف المغرب الأوسط، حيث نتج عن عدم سقوط الأمطار خلال مواعيدها المحددة، فتتعرض الأرض للجفاف وتصبح بورا،[1] خاصة عند توالي سنوات الجفاف ما ينتج عنه اضرارا على المجتمع الزياني، ويؤدي إلى المجاعة والأوبئة، وشهدت بلاد المغرب سنة (637هـ/1239م) غلاءا مفرطا في الأسعار وانتشار للفتن نتيجة لقلة المطر وشدة الجفاف ممّا أدى إلى ظهور المجاعة.[2]

وخلال النصف الأول من القرن السابع الهجري(14م) أصاب أهل المغرب الأوسط جفاف عظيم، وقلت المياه،[3] وفي سنوات (683هـ/1282م)، و(689-690هـ/1290-1291م) أصيب الناس بقحط شديد الى ان أغاث الله بلاده وعباده،[4] وفي عام (692هـ/1292م) أصاب الناس قحط ونالتهم سَنة أوهنتهم،[5] كما شهدت سنة (762هـ/1361م) جفاف بسب توقف المطر وانقضى وقت البذر اكثر من نصفه،[6]

---

[1]- خديجة عبد الله علي ابوسدرية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأدنى خلال العصر الحفصي(7-9هـ/15-16م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة السابع ابريل،كلية الآداب، قسم التاريخ، الزاوية، 2006م، ص65.

[2]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب(قسم الموحدين)، تحقيق : محمد ابراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص351.

[3]- الغبريني، عنوان الدراية، المصدر السابق، ص151. التنبكتي، نيل الابتهاج، المصدر السابق، ص320. لخضر العربي، المرجع السابق، ص215.

[4]- أبو العباس الناصري، المصدر السابق، ج3،ص89.

[5]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص454.

[6]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص215.

وفي سنة (776هـ/1374م) شهد المغرب الأوسط مجاعة شديدة،[1] نتيجة الجفاف الذي تعرضت له المنطقة.

ويتسبب الجفاف في تشقق التربة وانعدام فعاليتها وخصوبتها، نتيجة انعدام المياه التي تعتبر العنصر الأساسي في تغذيتها،[2] فاحتباس المطر يقضي على الإنتاج الزراعي.[3]

وأشارت كتب الفلاحة إلى المشاكل التي تعاني منها الزراعة نتيجة العوامل المناخية المفاجئة كهبوب الرياح الشمالية المعروفة بنسبة البرودة العالية التي تأثر سلبا على الزراعة، وهو ما يؤدي إلى انتهاك التربة.[4]

ب- **المجاعات:**

إن انحباس نزول المطر في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني نجم عنه حدوث عدة مجاعات،[5] حيث تعتبر الكوارث الطبيعية من أهم أسباب انتشار المجاعات المجاعات والأوبئة في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد (633-962هـ/1235-1554م)، حيث تعد ظاهرة الجوع التي تعددت أسبابها من أهم الأزمات التي شهدها الدول الزيانية في العصر الوسيط، والتي كانت نتيجة عوامل طبيعية، وكذا الظرروف السياسية في بعض الأحيان مثل الحصار المريني المفرض على تمسان سنة (698-706هـ/1299-1307م)، أما القرن الثامن الهجري فقد تناقصا نسبيا في عدد

---

[1]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص ص325-326. سمية مزدور، المرجع السابق، ص131.

[2] - ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص226.

[3]- نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص48.

[4]- ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص230.

[5]- عيسى بن الذيب، المغرب والأندلس في عصر المرابطين- دراسة اجتماعية واقتصادية(480-540هـ/1056-1145م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009م، ص274.

المجاعات عما كان عليه في السابق، لكن سجل مجاعة عظيمة اجتاحت المغرب الأوسط سنة (776هـ/1364م).[1]

ت- الأبئة:

كان لظهور الأوبئة كالطاعون أثر سلبي على الأهالي، ودفع السكان المتضررين من الوباء الى المغادرة وهذا ما أثر على التوازن السكاني وعلى المردود الانتاجي للمحاصيل الزراعية .[2]

- وباء الطاعون:

يعد الطاعون من أشد الجوائح الطبيعية التي تؤثر سلبا على الحياة البشرية، وتعرضت تلمسان لهذا الوباء مرات عديدة خلال العهد الزياني للمحاصيل الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، ويشير الحسن الوزان انه كان ينتشر على رأس كل عشر سنوات، او خمس عشرة سنة، أو عشرين سنة تقريبا، يؤدي إلى هلاك الكثير من الناس،[3] ويعد طاعون سنة (748-750هـ/1348-1349م) من أعظم الأوبئة التي اجتاحت المغرب الأوسط والعالم كله،[4] وقد عرف بتسميات مختلفة منها الطاعون الأسود، والموت الأسود والشر الأسود.[5]

---

[1]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص ص325-326. مزدور سمية، المرجع السابق، ص131.

[2]- محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن(7-10هـ/13-16م)، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر،2013 -2014م، ص23-24

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص68.

[4]- ابن بطوطة، تحفة الأنظار، المصدر السابق، ج1، ص161. ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص126. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص251.

[5]- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص23.

وانتشر الطاعون الأسود(750-751هـ/1349-1350م) في بلاد المغرب الأوسط في عهد السلطان الزياني "أبو سعيد عثمان الثاني(749-753هـ/1348-1352م)"[1] حيث اعتبر هذا المرض من أشد الطواعين فتكا، حيث قضى على الكثير من العائلات والأسر بالمغرب الأوسط، وكانت عاصمة الدولة الزيانية أشد تضررا منه،[2] وخلف الكثير من القتلى، وهذا ما حدث لأسرة حفيد العالم التفريسي التلمساني التي انقرضت كلها،[3] وتوفي كذلك الفقيه أبو عبد الله محمد بن يحي النجار من خيرة علماء عصره في العلوم العقلية،[4] وتوفي عالم تلمسان المعروف بابن الإمام ابو موسى عيسى بمسقط رأسه بسبب وباء الطاعون، وغيره من العلماء والأهالي.[5]

وفي سنة (764-765هـ/1363-1364م) عاد وباء الطاعون مجددا ليسيطر على البلاد الزيانية خلال فترة حكم أبو حمو موسى الثاني(760-791هـ/1359-1389م) مخلفا وراءه الكثير من الضحايا،[6] ويعود سبب انتشار هذا الوباء الى الصراعات الداخلية على السلطة بين فروع الأسرة الزيانية الحاكمة خاصة بين ابو حمو موسى الثاني وابن عمه أبو زيان بن سعيد في الفترة الممتدة بين (762-779هـ) التي

---

[1]- أبو سعيد عثمان الثاني(ت753هـ/1352م): هو أبو سعيد عثمان بن أبي زيد عبد الرحمن تولى حكم الدولة الزيانية سنة(749-753هـ/1348-1352م)، وذلك بعد ثورته مع أخيه أبو ثابت ضد الدولة المرينية. ينظر: محمد بن عمرو الطمار، تلمسان عبر العصور- دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1985م، ص ص140-141.

[2]- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص23.

[3]- المرجع نفسه، ص23.

[4]- المرجع نفسه، ص23.

[5]- المرجع نفسه، ص23.

[6]- بوداود عبيد، ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (13-15م)، دراسة في التاريخ السوسيوثقافي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004م، ص185. خالد بلعربي، المرجع السابق، ص23.

أثرت سلبا على الجانب الاقتصادي بصورة عامة والجانب الزراعي بصورة خاصة، فالمزارع المستقر في الدولة الزيانية يصبح غير آمن على نفسه وأرضه ممّا يؤدي إلى ترك أرضه والبحث عن مكان آخر آمن،[1] لأن غالبا ا كانت الحروب تخلف وراءها أثار الدمار والجوع.[2]

وشهدت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) ظهور أوبئة أخرى سنوات (845هـ/1441م)[3] و(856هـ/1452م)[4]، وكانت وكانت عاصمة الزيانيين أكثر تضررا منه، حيث كانت نتائجه وخيمة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويمكن القول أن ارتفاع عدد الضحايا نتج عنه عجز كبير في القطاع الزراعي، وان الحالة الاجتماعية والسياسية التي تكون عليها البلاد تنعكس سلبيا على خدمة الأرض ومردودها الزراعي، وهذا ما حدث في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

ث- الفيضانات والسيول:

تتسبب سيول الأنهار أو الفيضانات في انحرافات واسعة للتربة،[5] إذ يعتبر المطر الشديد والفيضان من الآفات التي تتعرض لها المزارع،[6] والأمطار بغزارتها تثقل التربة وتصعب الأعمال فيها ممّا تؤدي الى تتعفن البذور قبل نموها، وغزارة المطر

[1]- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص23.
[2]- عبيد بوداود، المرجع السابق، ص185. خالد بلعربي، المرجع السابق، ص23.
[3]- القلصادي، الرحلة، المصدر السابق، 101. سمية مزدور، المرجع السابق، ص136.
[4]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص136.
[5]- ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص225.
[6]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص261.

مهلك للأنفس ومدمر للقنوات والسدود ومتلف لكل موجود على وجه الأرض من محاصيل ومنتوجات زراعية،[1] وهذا ما يسبب نقصا في الغذاء، وارتفاع اسعاره، وينتج عن ذلك أعراض وخيمة على المجتمع الزياني كالمجاعة والأوبئة أثرت بشكل مباشر على القطاع الزراعي في المغرب الأوسط خلال الغهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

وعرفت بلاد المغرب الأوسط تساقطات مطرية قوية أثرت في بعض الأحيان على الجانب الزراعي، وتكلم الحاج النميري عن فيضنات أعاقت السلطان أبو عنان المريني أثناء توجهه الى قسنطينة عام (758هـ/1357م) وكانت سببا في أزمة عصفت بأرياف المغرب الأوسط،[2] وفي سنوات (736هـ/11335م)،[3] و(773هـ/1371م)،[4] و(871هـ/1466م)،[5] عرفت هاته السنوات تساقطات مطرية قوية، وابن العوام يقول: "أن الأرض إذا تشبعت بالماء اعتبرت مريضة ولا يصلح أن يزرع فيها شيء،[6] لان البذور ستتعفن وتصبح تلك الأرض ثقيلة ولا يمكن العمل فيها.

وكانت التساقطات المطرية القوية تمنع الفلاحين من الاشتغال في الارض، وكانت تمنعهم من زبر الأشجار والاعتناء بها، وعدم سقيها ممّا أدى إلى يبس وتسوس بعضها بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وكان تساقط المطر بغزارة يؤدي إلى إثقال التربة،

---

[1]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص216.

[2]- ابن الحاج النميري، فيض العباب وافاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة الى قسنطينة والزاب، تحقيق: محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1990م، ص258

[3]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص215.

[4]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص ص462-463.

[5]- الزركشي، تاريخ الدولتين، المصدر السابق،ج2، ص158.

[6]- ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص134.عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص261.

ورفع نسبة الرطوبة فيتعذر العمل الزراعي، وهذا ما كان يساهم في نمو الكثير من الأعشاب الضارة وانتشار حشرات الأرض،[1] التي تؤثر على المزروعات.

إن وقوع الكوارث الطبيعية كان يؤدي إلى تراجع القطاع الزراعي، ويجعل الفلاحين عرضة للفقر والتشرد خاصة أيام الحروب،[2] التي مرت بها الدولة الزيانية طيلة فتراتها.

ج- العواصف والثلوج:

تعتبر الرياح القوية والثلوج من العوامل الطبيعية المدمرة والقاسية التي تؤدي إلى أضرار في الأرواح والممتلكات والزروع، ويؤكد الحسن الوزان هذا في قوله: "في آخر الخريف وأثناء الشتاء كله وبعض فصل الصيف تحدث عواصف مصحوبة بالبرد والصواعق والبرق، وينزل الثلج في أماكن كثيرة من بلاد البربر، والرياح الثلاث التي تهب من الشرق والجنوب الشرقي بالغة الضرّر، ولا سيما في شهر ماي وجوان، لأنّها تفسد جميع الغلات وتمنع الفواكه من النمو والنضج، وكذلك الضباب يضر الحبوب كثيرا ولا سيما إذا وقع في وقت الأزهار"،[3] وفي منتصف شهر أفريل تهب ريح تعرف بـــ: "شراق التفاح" مضرة للكثير من الفواكه، وأمّا الرياح الغربية فيطلب معها الانتاج ويحسن.[4]

وكانت الرياح القوية خاصة القادمة من الجنوب تؤدي إلى إحراق المحاصيل الزراعية وحدوث المجاعات كما حدث عام (776هـ/1374م) في عهد السلطان أبو

---

[1]- هناء سوقة، الحياة الإجتماعية والاقتصادية بالأندلس من خلال كتاب الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي(413-486هـ) في القرنين الرابع والخامس الهجريين، رسالة ماستر، تخصص الأندلس تاريخ وحضارة، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، 2010، ص67.

[2]- يوسف نكادي ، المرجع السابق، ص68.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص ص79-80.

[4]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص215.

حمو موسى الثاني(760-791هـ/1359-1389م) حيث حدثت مجاعة شديدة أكل فيها بعض الناس بعضا لريح ذات إعصار أهلك زرع صائفتها وحيوانها، فافتقر الناس إلى ما عند الخليفة فتصدق بنصف جباية حضرته.[1]

وتعد العواصف التي تحدث في فصل الصيف أيضا من العوامل المؤثرة سلبيا على النشاط الزراعي حيث تتسبب في اتلافه وقتل البهائم والبشر، وحدث عام (679هـ/1280م) هبوب رياح شرقية قوية بالمغرب دامت ستة أشهر فنتج عنها وباء عظيم وأمراض كثيرة.[2]

وتعرضت بلاد المغرب الأوسط في سنة (687هـ/1288م) إلى رياح شرقية متوالية صحبها قحط، وفي سنة (776هـ/1374م) ضرب البلاد اعصار شديد تسبب في هلاك الحيوان والزرع، ونتج عنه مجاعة شديدة حتى اكل الناس بعضهم بعضا.[3]

ح- **الجراد:**

يعد من المشاكل التي واجهت الزّراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، ويعتبر من الآفات المستعصية التي يصعب التغلب عليها في ذلك الوقت،[4] وشهدت سنة (679هـ/1280م) انتشار الجراد ببلاد المغرب والأوسط الذي سيطر على الأخضر واليابس، ولم يترك بها خضراء على

---

[1]- يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص326.

[2]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص262.

[3]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص ص575-576. لخضر العربي، المرجع السابق، ص218.

[4]- خديجة عبد الله علي ابوسدرية، المرجع السابق، ص65.

وجه الأرض،[1] وهذا ما أدى إلى ظهور المجاعة وغلاء الأسعار، حيث وصل صاع القمح إلى عشرة دراهم.[2]

ويعد الجراد من الجوائح الخطيرة التي تتعرض لها الزراعة، وهو عامل مؤثر سلبيا على الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

2- العوامل السياسية المؤثرة سلبيا في الجانب الزراعي.

أ- عدم الإستقرار:

النشاط الزراعي مرهون بالأوضاع السياسية، وتكلمنا في ما سبق أن حدود الدولة الزيانية لم تكن ثابتة خلال فترات حكمها(633-962هـ/1235-1554م)، وهذا بسبب الاضطرابات والحروب المستمرة على زعامة المغرب الإسلامي بعد سقوط دولة الموحدين بين الحفصيين من جهة والمرينيين من جهة أخرى والكل كان يدعي لنفسه أحقية وراثة الموحدين،[3] والاستقرار السياسي يلعب دورا مهما في ازدهار النشاط الزراعي إلاّ أنّ الاضطرابات السياسية أثر سلبيا على القطاع الزّراعي في المغرب الأوسط خلال الفترة الممتدة مابين القرن(7-10هـ/13-16م)، حيث عرف المغرب الأوسط فترات من السلم والهدوء وفترات اخرى من الحرب والاضطراب.

وكانت الدولة الزيانية من اكثر الدويلات التّي تأثر بالصراع نظرا لموقعها الوسطي بين الدولتين الحفصية والمرينية،[4] وإنّ العلاقات بين الدويلات الثلاثة عرفت

---

[1]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، المصدر السابق، ص405.

[2]- المصدر نفسه، ص405.

- صالح فركوس، مختصر تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص70.

[4]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص42.

الكثير من الهزات نتيجة لسعي المرينيين للإستلاء على الدولة الزيانية من خلال الحصارات التي فرضت عليها، كحصار665هـ/1266م،[1] في عهد السلطانين يعقوب بن عبد الحق المريني(656-685هـ/1258-1286م)، و في عهد السلطان يغمراسن بن زيان الذي حكم(633-681هـ/1236-1283م) تعرضت للكثير من الإضطرابات السياسية.[2]

واستمر التوتر في العلاقات بين الدولتين خاصنة حيث قام السلطان الحفصي أبو زكريا الأول بإحتلال تلمسان سنة(640هـ/1242م)، حيث ترتب عن هذا الاحتلال نهب وتخريب لممتلكات الزيانيين،[3] وفي سنة(670هـ/ 1271م) حوصرت تلمسان من قبل السلطان يعقوب بن عبد الحق، حيث أطلق الأيدي في ساحتها بالنهب وشن الغارات عليها، وقام بنو توجين بتخريب ونهب الجنات وقطع الثمار، وإفساد الزرع واحراق القرى المحيطة بتلمسان،[4] وتوتر الصراع بين الزيانيين والمرينيين حيث فرض هذا الأخير حصارا طويلا على مدينة تلمسان دام ثماني سنوات وثلاثة أشهر،[5] بداية من(698هـ/1298م) إلى غاية (706هـ/1306م)، على يد السلطان يوسف بن يعقوب الذي حكم(685-706هـ/1286-1306م)،[6] حيث انتهى هذا الحصار بموت السلطان يوسف بن يعقوب.[7]

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص115.

[2]- ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص ص310-311م.

[3]- الزركشي، تاريخ الدولتين، المصدر السابق، ص29.

[4]- ابو العباس احمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ص ص 405-406.

[5]- محمد الطمار، المرجع السابق، ص105.

[6]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص ص126-127.

[7]- المصدر نفسه، ج7، ص126.

وخلف هذا الحصار أضرارا اقتصادية وبشرية وخيمة على تلمسان حيث مات عدد كبير من سكان المدينة، وتسبب الحصار في غلاء الأسعار، والمجاعة المترتبة عن الحصار الفروض على تلمسان من قبل المرينيين.[1]

وشهدت سنة (732-737هـ/1331-1336م) تحرك السلطان المريني أبو الحسن المريني الذي قام بمحاصرة تلمسان لثلاث سنوات نتج عنها الكثير من الأضرار بسبب أعمال النهب والسلب التي شهدتها الدولة الزيانية في تلك الفترة،[2] وفي سنة (792هـ/1389م) اشتد الصراع بين أبي زيان وأبي تاشفين، حيث خلف هذا الصراع خسائر وأضرار إقتصادية على المجتمع الزياني نتيجة التخريب الناتج عن الصراع.[3]

خ- الحروب والفتن الداخلية:

وشكلت الحروب والفتن سمة أساسية في العصر الوسيط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م، وكانت الحروب لا تنتهي التي خلفت ورائها الدمار وخراب والجوع، وعرقلت هذه الحروب النشاط الزراعي الذي كانت تعتمد عليه الدولة الزيانية في سد حاجاتها، وألحقت الحروب والفتن أضرارا بالشجر والحيوان والمحاصيل الزراعية، خاصة وأنّ أرض المغرب الأوسط هي أرض غرس وغلة وكسب،[4] وتأثرت الزراعة في الدولة الزيانية بالحالة السياسية التي مرت بها البلاد.

[1]- يحى بن خلدون، المصدر السابق، ص125.

[2]- الزركشي، المصدر السابق، ص ص72-73.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ص128.

[4]- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2000، ص224.

ويقول المؤرخ الفرنسي ماسل أمري: "أن الجغرافيين عندما يتكلمون على ضرر البدو ينسون أن الفلاح يدفن الحبوب في المطامير، ولكنه لا يستطيع أن يخفي الأشجار والماشية، فالكّساب هو الذي يتضرر من غارات البدو لا المزارع".[1]

وشكلت الاضطرابات الداخلية داخل البيت الزياني الذي نجم عن الصراع بين أبي تاشفين وأبيه أبي حمو الثاني ابتداءا من سنة (780هـ/1378م)، وما تخلل ذلك من اجتياح قوات بني مرين لتلمسان وباقي المناطق المجاورة،[2] وهو ما أثر سلبيا على النشاط الزراعي بسبب انعدام الامن وقلة اليد العاملة بسبب الحروب.

وضيقت الحروب والفتن والخصومات على الحياة الزراعية ممّا جعل المساحة الزراعية تتقلص ولا تجد الأرض من يزرعها فتبقى بورا، أو يتسبب أحد الخصمين الى اهلاك زرع خصمه انتقاما منه، وقد اشار ابن حوقل الى تاهرت الى أن تغيرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء بتواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت،[3] وقد تقبل هذه الفكرة منه بخصوص سنة أو سنوات لكنها لا تقبل كحكم مطلق.[4]

والدولة إذا كانت قوية تستطيع أن تضمن الأمن والاستقرار، ولكن كثرة الاضطرابات والفتن الداخلية يجعلها دولة غير مستقرة، وهذا ما يؤدي إلى ندرة القوة الإنتاجية للدولة.[5]

---

[1]- عبد الله العروي، المرجع السابق، ص224.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص254.

[3]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص ص85-86.

[4]- عبد الكريم يوسف جودت، المرجع السابق، ص28.

[5]- عبد الله العروي، المصدر السابق، ج2، ص224.

ج- المبالغة في الضرائب:

أثرت السياسة الجبائية على النشاط الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) التي أدت الى انصراف الفلاحين عن هذا الأخير وتمركزهم في الجبال والصحراء، وتفضيلهم مهنة الرعي وتربية المواشي لابتعادهم عن الضرائب التي أقرها الحكام، وهذا ما ترتب عنه ضعف في الإنتاج الزراعي، وكثرة العصيان والتمرد.

واتبعت الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) سياسة المبالغة في الضرائب ممّا أدى الى ظهور عقابات سلبية أمام الإنتاج الزراعي، وبالغت في فرض الضرائب، دون أن تقوم بدورها في مساعدة الفلاحين كإصلاح الطرق والقنوات وحفظ الأمن وتقديم القروض الى غير ذلك، وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته فقال: " اعلم أن العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذا من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها انقبضت ايديهم عن السعي في ذلك"[1]، وأضاف ابن أبي الضيف قائلا: "أن غالب أهل الفلاحة لا رزق لهم منها ورأس مالهم فيها آلات علاجها كالدواب ونحوها، فإذا وقع الجدب وطولبوا بمغرمها اضطروا الى بيع الدواب والآلات فتبقى المزارع لرعي السوائم ومبيت الوحوش".[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الحياة السياسية في الدولة الزيانية عرفت اضطرابا تميزت بين الاستقرار وعدم الاستقرار فالحصارات المتتالية التي كانت الدولة الزيانية تعاني منها، كان وقعه سلبي على المجتمع الزياني بصورة عامة وعلى تلك

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ج2، ص286.

[2]- عبد الكريم يوسف جودت، المرجع السابق، ص28

الفئات التي كانت تشتغل بالزراعة بصورة خاصة، فالاضطراب السياسي كان له الوقع السلبي على الجانب الزراعي، لأن بالاستقرار والأمن يستقيم حال الزراعة، وبالصراع والتخريب تنهب المحاصيل الزراعية، ممّا يكون له تأثير سلبي في أوساط المجتمع الزياني نتيجة للوضع الذي آلت إليه الزراعة، وما نتج عنه من قلة للمنتوجات وغلاء للأسعار، وظهور المجاعة، وما يمكن استنتاجه من خلال هذا هو: أن هناك علاقة تكامل بين الأوضاع السياسية والاقتصادية.

3- العوامل البشرية:

إن تدهور الإنتاج الزراعي بسبب قلة المزارعين، ممّا لجأ بعض المزارعين الى مهنة الرعي بسبب قلة اليد العاملة،[1] وكان للإنسان دور في تدني مستوى خصوبة التربة بفعل الاستغلال الغير عقلاني لها، وهو ما يؤدي إلى إجهاد التربة، كما يمكنه المحافظة على استمرارية خصوبتها عن طريق الاستغلال العقلاني واستعمال المواد المخصبة لتعويض ما فقدته التربة من مواد عضوية،[2] ولكن كان ينبغي على الفلاح إراحة الأرض وذلك ببذر أقسام منها وترك أقسام أخرى تستريح،[3] والتربة مرتبطة بإشكاليات علمية أثيرت علماء الزراعة تتمثل في أثر المتغيرات المناخية على التربة،

---

[1]- عبد الله العروي، المصدر السابق، ج2، ص223.

[2]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص237.

[3]- محمد حسن، أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن6هـ/12م إلى القرن 9هـ/15م، مقال في كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، تحت إشراف حسن حافظي العلوي، منشورات عكاظ، 2011، ص270.

وانعكاسات الجوائح المفاجئة والكوارث الطبيعية كالسيول وفيضانات الأنهار على التربة، إضافة إلى دور العامل البشري في إفساد التربة.[1]

وتتمثل العوامل البشرية التي كانت تؤدي الى تعرية التربة في حرث الأراضي الزراعية على السفوح الجبلية بحيث تتجه خطوط الحرث مع اتجاه الانحدار ممّا يؤدي الى انجراف التربة نحو الأسفل،[2] وازالة الغطاء النباتي الطبيعي سواء كانت غابات أو حشائش بدون أي سبب من الأسباب ممّا يجعلها أكثر سهولة تعرية التربة، وخاصة بهبوب الرياح الشديدة أو سقوط الأمطار الغزيرة التّي تزيد من خطورة فيضانات الأنهار.[3]

ويمكن القول أن الجوائح التي أصابت المحاصيل الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) كان لها أثر بالغ الأهمية في انخفاض المردود الزراعي نتيجة مجموعة من العوامل سواء كانت طبيعية متمثلة في الجفاف والفيضانات وغيرها، وأخرى بشرية كان للإنسان له دورا هما في تدني خصوبة أرضها، وعوامل أخرى سياسية بسبب سياسة الدولة في المبالغة في الضرائب التي فرضها بعض السلاطين على المُزارع، والاضطرابات التّي كانت تؤدي الى خسائر جسيمة في المحاصيل الزراعية، والحروب الطاحنة التي شهدها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) التّي ساهمت في تدني الحياة الزراعية.

---

[1]- ابراهيم القادري بوتشيش، عبد الهادي البياض، التربة: آفاتها، تقنيات علاجها وتدبير استغلالها في ضوء الأدبيات الفلاحية الأندلسية(القرن5هـ/11م)، ص221.

[2]- محمد خميس الزوكه، المرجع السابق، ص119.

[3]- المرجع نفسه، ص119.

الفصـــــل الرابع:

المنتوجات الزراعية والحيوانية وعلاقتها بالجانب الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

المبحث الأول: أهم المحاصيل الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م).

المبحث الثاني: الانتاج الحيواني وعلاقته بالجانب الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م).

إن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط هي انعكاس لظروف البيئة الطبيعية، وتفاعل الإنسان مع تلك البيئة لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾[1].

وتعد الزّراعة في المغرب الأوسط من أهم النشاطات التي اعتمدت عليها سياسة الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م) في دعم اقتصادها وتلبية حاجاتها، وتحقيق الأمن الغذائي لسكانها، وأشار صاحب كتاب الاستبصار خلال وصفه لمدن المغرب الأوسط في قوله: "وللمغرب الأوسط مدن كثيرة وهي كثيرة الخصب والزرع، كثيرة الغنم والماشية، وطيبة المراعي"[2].

وكانت الزّراعة الحرفة الأساسية لسُكان المدينة وبواديها نظرا للظروف الطبيعية والبشرية المساعدة، ويقتصر النشاط الزّراعي على الإنتاج النباتي،[3] ولكن أدرجنا عنصر الحيوان في الزّراعة في هذا الفصل لعلاقته المتكاملة بالقطاع الزّراعي.

وتميزت الدولة الزيانية بمنتوجات زراعية كثيرة ومتنوعة، ولم تقتصر على نوع معيّن، بل شملت أنواعا مختلفة، وساعدت الظروف المناخية السائدة في المغرب الأوسط ايجابيا على سكانها ممّا دفعهم إلى ممارسة حرفة الزّراعة كحرفة رئيسية،[4] وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أهم المنتوجات الزّراعية التي شهدها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

---

[1]- سورة الأعراف، الأية 10.

[2]- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص179.

[3]- الهوارية بطيب، الوضع الإقتصادي لمدينة ندرومة في عهد بني زيان، التراث العلمي لمدينة ندرومة ونواحيها، جمع وإعداد عز الدين ميدون، دار السبيل للنشر والتوزيع، وزراة الثقافة، دون تاريخ طبع، ص122.

[4]- منصورية قدور، ندرومة دراسة تاريخية وحضارية بين القرن السابع والعاشر الهجرية(633-962هـ/1236-1554م)، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012م، ص40.

المبحث الأول: أهم المحاصيل الزراعية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

كان النشاط الزّراعي في الدولة الزيانية قائم على شكلين هما:

الشكل الأول: يتمثّل في الزّراعة الفصلية الغير الدائمة التي عمل بها القبائل الرحالة، وهي التي لا تستقر لكي تواصل الاعتناء بالأرض.[1]

وأما الشكل الثاني: فيتمثل في الزراعة المستقرة والدائمة، وكان يقوم بها جل السكان عبر السهول التي يتوفر عليها المغرب الأوسط.[2]

وإنّ رفاهية الشعوب مرهون بقدر منتوجها الزّراعي، فإن كان وفيرا ازدهرت البلاد وعاش أهلها في عيش رغيد، وتعد الدولة الزيانية زراعية بطبيعة أرضها، وتجارية لمكانة موقعها، وصناعية لتلاقح سكانها بالجاليات الأندلسية.[3]

وشهدت بلاد المغرب الأسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) إنتاج زراعي وفير ومتنوع، تنوع بتنوع تضاريسها وتنوع تربتها، لوقوع تلمسان طبيعيا ضمن المغرب الأوسط الذي قال عنه ابن سعيد المغربي: "ومن حد قسنطينة إلى بجاية مجالات رياح، ومن غربي بجاية إلى تلمسان مجالات رحيبه"،[4] وقد وصفها صاحب الاستبصار في قوله: "أن بلاد المغرب الأوسط بها بساتين كثيرة فيها جميع

---

[1]- محمد مكيوي، الأوضاع السياسية والثقافية للدولة العبد الوادية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول(633-737هـ/1236-1337م)، رسالة ماجستير في الثقافةالشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2000-2001م، ص24.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

[3]- عبد الله شريط ومبارك الميلي، الجزائر في مرأة التاريخ، ص106. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج02، ص377.

[4]- ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982م، ص145.

الثمار"[1]، ووصفها الإصطخري قائلا: "أنّها مدينة خصبة واسعة البرية والزروع والمياه"[2].

1-2- أنواع المحاصيل:

اعتنى ملوك بني زيان بإنشاء البساتين حول قصورهم، وأحدث السكان الأجنّة بمنتزهاتهم حول العاصمة الزيانية، وأقبل سكان الأرياف على الزّراعة واعتنوا بأمرها، فارتقت وتقدمت على الرّغم من عدم الاستقرار وتعدد الثورات في بعض الأحيان.

وكانت زراعة القمح والشعير هي الغالبة على الأنواع الأخرى التي كان ينتجها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، ويلي ذلك الزيتون ثم التين والرمان،[3] ومن أنواع المحاصيل التي شهدها المغرب الاوسط عامة والدولة الزيانية خاصة، هي زراعة الحبوب و الفواكه والخضر وغراسة الأشجار وتربية المواشي.

أ- زراعة الحبوب:

تميزت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بإنتاج وفير للقمح والشعير والحمص والفول والعدس والجلبان بالدرجة الأولى، كما أنّها عرفت زراعة القطن والكتان وقصب السكر، وسائل الحبوب والفواكه.[4]

وتعتبر الحبوب من أكثر المزروعات سيادة لكونّها المزروع الغذائي الرئيسي سواء بالنسبة للمجتمع الزياني أو تلك الحيوانات التي كانت تستخدم في القطاع الزراعي،[5] وكانت زراعة الحبوب هي السائدة لكونها لا تحتاج إلى أمطار غزيرة ولا

[1]- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص178.

[2]- الإصطخري، المصدر السابق، ص39. أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص76، النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص88. الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص100.

[3]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص10.

[4]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج02، ص387

[5]- منصورية قدور، المرجع السابق، ص39.

تتطلب لأعمال الرّي، ولا لأعمال شاقة وهو الأمر الذي سهل من زراعتها،[1] في كلّ مكان، بالإضافة إلى إمكانية تخزينها،[2] وكان انتاج الحبوب يرتكز على السهول الموجودة في أسفلها،[3] وقال البكري في وصفه: "غربيها وشماليها بسائط طيّبة"[4]، واضاف الحميري في قوله: "ولها بسائط خصبة"[5].

ب- القمح والشعير:

كانت أراضي المغرب الأسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تنتج الكثير من الحبوب المتمثلة في القمح والشعير، وهذا ما مكنّها من تصدير كميات معتبرة منه، واستطاعت أن تمد أهل غرناطة كل سنة بما يحتاجون من الزرع والخيول.[6]

ويعد القمح والشعير الذي كان يزرع في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) من أجود الأنواع الذي كان يخزن بأماكن عديدة، وكان يبقى أحيانا في مخازنها لستة سنوات ثم يستخرج بعد ذلك وينبت،[7] وقد تحدث الإدريسي عن القمح والشعير في مناطق السهول المرتفعة حين ذكر قسنطينة بأنّ حنطتها تخزن في المطامير مائة عام، وأنّه يوجد بها مطمورتان او ثلاثة أو اربع في كل دار،[8] وكثرة المطامير تدلنا على كثرة القمح والشعير بالمنطقة.

---

[1]- عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص39.

[2]- الحسن الوزان، ج2، المرجع السابق، ص12.

[3]- منصورية قدور، المرجع السابق، ص39.

[4]- أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص80.

[5]- عبد المنعم الحميري، المصدر السابق، ص 576.

[6]- لخضر عبدلي، الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في عهد بني زيان(633-962هـ/1236-1554م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي، كلية الاداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2004-2005م ، ص52.

[7]- أبو العباس أحمد القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150.

[8]- أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، الطبقات، ج2، ص239. عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص39.

وكثرت زراعة الحنطة في أرياف المغرب الأوسط خاصة في الاراضي السهلية، وكانت تزرع أيضا في الأراضي الغليظة الحنطة والذرة والعدس،[1] وكان يزرع أيضا في الأراضي الرقيقة والدسمة،[2] وكانت زراعة القمح تتطلب مساحات زراعية واسعة وظروف مناخية ملائمة، حيث تكون زراعته في منتصف شهر سبتمبر إلى شهر جانفي، وما زرع في ديسمبر يحصد في أفريل يكون أسمى وأجود، وما يزرع في ديسمبر يحصد في ماي.[3]

واكتست الحبوب أهمية بالغة لكونها سهلة التحويل إلى دقيق الذي يعد الغذاء الأساسي لسكان المغرب الأوسط عامة، وسكان الأرياف بصورة خاصة،[4] وكانت تزرع الحبوب لسهولتها، ولكونها لا تحتاج إلى عناية كبيرة، ومن بين أهم المناطق التي كانت تنتج القمح هي سهل " تسالة"[5] الذي كان وحده كافي لتزويد تلمسان بما تحتاجه تحتاجه من الحبوب.[6]

ولعلّ من بين أصناف الحبوب الأخرى نذكر: الشّعير وأجوده الأبيض الصافي الرزين الملون الحديث، وكانت الحبوب تخزن في المطامير والغرف، واعتمد بعض أهل البادية على تخزين الحبوب تحت الأرض بطريقة جماعية، حتّى كان يصعب التفرقة أحيانا بين المطمورة والأخرى.[7]

---

[1]- نوال بلمداني، النشاط الفلاحي والرعوي بالمغرب الأوسط، المرجع السابق، ص05.

[2]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص225.

[3]- المرجع نفسه، ص225

[4]- يوسف نكادي، المرجع السابق، ص260. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص225

[5]- تسالة: مدينة عريقة بناها الأفارقة في سهل كبير يمتد على مسافة 20 ميلا، وهو سهل قريب من ولاية سيدي بلعباس، وهو سهل خصيب ينتج الكثير من الحبوب. الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25.

[6]- المصدر نفسه، ج02، ص25. مرمول كربخال، المصدر السابق، ص325.

[7]- محمد حسن، أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن(6-9هـ/12-15م)، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، المرجان، عين الذياب، أنفا، الدار البيضاء، منشورات عكاظ، 2011، ص272.

وهذا ما يفيدنا على الكميات المعتبرة التي كانت تخزن في المطامير، والتي كان يعتمد عليها الفلاح الزياني لتخزينها لوقت الضرورة.

2-2 التوزيع الجغرافي للحبوب في أهم مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

عرفت مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) انتاج معتبر للحبوب، ولعل من أهم المدن: مدينة تلمسان التي وصفها الحسن الوزان في قوله: "وفي خارج تلمسان ممتلكات هائلة، فيها دور جميلة للغاية ينعم المدنيون بسكانها في الصيف، حيث الكروم المعروشة الممتازة تنتج أعنابا من كل لون، طيبة المذاق جدا، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أرى لها مثيلا في جهة أخرى، والتين الشديد الحلاوة، وهو أسود غليظ طويل جدا، يُجفف ليأكل في الشتاء والخوخ والجوز واللوز والبطيخ والخيار وغيرها من الفواكه المختلفة"[1].

وتميزت مدينة مازونة بخصوبة أرضها وجودة غلتها،[2] وهذا ما أكده الشريف الإدريسي في قوله: "وهي من أحسن البلاد صفة"،[3] وامتازت جزائر بني مزغنة بالحنطة بالحنطة والشعير ذات النوعية الجيدة،[4] وكانت مدينة شرشال تنتج بما يزيد عن حاجتها،[5] وتحتوي مدينة تنس على مزراع متنوعة كثيرة الزّرع، وهي رخيصة الأسعار، وبها سائر الحبوب، ومنها الحنطة.[6]

وقام الحسن الوزان بفحص سهل تسَّلَة في وصفه: "سهل كبير يمتد على مسافة نحو عشرين ميلاً وينبت قمحا جيدا جميل اللون غليظ الحب، يمكنه وحده أن يزود

1- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص20

2- المصدر نفسه، ج2، ص36.

3- الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص172. الحميري، المصدر السابق، ص 522.

4- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص34، 36.

5- عبد المنعم الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص340.

6- الشريف الإدريسي، المغرب العربي، المصدر السابق، ص ص 104-105. الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص36.

تلمسان بما تحتاجه من الحبوب"[1]، وحتى سفوح الجبال كانت تستغل هي الأخرى في إنتاج الحبوب غير أنّها تميزت بقلة الإنتاج، واشتهرت منطقة تيهرت بزراعة الحبوب لكثرة مياهها وبرودة مناخها وخصوبة أرضها الصالحة للزّراعة، وأمّا بخصوص حوض منطقة شلف فتميز بإنتاج الكثير من المحاصيل الزّراعية ولعلّ من أهمها: القمح والشعير والحنطة.[2]

وكانت المناطق الممتدة ما بين هنين وتلمسان هي الأخرى تنتج كميات كبيرة من الثمار ولعل من بينها "الكرز والمشمش والتفاح والأجاص والخوخ والتين والزيتون"[3].

وقام الحسن الوزان بقياس سهل متيجة قرب مدينة الجزائر مع وصف نوعية إنتاجه من القمح قائلا: "وفي الضواحي سهول جميلة جدا، لا سيما سهل متيجة الذي يبلغ طوله حوالي خمسة وأربعين ميلا وعرضه ستة وثلاثين ميلا ينبث القمح الجيد"،[4] ويضيف قائلا: "ويحيط بمدينة الجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه، ويمر قرب المدينة من الجهة الشرقية نهر نصبت عليه طاحونات ويزود السكان بالماء الشروب وأغراض أخرى"،[5] من بينها ريّ الأراضي الزّراعية الشاسعة.

ومن بين المدن أيضا مدينة برشك التي تتوفر على مزارع كثيرة فيها الشعير والفواكه والحنطة الكثيرة،[6] ومدينة المسيلة التي اشتهرت بزراعة القطن والقمح والشعير،[7] ومدينة بونة التي كانت تنتج الكثير من الشعير،[8] وغيرها من المدن.

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق،ج2، ص25

[2]- مختار حساني، الأحوال الاقتصادية والثقافية، المرجع السابق، ج2، ص27.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق،ج2، ص16

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص37.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص37.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص33. عبد المنعم الحميري، الروض، المصدر السابق، ص340. مارمول كربخال، المصدر الصابق، ج2، ص355.

[7]- الشريف الادريسي، المغرب العربي، المصدر السابق، ص108.

[8]- عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص39.

أ- الفواكه والخضر:

تميزت مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بانتاج الكثير من الفواكه والخضر ولعل من أهمها نذكر ما يلي:

ب- الزيتون والتين:

ازدهرت غراسة الأشجار المثمرة نظرا للعناية والاهتمام الذي حظيت به من قبل سكان المغرب الأوسط، وكان السكان يهتمون بالبساتين ويغرسون فيها أنواعا مختلفة من الفواكه،[1] ومن بين هذه الأشجار المثمرة، شجرة الزيتون المباركة، إذ نزل ذكرها في كتاب الله تعالى لقوله:﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٣٥﴾[2]، وتعتبر أشجار الزيتون من الأشجار الضرورية المتعددة الفوائد، فإنّ الحبَّ يصير ويستعمل طعاما ويدخل زيته في استعمالات عديدة، كتحضير الطعام والإضاءة والعلاج،[3] وغيرها.

وأشار الونشريسي للزيتون في نازلتين، أشار من خلالهما الى من اشترى زيتونة ليقطع أعوادها فتوانى في القطع حتى أثمر الثمر"[4] وأشار في النازلة الثانية إلى الاستئجار على جمع الزيتون بجزء منه"[5]، وهذا ما يدلنا على توفر هذا المنتوج في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

---

[1]- أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص80، الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص190، عبد المنعم الحميري، المصدر السابق، ص576.

[2]- سورة النور، الآية35.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص47.

[4]- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص279.

[5]- المصدر نفسه، ج6، ص325.

وهناك إشارات أخرى أشارت إلى وجود الزيت في مدينة تيهرت، التّي كانت تتوفر على أشجار الزيتون، واشتهرت مدينة مقرة على أجود أنواع الزيوت وأطيبها، وتميزت مدينة بسكرة أيضا بكثرة النخيل والزيتون، وتركز الإنتاج الأهم منه في جبال كتامة التي اشتهرت بزراعته،[1] ومن المنتجات الأخرى التي كانت تنتجها المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) الرومان والأجاص والتين الذي كان يجفف ليأكل في فصل الشتاء والخوخ واللوز.[2]

وازدهرت غراسة أشجار الفواكه في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) نظرا للعناية التّي حظيت بها، حيث اعتنى السكان بالبساتين وغرسوا فيها أنواعا كثيرة من الفواكه،[3] وكانت منطقة تلمسان تحتوي على الأعناب المختلفة الألوان ذات النكهة الطيبة، والكرز الذي كان يتوفر بكثرة، إضافة الى الكروم وأنواعا أخرى من الثمار، وكانت مدينة هنين كثيرة الفواكه والزروع، ومن فواكهها الرومان والتين والزيتون،[4] ووصفها الحسن الوزان بأنّها تنتج أعنابا من كل الألوان ذات نكهة رائعة وكرزا من كل نوع، وتينا شديد الحلاوة أسود اللون كبير الحجم طويلا جدا يجفف ليؤكل في الشتاء.[5]

ولم تكتفي مدن المغرب الأوسط بالحبوب فقط بل تعدت ذلك وكثرت بها البساتين التي تنوعت اشجارها وثمارها وقد ذكر ابن حوقل النصيبي بونة بها فواكه وبساتين قريبة وأكثر فواكهها من باديتها،[6] ووهران على واد عليه بساتين وأجنّة كثيرة

---

[1]- عبد الغني حروز، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م، ص129.

[2]- أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى، المصدر السابق، ج5، ص212.

[3]- مختار حساني، المرجع السابق، ص221.

[4]- يحى ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص198.

[5] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص397.

[6]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابيق، ص77.

فيها جميع الفواكه، وأشار البكري: أنها ذات مياه سابحة وأرحاء ماء وبساتين،[1] ويصفها الادريسي انها كثيرة البساتين والثمار،[2] وبمدينة تنس فواكه من كل طريف،[3] ومدينة دلس التي يوجد بها من الفواكه ما لا يوجد بغيرها.[4]

وأشارت العديد من النوازل الفقهية إلى مسائل كراء مزارع الخضر والفواكه، ووفرة محصول العنب والبلوط والجوز واللوز والبصل واللفت والجلبان وإلى كيفية القسمة،[5] وهذا ما يشير الى المنتجات المختلفة والمتنوعة التي حظيت بها مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) .

ت- العنب:

كانت زراعة الكروم في بلاد المغرب الاوسط خلال العهد الزاياني(633-962هـ/1235-1554م) واسعة الإنتشار، واشتهرت مدينة برشك بإنتاج كميات وفيرة من العنب،[6] وأشار ابن حوقل أن بني "واريفن"[7] لها كروم وسوان كثيرة على نهر شلف،[8] وكان بالمسيلة كروم وأجنة كثيرة تزيد كفايتهم وحاجتهم وهناك مدن أخرى ذكرها الادريسي الذي أشار إلى وجود العنب بتلمسان،[9] وعرفت عاصمة الدولة الزيانية

---

[1]- أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص70. النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78.

[2]- الشريف الإدريسي، المصدر السابق، ص105. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص133-134.

[3]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص77

[4]- الشريف الادريسي، المصدر السابق، ص168.

[5]- أبو زكريا يحى بن موسى بن عيسى بن يحى المغيلي المازوني(ت883-1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: بركات اسماعيل، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010م، ص45.

[6]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص78.

[7]- واريفن: هي قرية أزلية كبيرة على نهر شلف لها كروم وجنات ذوات سوان يزرعون عليها البصل الحناء والكمون. ابن حوقل، المصدر السابق، ص69. البكري، المصدر السابق، ص69. الادريسي، المصدر السابق ، ص154.

[8]- الشريف الادريسي، المصدرالسابق، ص69.

[9]- المصدر نفسه، ص159.

الزيانية بموقعها الجبلي الذي تنحدر منه مياه الأنهار وبمناظرها الطبيعية الخلابة وبساتينها،[1] وقال عنها ابن سعيد المغربي: "والأندلسيون يقولون كأنّها من مدن الأندلس الأندلس لمياهها وبساتينها"[2]، وتميزت بوفرة إنتاجها حتى قال عنها العبدري: "والدائر بالبلد كله مغروس بالكروم وأنواع الثمار"،[3] وذكر صاحب الاستبصار ان بمدينة جيجل جيجل عنب كثير،[4] فالمساحة الزراعة للدولة الزيانية كانت شاسعة وإنتاجها كان وفيرا، وفيرا، ممّا جعلها محل أطماع جيرانها المرينيين والحفصيين.[5]

ث- الخضر:

تعد الخضروات من المزروعات التي حضيت باهتمام بالغ في مدن المغرب الأوسط نظرا لأهميتها البالغة في تغذية أفراد المجتمع الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وتحدثت كتب الجغرافيا والرحالات عن الفواكه والثمار لكنها لم تولي اهمية بالغة للخضروات بالرّغم من أهميتها الغذائية.[6]

ولكن كتب النوازل اوردت بعض المسائل حول بعض الخضروات وعن حكم بيعها في الأحواض كاللفت والبصل،[7] ورد أيضا عن بيع زريعة البصل،[8] وعن الفول،[9] الفول،[9] وهذا ما يؤكد لنا أن الخضروات كانت منتشرة في بلاد المغرب الأوسط خلال

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص17

[2]- ابن سعيد المغربي، الجغرافيا،المصدر السابق، ص140.

[3]- العبدري أبو عبد الله محمد بن محمد، رحلة العبدري، تحقيق: علي إبراهيم كروي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1999م، ص 49.

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار، ص128.

[5]- مصطفى علوي، الأحوال الإقتصادية للمغرب الأوسط من خلال كتابات الرحالة والجغرافين المغاربة مابين القرنين(7-9هـ/1315م)، دورية كان التاريخية، العدد 14، ديسمبر 2011م، ص88.

[6]- يوسف نكادي ، المرجع السابق، ص273. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص228.

[7]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص90.

[8]- المصدر نفسه، ج5، ص57.

[9]- المصدر نفسه، ج6، ص44.

العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وكانت تباع في الأسواق ولم تكن مخصصة للاستهلاك فقط.

وتتوفر أغلب المناطق التابعة للدولة الزيانية على ضفاف أنهارها على أنواع مختلفة من الخضر كالجزر والفاصولياء، والكرنب والخيار والقثاء واللفت، والباذنجال والبصل والفول وقصب السكر،[1] ومدينة وهران التّي تعد إحدى مدن المغرب الأوسط ذات حبوب عديدة وفواكه وخضر جديدة،[2] إضافة إلى الفول والكرنب والبطيخ.[3]

وكان سكان ندرومة يزرعون بساتنهم بالفول، والكرنب والخص واللفت والخيار وغيرها من أصناف الخضر وخاصة على ضفاف الأودية، فلا تخلو منها بقعة من بقاعها، وهي تعمر الأسواق في كل فصول السنة.[4]

ج- **النخيل:**

اهتم سكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بزراعة النخيل وجني ثماره، وتعتبر مدينة بسكرة من أهم المدن التي كانت تنتج كميات كبيرة منه، وهي تعرف ببلدان النخيل وأن أكثر ثمارها التمر،[5] وهي موجودة بكثرة في المناطق الصحراوية جنوب المغرب الأوسط، واشتهرت واحة ورجلان بزراعة النخيل، كما كانت تزرع بها الحبوب كالحنطة وغيرها من الزروع رغم قساوة الطبيعة، إلاّ انّ سكانها عملوا على تجاوز تلك العقابت وقاموا بحفر الآبار وبناء القرى وجعلوها جنّة فوق الأرض،[6] ومن أهم أقاليمها: إقليم توات بالمغرب الأوسط الذي وصفه ابن بطوطة بطوطة من خلال رحلته الى مدن المغرب الأوسط بأنّه متنوع وكثير التمور، ورخيص

---

[1]- أبو العباس أحمد القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص118. مختار حساني، المرجع السابق، ص224.

[2]- امحمد شريط، المرجع السابق، ص382.

[3]- محمد مكيوي، المرجع السابق، ص24.

[4]- منصورية قدور، المرجع السابق، ص40.

[5]- مؤلف مجهول، الإستبصار، ص173. عبد الغني حروز، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م، ص128.

[6]- مؤلف مجهول، الإستبصار، ص229، 141.

الأسعار،[1] وقال عنه عبد الرحمن بن خلدون: "به جنات من النخيل والأعناب وسائر الفواكه، وفيه قصور متعددة تناهز المائتين آخذة من المشرق إلى المغرب وآخرها من جانب المشرق يسمى تمنطيت"[2].

2-3 المحاصيل الزراعية الأخرى الموجودة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

أ- حب الملوك:

اشتهرت مدينة قسنطينة بإنتاج حب الملوك، وهذا ما أشار إليه ابن حوقل النصيبي من خلال وصفه لها بقوله: "أن بها جميع الفواكه كاللوز والجرز والكروم، ويطلق الجرز في الشرق على هذه الفاكهة"،[3] وامتدت زراعته خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) وبعده، وكانت مدينة هنين القريبة من مدينة تلمسان تنتج كميات وفيرة منه.[4]

ب- الجوز:

عرفت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) انتاج الجوز، وكان في جبل تلمسان شجر الجوز، واشتهرت مدينة مستغانم بكثرة الجوز بها، ومدينة سطيف كان بها الجوز الكثير، ومنها ما يحمل إلى سائر البلاد، ووصف الشريف الإدريسي جوزها بأنّه بالغ الطيب وحسن ويباع رخيصا،[5] وتميزت مدينتي

---

[1]- محمد بن عبد الله ابن بطوطة، المصدر السابق، ص706. عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، مج1، ص ص79-80.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص ص76 -77.

[3]- عبد الغني حروز، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م، ص128.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص15-16.

[5]- عبد الغني حروز، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م، ص128.

تلمسان ونقاوس بالجوز الذي كان على كثرته،[1] كما كانت مدينة مليانة تتوفر على كميات كبيرة منه.[2]

ت- الرمان:

كان الرمان من أهم المنتوجات المنتشرة في مدن المغرب الأوسط، وكانت مدينة تلمسان تشتهر برمانها الكثير،[3] إضافة الى المدن المجاورة لعاصمة الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م).

ث- المشمش:

كانت مدن المغرب الأوسط خلال العصر الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تنتج كميات وفيرة من المشمش، ومن بين أهم المدن التي اشتهرت بزراعته: مدينة تلمسان التي وصف مشمشها أنه يقارب مشمش دمشق من حيث جودته،[4] كما أنّ مدينة هنين تتوفر على كميات وفيرة منه.[5]

ج- السفرجل:

تميزت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بإنتاج كميات معتبرة من السفرجل ذو الجودة العالية، وأشاد بذلك الكثير من الرحالة إلى مدينة تاهرت التي تتوفر على سفرجل ناعم وحسن وطيب الطعم والرائحة،[6] واشتهرت مدينة المسيلة بإنتاجه إضافة إلى مدينة شرشال التي تميز سفرجلها بكبر

---

[1]- مؤلف مجهول، الإستبصار، ص176، 172.

[2]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص359.

[3]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص86.

[4]- أبو العباس القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص145.

[5]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص15.

[6]- مؤلف مجهول، الإستبصار، ص178.

حجمه،[1] وتتوفر مدينة تنس على السفرجل الطيب،[2] وقد سماه ابن حوقل بـ: "بالسفرجل المعنق".[3]

ح- التفاح:

عرفت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) زراعة الكثير من أشجار التفاح، واشتهرت العديد من المدن بإنتاجه، ولعل من بين هاته المدن نذكر مدينة ميلة التي يكثر بها التفاح،[4] ومدينة تلمسان التي تتوفر على كميات وفيرة منه،[5] كما عرفت مدينة هنين بإنتاج وفير منه.[6]

خ- السمسم:

تركزت زراعته على ضفاف وادي الشلف، وهذا دليل على إمكانية زراعته في مناطق أخرى من بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

د- الإجاص:

عرفت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني زراعة الكثير من أشجاره، وارتكزت زراعته في مناطق عديدة من مدن المغرب الأوسط، ولعل من بين أهم المدن مدينة

---

[1]- عبد المنعم الحميري، المصدر السابق، ص223. جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص43-45. عبد الغني حروز، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م، ص128.

[2]- عبد المنعم الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص138.

[3]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص85.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص15-16.

[5]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص60.

تلمسان ذات الخيرات الكثيرة والأجاص الكبير الحسن المنظر والمتناهي في الطيب،[1] وعُرفت مدينتي هنين وميلة بإنتاج كميات وفيرة منه.[2]

ذ- الليمون والبرتقال(الحمضيات):

انتقلت زراعتها من الهند إلى العراق بعد القرن(4هـ/10م)، ثم إلى انحاء الدولة الإسلامية، وقد شُوهد البرتقال سنة970م في صقلية وجنوب المغرب، ووصل الأندلس نهاية القرن العاشر الميلادي، ويظهر من تأخر انتقاله أن زراعته لم تكن واسعة الانتشار في تلك الفترة،[3] وامتازت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بزراعة الكثير من أشجار الحوامض، ولعل من بين المدن مدينة مليانة التي تعطي ثمارا جيدة، تباع في سوق تنس وغيرها من المدن، وبها أحسن ما في بلاد البربر منه،[4] وتتوفر مدينة وهران بجبل أغبال على فواكه كثيرة منها الليمون الليمون الحلو والحامض والبرتقال.[5]

ر-الخوخ والتوت:

عرفت مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) مدينة هنين انتاج كميات كبيرة من الخوخ،[6] وشهدت مدينة تلمسان وجود كميات كبيرة منه،[7] واهتم اهل شرشال بغراسة اشجار التوت الذي كان من أهم مواردهم.[8]

---

[1]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 15، 16، 60.

[3]- جودة عبد الكريم، المرجع السابق، ص53.

[4]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص ص359-360.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص ص352-353.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص15-16.

[7]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[8]- المصدر نفسه، ج2، ص356.

ز- البرقوق:

ورد ذكره عند ابن ابي زرع الفاسي وعند ابن بصال، وهذا ما يدل على أنّ زراعته في بلاد المغرب الإسلامي، وتعود تسميتة الى اصل يوناني "بركوكا" وفي اللاتنية "بريكوك" ومنها انتقلت الى اللغة الأرامية "برقوقيا"، ثم إلى اللغة العربية "برقوق"،[1] وكانت تلمسان من بين أهم المدن التي اشتهرت بغراسته في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).[2]

2-4 النباتات الأخرى المنتشرة المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م):

عرفت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني وجود الكثير من النباتات الزراعية البريّة التي كانت تستعمل في مجالات مختلفة ولعل من أهمها نذكر ما يلي:

الغابات:

كانت الغابات تستعتمل في أنواع مختلفة مثل السرو والسنوبر والبلوط والعرعار، والبطم والدردار والزيتون والخروب والضرو،[3] ولعل الاهتمام بالغابات ناتج عن تلك الطلبات المتزايدة على الخشب، الذي كان يدخل ضمن صناعات عديدة خاصة الخشبية منها، وصنع الفحم للوقود،[4] بالإضافة إلى نباتات أخرى ونميز منها نوعين:

أ- النباتات الزراعية الصناعية:

والمقصود بها أنوع المنتوجات التي تستعمل في صناعة بعض البضائع كالكتان والقطن اللذان يخضعان الى عملية التحويل من أجل الحصول على الأقمشة

---

[1]- ابن ابي زرع الفاسي، الروض القرطاس، المصدر السابق، ص23. عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص44.

[2]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص185.

[3]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص42.

[4]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص196.

والمنسوجات، وكانت زراعتهما منتشرة في العديد من مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وكات تستعمل في صناعة الملابس والأنسجة،[1] إضافة غلى الورود التي تستخلص منها مواد معطرة تستعمل في الزينة، إضافة إلى أعشاب تستعمل في الزينة والتطبيب كالحنة وغيرها.[2]

ب- القطن:

يعد القطن من المحاصيل الزّراعية الهامة، أصله من الهند انتقلت زراعته إلى المغرب الأوسط عن طريق المشرق نظرا لأهميته في صناعة النسيج،[3] وكانت تتم زراعة في عدة مدن من مدن المغرب الأوسط ولعل من بينها مستغانم ومازونة،[4] ويوجد أيضا بطبنة حيث وصفها الحميري في قوله: "طبنة أعظم بلاد الزاب كثيرة المياه والبساتين والزروع والقطن"،[5] ويوجد بالمسيلة أيضا، وهذا ما نستنتجه من خلال قول البكري: "ويجود عندهم القطن"،[6] كما اشتهرت ندرومة بإنتاج القطن والكتان.[7]

وأشارت كتب النوازل الى محصول القطن، حيث ذكرت إحدى مسائل الكراء: "سئل شيخنا أبو الفضل العقباني عن رجل اشترى أرضا لزراعة القطن،[8] وقد أشار الحسن الوزان أيضا بتوفر المطاحن على مستوى ضفتي نصر الصَّفصيف، وفي

---

[1]- مبارك الميلي، المرجع السابق،ج2، ص76. فطيمة مطهري، المرجع السابق، ص152.

[2]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص236.

[3]- مختار حساني، المرجع السابق، ص224.

[4]- أحمد بحري، حاضرة مازونة-دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث(1500-1900)، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران-الجزائر، 2012-2013، ص153.

[5]- محمد بن عبد المنعم الحميري، المصدر السابق، ص387.

[6]- أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص59. ابن حوقل، المصدر السابق، ص85.

[7]- منصورية قدور، المرجع السابق، ص40.

[8]- أبو زكريا يحى بن موسى بن عيسى بن يحى المغيلي المازوني(ت883-1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: بركات اسماعيل، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010م، ص44.

جنوب مدينة تلمسان على رأس القلعة، وأن مدينتي ندرومة ومستغانم قد اشتهرتا بإنتاج محصول القطن.[1]

ت- الكتان:

كانت زراعته واسعة في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، ويعد من النباتات النسيجية حيث كان يزرع بمدينة بونة،[2] إضافة إلى مدينة طبنة فهم يزرعون الكتان،[3] ومدينة تاهرت وعلى وادي شلف وناحية برشك،[4] واشتهر أهل مدينة مقرة أيضا بكثرة بزراعة القطن.[5]وأن امرأة أخذت صوفا وكتانا لتغزله بأجرة، وادعت أنه ضاع منها أو سرق.[6]

ت- النباتات الطبية:

وهي تلك النباتات التي كانت تنمو في أنحاء المغرب الأوسط في الجبال والغابات والأحراش، وكان العشابون يجمعونها ويبيعونها في سوق الأعشاب والعطارة لمن ينشدون الشفاء.[7]

وعرفت بلاد المغرب الأوسط نمو الكثير من النباتات التي كانت تستعمل لأغراض طبية، منها جوز مائل وشجرة المرقد عند عامة المغرب والأندلس ويستعمل مخدرا ومسكنا ومسكرا، كما توجد نباتات قاتلة مثل خمالاون مالس التي تستعمل في قتل

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص20.

[2]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص77.

[3]- المصد نفسه، ص85.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص401.

[5]- عبد الغني حروز، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م، ص129.

[6]- أبو زكريا يحى بن موسى بن عيسى بن يحى المغيلي المازوني(ت883-1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص44.

[7]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص188.

الحيوانات المتوحشة، إضافة إلى شرس يدعى "شوكة مغلية"، وتفيد في إدرار البول وتفتيت الحصى، وتسكين آلام الأسنان.[1]

ث- **الحناء:**

يعد شجر الحناء من الأشجار المعروفة التي تنمو وتكبر حتى تصيح مثل الشجر، وهو ما أشار اليه أبي عبيد الله البكري في قوله: "وأشجار الحناء وهي في العظم كشجر الزيتون"،[2] وأما الشريف الإدريسي فكان وصفه مشابها لوصف البكري أثناء حديثه عنه فقال: "ونبات الحناء يكبر بها حتى يكون في قوام الشجر يصعدون إليه"،[3] وهذا الوصف قريب من وصف صاحب الاستبصار الذي وصفها في قوله: "وشجر الحناء بها شجر كبير يحتمل أن يرقى فيها الراقي"،[4] وكانت تستعمل الحناء الحناء في مجالات عديدة منها التطبيب والتجميل وحفظ المنسوجات.[5]

وكانت تستعمل في علاج العديد من الأمراض، منها الصداع، " فإذا كان الصداع من حرارة ملتهبة، ولم يكن من مادة يجب استفراغها نفع الحناء نفعا ظاهرا لاسيما إذا عجن وأكل بالخل" وإذا كان الصداع سببه البرد "عجن بالماء الحار وضمد به الرأس في الحمام".[6]

وإضافة الى ما سبق كانت هناك أعشاب كثيرة أخرى بناحية تلمسان كانت تنبت من تلقاء نفسها، تلتقط وتستعمل كأدوية مثل الشيح والزعتر والنونخة والنابطة ونبات الفليو والعينون والدياس وبونافع وغيرها، فهي كانت ولا تزال تباع عند العشابين.[7]

---

[1]- عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص50. فطيمة مطهري، المرجع السابق، ص152.

[2]- أبو عبيد الله البكري، المصدر السابق، ص168.

[3]- الشريف الادريسي، المصدر السابق، 129.

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص207.

[5]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص239.

[6]- المرجع نفسه، ص239.

[7]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص323.

المبحث الثاني: الانتاج الحيواني وعلاقته بالجانب الزراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

كانت تربية المواشي ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تقوم جنبا إلى جنب الزّراعة، ومعلوم أنّ المحصول الزّراعي يقترن بالمنتوج الحيواني، فهو من أنشطته واهتماماته، وكانت بلاد الدولة الزيانية مرتعا لمختلف الحيوانات، وإهتم سكان المدينة بتربية الأنعام لتعدد فوائدها، فجاء في كتاب الله تعالى:(وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ﴿٥﴾)[1]، وقال أيضا:(كُلُواْ وَٱرۡعَوۡاْ أَنۡعَٰمَكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾)[2]، حيث كانت ومازالت تستعمل لحومها في الأكل والاستفادة من حليبها ولبنها، وتستخدم للحمل والنقل والركوب والأعمال الزّراعية والصناعية، وأمّا جلودها فكانت تستعمل في صناعة القروب ويستفاد من صوفها وشعرها وأوبارها في صناعة الملابس والخيام والأغطية، وكانت من بين اهم السلع المصدرة مثل الخيل والأبقار، وهي تعتبر مالا منها المهر ومنها الدية،[3] وكانت الثروة الحيوانية عنصر هام في اقتصاد الدولة الزيانية، وذلك بإنتاج اللحوم ومد الصناعة بالصوف، واستخدام الخيول في الحروب.

وساهمت الظروف الطبيعية من تضاريس ومناخ وتنوع الغطاء النباتي في نمو الثروة الحيوانية في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وتنوع البيئة الجغرافية أدى إلى اختلاف توزيعها عبر أقاليمها الثلاثة،[4] وكانت تربية المواشي تقوم جنبا إلى جنب مع الزّراعة، فإنّ المناطق الزراعيّة إضافة إلى كونها زراعيّة فهي مناطق رعوية، والمزارع غالبا ما نجده يستصحب ويستأنس

---

[1]- سورة النحل، الأية:5.

[2]- سورة طه: الأية:54.

[3]- عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص65. قدور منصورية، المرجع السابق، ص40.

[4]-الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص31

الحيوانات معه في المجال الزّراعي،[1] اضافة إلى أهميتها في حياة السكان حيث اعتبرت الحيوانات التي كانت تتواجد في المغرب الأوسط ثروة يستفيد منها الانسان في شتى المجالات،[2] وكانت المنطقة المحصورة ما بين جبل السرسوا منطقة إقليم الزاب مراعي لهم.[3]

وأشار ابن حوقل خلال وصفه للمغرب الأوسط أن لهم الخيل النفيسة من البرادين والبغال والفرد والإبل والغنم وما لديهم من ماشية البقر وجميع الحيوان الرخيص، فأمّا أسعارهم على ثنائي منهم وديارهم، فعلى غاية الرّخص في الأطعمة والأغذية والأشربة، واللحمان والأذهان".[4]

وشكلت الثروة الحيوانية الدعامة الأساسية للزراعة في بلاد المغرب الأوسط عامة وعلى العهد الزياني بصورة خاصة في مختلف المجالات لخدمة الزّراعة سواء تعلق الأمر بالسقي أو في الدفع والجذب لتسيير النواعير،[5] أو في نقل المحاصيل الزراعية ودرسها، أو في التنقل إلى المزارع، أو الإنتفاع بفضلاتها واسخدامها كزبول في تخصيب التربة.

واحتلت تربية الحيوانات مكانة هامة في أوساط المجتمع الزياني خاصة المزاريعين منهم، وعرف المغرب الأوسط نوعين من الرعي، فالنوع الأول هو الرعي المختلط الذي يجمع بين القيام بأعمال الزّراعة والرعي، وأما النوع الثاني فيتمثل في الرعي لوحده في المناطق الشبه الصحراوية، وعرفت بلاد المغرب الأوسط ازدواجية

---

[1]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، المرجع السابق، ج2، ص32.

[2]- عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص65.

[3]- مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص32.

[4]- النصيبي ابن حوقل، صورة الأرض، المصدر السابق، ص65. فاطمة بلهواري، النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي، دورية كان التاريخية، العدد الثامن، السنة الثالثة، 2010، ص28.

[5]- فاطمة بلهواري، النشاط الرعوي، المرجع السابق، ص28

النشاط الزراعي بين زرع وضرع، وبين مزراع ومسارح،[1] فالنوع الأول يكون مقرونا بالزراعة أما الثاني فيكون منفردا عنها.[2]

ولقد توفرت المراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) في المناطق التلية، وغالبا ما كانت تتحول الأراضي والمساحات المزروعة بعد عملية الحصاد إلى مراعي، كما وجدت مراعي عامة مشاعة بين الدعاة، وهذا النوع هو الأكثر شيوعا من النوع الأول.[3]

واستعمل الرعاة نظاما خاصا في الرّعي، ففي فصل الشتاء كانوا يبحثون عن المناطق الدافئة، وفي فصل الصيف يبحثون عن المناطق الباردة، فكانت صحراء آنكاد قبلة للرعاة في فصل الشتاء،[4] كما أضاف صاحب الاستبصار عن سكان جبال بني راشد الذي تسكنه أمم كثيرة من البربر، يطردهم الثلج فينزلون إلى ريف البحر الغربي، وهم أهل كسب من الغنم والبقر والخيل.[5]

وأما الرعي في المناطق الحارة خاصة المناطق الصحرواية التي تعرف بشدة حرارتها ممّا تدفع الرعاة الى التنقل نحو المناطق الداخلية بالشمال صيفا، ويعودون إلى موطنهم في فصل الشتاء حسب طبيعة الظروف المناخية التي تتناسب معها تربية الحيوانات.[6]

---

[1]- فاطمة بلهواري، النشاط الرعوي، المرجع السابق، ص28.

[2]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص241.

[3]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص28. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص241.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص11.

[5]- مؤلف مجهول، الاستبصار، ص187. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص242.

[6]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص28.

وعرفت بلاد المغرب الأوسط كثرة في الغنم والماشية نظرا لطيبة مراعيها،[1] ويبدوا أن أصحاب الأنعام كانوا يتولون مهمة الرعي بأنفسهم،[2] غير أنّه غالبا ما كانوا يستأجرون لها رعاة لتربيتها وحراستها لفترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة.[3]

ولم يقتصر الرعي على نوع واحد من الحيوانات بل شمل مجموعة من الأنواع، وكثيرا ما نجد تربية الأبقار والخيول والأغنام والبغال والحمير في منطقة واحدة حسب الظروف الطبيعية الملائمة،[4] وطبيعة المراعي الشاسعة في سفوح الجبال وأودية الأنهار الأنهار التّي توجد بها أنواع الأشجار والأعشاب، وكانت ترعى فيها الضأن والمعز التّي تكثر في الجبال وسفوحها، وبينما نجد الأبقار والخيول في السهول، وتقل المراعي في المناطق الجافة وتكثر في المناطق الرطبة.[5]

وأشارت كتب الجغرافيا والرحلات كابن حوقل والإدريسي والبكري حول معلومات انتشار هذه الثروة الحيوانية بالمغرب الأوسط، ولعل من بين أهم المدن التي اشتهرت بتربية المواشي والخيول مدينة تيهرت،[6] حيث كان غالبية سكانها يشتغلون بالرّعي، ولم ولم يقتصر الرعي على القبائل المتنقلة فحسب، بل تعددت بحكم وفرة المراعي الطيبة،[7] الطيبة،[7] ولم تقتصر على مدينة واحدة من المدن، فبلاد المغرب الأوسط كثيرة الغنم والماشية وطيبة المراعي،[8] وهذا ما أشار اليه ابن حوقل في قوله: "ولأهلها الخيل النفيسة من البراذين والبغال الفره والإبل والغنم وما لديهم من ماشية البقر وجميع

[1]- مؤلف مجهول، الإستبصار، المصدر السابق، ص229

[2]- الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق: ابراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974م، ج1، ص124.

[3]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص29.

[4]- نوال بلمداني، المرجع السابق، ص84.

[5]- المرجع نفسه، ص84.

[6]- المرجع نفسه، ص84.

[7]- فطيمة مطهري، المرجع السابق، ص154.

[8]- مؤلف مجهول، الإستبصار، المصدر السابق، ص179.

الحيوان الرخيص"،[1] ووصف تاهرت أنّها أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية،[2] والمسيلة كغيرها من مدن المغرب الأوسط التي تكثر بها المواشي من الدواب والأنعام والبقر، ومدينة طبنة التي تتوفر على الماشية من البقر والغنم وسائر الكراع والنعم،[3] كما تحتوي منطقة الأوراس على المراعي الكثيرة،[4] وهو ما يدلنا يدلنا على وجود الثروة الحيوانية بها واستغلالها في القطاع الزّراعي.

ولعل من بين المدن التي اشتهرت باديتها بالثروة الحيوانية مدينة البطحاء التي كان فيها أحد النساك يملك عشرة آلاف من الغنم،[5] ومدينة بونة التي تعد من أكثر مدن مدن المغرب الأوسط تواجدا للغنم،[6] ومرسى الدجاج التي كان بها من الألبان والمواشي،[7] وعُرف بربر جزائر بني مزغنة بكثرة مواشيهم من البقر والغنم السائمة في الجبال، ولمدينة شرشال بادية يغلب على أهلها البربر وأكثر أموالهم الماشية،[8] ومواشي ومواشي أهالي وهران كثيرة، وساعد خصب مدينة واسلي على كثرة ماشيتها.[9]

ومن بين المدن أيضا ندرومة التي تتوفّر على عدد كبير من قطعان الماشية من أغنام وماعز وأبقار وساعدهم على ذلك توفر المرعى السهلي والجبلي الذي يُعد مصدرا أساسيا لتربية الحيوانات، ومن جهة أخرى فإنّ وقوع المدينة في منطقة جبلية قريبة من البحر، جعلها تتمتّع بمُناخ معتدل، أكسبها غطاءا نباتيا معتبرا عبارة عن غابات كثيفة تمتد بامتداد منحدرات جبالها ومرتفعاتها حتّى تلتقي في السواحل، إضافة إلى انتاج

---

[1]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص84.

[2]- عبد الكريم جودة، المرجع السابق، ص65.

[3]- المرجع نفسه، ص66.

[4]- المرجع نفسه، ص66.

[5]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص28. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص248.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص62.

[7]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص77. بلمداني نوال، المرجع السابق، ص85.

[8]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص78. بلمداني نوال، المرجع السابق، ص85.

[9]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص79. بلمداني نوال، المرجع السابق، ص85.

العسل الذي كان يعد مادة أساسية في التغذية وقد قاموا سكانها بتصدير كميات معتبرة منه للحواضر والمدن المجاورة.[1]

وأما عن ملكية المواشي في المغرب الأوسط فقد اختلفت من فلاح إلى آخر، وقد أمدتنا كتب النوازل والرحالة عن بعض الأعداد التقريبية حول عدد المواشي، فهناك من امتلك أربعين رأسا من الماعز والأغنام،[2] وهناك من امتلك عشرون أو اثنان وعشرون بقرة،[3] وهناك من امتلك ثلاثة بغال،[4] وبلغت مواشي أحد النساك الذي سكن البطحاء وعمرها عشرة آلاف من الغنم وألفين من البقر وخمس مائة من الخيل ذكورا وإناثا،[5] فهناك تباين واضح من حيث الملكية نظرا للمستوى المعيشي والوضعية الاجتماعية في اوساط المجتمعات، اضافة الى المكانة في المجتمع التي تحدد العدد الذي يمتلكه السكان.

---

[1]- منصورية قدور، المرجع السابق، ص41.

[2]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج1، ص401

[3]- المصدر نفسه، ج8، ص179.

[4]- المصدر نفسه، ج8، ص189.

[5]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص28. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص243.

الثروة الحيوانية بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) وأنواعها:

تزخر مدن المغرب الأوسط بمختلف الحيوانات الأليفة التّي تكلمت عنها المصادر الجغرافية، وسنحاول التعرف على أهم الحيوانات التي عرفها المغرب الأوسط خلال الفترة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م).

أ- الأغنام:

وهي الأكثر انتشارا في مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وساعدت عدة عوامل على انتشار هذا النوع، وبالإضافة الى توفر المراعي التي تحدثنا عنها سابقا، كانت هذه الحيوانات مادة أساسية في الاستهلاك اليومي للإنسان وما يحتاجه من حاجاته اليومية من حليب ومشتقاته كالزبد واللحم والصوف،[1] وأشار صاحب كتاب الاستبصار الى بلاد المغرب الاوسط في قوله " بأنّها كثيرة الخصب والزرع وكثيرة الغنم والماشية، وطيبة المراعي، ومنها تجلب الأغنام إلى بلاد المغرب والأندلس لرخصها وطيب لحومها".[2]

ب- الماعز:

كانت مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تتوفر على ثروة حيوانية معتبرة من المعز، ويبدو أن تربيته اختلفت من منطقة الى اخرى، وقد اشارت كتب الرحالة والنوازل الفقهية، حيث وردت في نازلة: "سُئل فيها الفضيل العقباني عن رجل فقد مَعِزه فصار يبحث عنها عند جيرانه، فجاء الدُّوار يقرب منه وبحث عنها، فقال له رجل جاءت البلية معزة مع غنمي وهي بينهما فادخل البيت وانظر فان عرفتها فاحملها، فدخل وحمل المعزة"،[3] وكانت الأغنام تربى في الهضاب

---

[1]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص248.

[2]- مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص179.

[3]- يحي المازوني، الدر المكنونة، تحقيق: بركات اسماعيل، المصدر السابق، ص46.

العليا جنوب تلمسان، والمعز في الجبال والغابات،[1] مثل جبل بني بوسعيد،[2] وعرفت بلاد القبائل خاصة المناطق الجبلية منها كمنطقة بجاية التي يوجد بها عدد كبير من قطيع المعز،[3] كما توجد أيضا في منطقة تيكورارين التي كانت تربى فيها من اجل الاستفادة من لبنها.[4]

ت- الأبقار:

كانت تكثر في المناطق الشمالية للبلاد نظرا لوجود المراعي الدائمة الإخضرار، نظرا لأنّها تتطلب الأراضي المستوية القليلة الانحدار، وتتميز بقامتها المتوسطة، غير أنّها صبورة على التحمل، وكانت تستخدم في الحرث من قبل سكان الجبال،[5] وهذا دلالة أخرى على امكانية تواجدها في المناطق الجبلية الأخرى أيضا.

وكانت مدينة تيهرت من أهم المدن التي اشتهرت بإنتاج البرادين والخيل من كل حسن، وأمّا البقر والغنم فكانت كثيرة ومتنوعة، والعسل والسمن فلا غرابة أن تتبوأ تيهرت هذا الدور في النشاط الرعوي إلى جانب دورها الزّراعي.[6]

وأصبحت مواطن بني هلال خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) أكثر اهتماما بتربية المواشي خاصة الأبقار والخيول، وهو نفس الحال بالنسبة لقلعة بني راشد التي لا تبعد كثيرا عن تيهرت ووهران والتي وصفها الادريسي بقوله: "وهران السمن فيها موجود والزبد والبقر والغنم بها رخيصة بالثمن اليسير".[7]

---

[1]- لطيفة بن عميرة، المرجع السابق، ص73.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص45.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص101.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص134.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص264.

[6]- مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص34.

[7]- المرجع نفسه، ج2، ص35.

ومن بين المناطق التي عرفت بتربية الأبقار التي كانت تسخدم في المجال الزراعي خلال العهد الزياني التي اشارت اليها كتب الرحالة هي جزائر بني مزغنة،[1] ومدينة تاهرت،[2] ومطماطة،[3] التّي تقع على نهر ملوية، إضافة الى بعض المناطق الأخرى التي كانت تنتمي الى تخوم الدولة الزيانية خاصة تلك المناطق الشمالية الشديدة الاخضرار كمستغانم وتلمسان ووهران وقلعة بني راشد حيث كان لسكان هذه المدن أهمية كبيرة في تربية الابقار،[4] نظرا للظروف الطبيعة المساعدة للقيام بذلك.

وكثرت تربية الأبقار في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) نظرا لوجود المراعي الخصبة والأعشاب، والأراضي المستوية في الشّمال خاصّة أراضي مدينة تيهرت ومطماطة، بينما اشتهرت تربية الأغنام والماعز في الهوامش الشّمالية للصّحراء في الشّتاء، والسّفوح الجنوبيّة في الصّيف.[5]

ث- **الخيول:**

ورد ذكر الخيل في القرءان الكريم في عدة مناسبات، حيث قال الله تعالــى: (وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾).[6]

وعرفت بلاد المغرب الأوسط خلال العهود السابقة توفر عدد من الخيول التي تميزت بالجودة والقوة والصلابة والسرعة، وكانت تلمسان مشهورة بإنتاجها وتربيتها للخيول منذ القرن السادس الهجري(12م)، وكانت تصدر الى غيرها من البلدان.[7]

---

[1]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص76، 85، 86.

[2]- أبو عبيد الله االبكري، المصدر السابق، ص147.

[3]- حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص40.

[4]- مختار حساني ، المرجع السابق، ص32.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص ص 39 - 40.

[6]- سورة النحل:الآية: 08.

[7]- ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص112.

واستمرت تربتها خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) التي عرفت اهتماما بالغ الأهمية وهو الأمر الذي دفع بالسلاطين الزيانيين إنتداب صناعا لصناعة اللّجام والسراج،[1] ولقد استعملها الزيانيين في ركوبهم وتجنيدها في ميدان الحروب، وهذا ما أشار اليه يحى ابن خلدون خلال أحداث(760هـ/1358م) أن أبا حمو موسى الثاني استركب من قبيلته في يوم واحد ألف فارس مسرّج وملجّم ومعه سيف ورمح.[2]

وفي سنة(767هـ/1365م) بلغ عدد فرسان الجيش الزياني اثنا عشر ألف فارس، وثلاثة ألاف من فرسان أحلاف العرب.[3]

وكانت الخيول المنتشرة في بلاد المغرب الأوسط تنتمي الى سلالة الفرس البربري، الذي يعود أصله إلى نوميديا التلال المرتفعة الشمالية، وتتميز بصغر حجمه وشدة قوته،[4] واهتم الزيانيون بتربيتها وتدريبها وحرصوا على سلامتها، وهو ما أوصى به السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني ابنه أبي تاشفين على ضرورة اتخاذ الخيول وإعدادها لوقت الضرورة.[5]

وكان اهل البطحاء يمتلكون الخيول الكبيرة من الذكور والإناث لأجل التربية والإنتاج،[6] ولقد بلغت عدد خيول الناسك الذي عمر البطحاء خمسمائة من الخيل ذكورا ذكورا وإناثا،[7] وعُرفت مدينة تيهرت بخيولها الحسنة، وتميز اقليم بني راشد بوجود عددا

[1]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص ص323-324. العربي لخضر، المرجع السابق، ص252.

[2]- يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص ص99-100.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص375. العربي لخضر، المرجع السابق، ص252.

[4]- عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص66. لخضر العربي، المرجع السابق، ص250.

[5]- ابو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، المصدر السابق، ص134. عبد الحميد حاجيات، أبو حمو موسى الثاني- حياته وأثاره-، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 183، ص275. العربي لخضر، المرجع السابق، ص250

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص27-29.

[7]- المصدر نفسه،ج2، ص28.

هائلا منها نظرا لعناية سكانه بتربية الخيل والجمال،[1] وشهدت مدينة المسيلة ايضا كَمًا وافرا من الخيول،[2] وتعد مدينة بجاية من أهم المناطق التي كانت تكثر بها الخيول،[3] وعرف اهل جبل بني جبير بجودة خيولهم على الرّغم من قلة اعدادها.[4]

وكان أهل مدينة دلس يشتركون في تربية الخيول ويعتنون بها إلى غاية بيعها،[5] واشتهرت مدينة مازونة أيضا بجودة خيولها، وكانت تساهم فيما لا يقل عن خمسين جوادا أصيلا من كل سنة،[6] وانحصرت تربية الخيول في المناطق السّهلية والهضاب بكثرة.[7]

وعرفت خيول المغرب الاوسط اقبالا واسعا من طرف الأوروبيين حيث كانت الخيول من أهم الصادرات التي كانت تصدر الى بلاد السودان، ولم تكن باستطاعة عامة الناس كسبها، لأنّها تحتاج إلى رعاية خاصة وإمكانيات مادية كبيرة، وتربيتها تتطلب إلى إسطبلات وغذاء ملائم لها، ومن ثم فإنّه كان لا يملكها إلاّ النبلاء والملوك.[8]

وكان اقبال كبير على اقتناء خيول المغرب الأوسط بمصر في عهد الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م) في ظل العلاقة التي كانت تربطها بدولة المماليك مثل غيرها من الإمارات المغربية على أساس علاقة ودية قائمة على أساس

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص26. مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص324.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص101-102.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص101.

[4]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص07، 384.

[5]- العربي لخضر، المرجع السابق، ص251.

[6]- بحري أحمد، المرجع السابق، ص161.

[7]- الدراجي بوزياني، المصدر السابق، ص21.

[8]- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص200.

تبادل الهدايا والمجاملات في مختلف المناسبات، وخاصة في موسم الحج بسبب وقوع مصر في طريق الحجاج المغاربة وإشرافها على الأراضي المقدسة.[1]

وفي سنة(677هـ/1278م) قام السلطان يغمراسن بن زيان بتقديم ثلاثون من عتاق الخيل وثياب الصوف إلى السلطان "ابن الأحمر"[2] محمد الأول.[3]

وقام السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني سنة(762هـ/1360م) بإرسال الى السلطان أبو سالم المريني(760-762هـ/1358-1360م) مجموعة من عتاق الخيل وما يوافقها من الذخائر،[4] وفي سنة(763هـ/1361م) أصدر السلطان الزياني أوامرا تسمح لأهل الأندلس بشراء الخيل من بلاده وفق ما يتطلبون،[5] ولم يكتفي بهذا فقط بل أمدهم سنة(767هـ/1365م) بالخيول في سبيل.[6]

كما بعث أمير تلمسان أبو زيان ابن أبي حمو[7] هدية تشمل على ثلاثمائة من الجياد بمراكبها،[8] الى الملك الظاهر برقوق[9](784-801هـ/1382-1398م)،[10] الذي

1- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص201.

2- ابن الأحمر محمد الأول(649-672هـ/1251-1273م): هو ابو عبد الله محمد الاول: محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن احمد بن نصر بن الاحمر، من بني نصر، او بني الأحمر المنحدرة من قبيلة الخزرج الازدية القحطانية، مؤسس دولة بني نصر بالاندلس والسلالة الحاكمة فيها، حكم مملكة غرناطة(1238-1273م). الموقع الالكتروني:https//ar.m.wikipedia.org-25-12-2020.21:22

3- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص417.

4- يحى ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص197، 126.

5- ابن مريم التلمساني، زهرة البستان، المصدر السابق، ص331.

6- يحى ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص348.

7- أبو زيان ابن أبي حمو: هو أبو زيان محمد بن أبي حمو موسى بن أبي يعقوب يوسف بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي زكريا يحي بن يغمراسن بن زيان، تولى حكم الدولة الزيانية(797-801هـ/1394-1399م)، وتوفي(805هـ/1402م). الموقع الالكتروني :https//ar.m.wikipedia.org-25-12-2020.22:22

8- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص1167.

9- برقوق: هو ابن أنس بن عبد الله العثماني نسبة الى التاجر الخواجا فخر الدين عثمان الذي اشتراه، تولى السلطنة عام(748هـ/1382م) ولقب بالملك الظاهر لمصادفة بيعته وقت الظهر وتوفي سنة(801هـ/1400م).

10- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص1176.

الذي أوفد إلى بلاد المغرب "قطلوبغا"[1] بن عبد الله سنة(799هـ/1397م) كي ينتقي له له ما يشاء بالشراء منها، وتحدث ابن خلدون عن الهدايا التي جمعها قطلوبغا من سلاطين بلاد المغرب دون الاشارة الى أي شراء يحتمل أن يكون قد قام به.[2]

وأرسل "أبو عبد الله محمد الثالث الثابتي"[3] مجموعة من الخيول العربية العتيقة إلى ملك اسبانيا فرناندو الثاني(856-922هـ/1452-1516م).[4]

وكان المماليك يرغبون في اقتناء خيول المغرب عامة والمغرب الأوسط خاصة عن طريق الهدايا والشراء،[5] ويعود السبب في ذلك هو تميزها بشدة التحمل والصبر على المتاعب.[6]

وقام ابو الحسن المريني بعدما استولى على تلمسان إلى الناصر قلاوون(ت741هـ/1341م) صاحب مصر هدية من الوفد المرافق لجارية أبيه التي حجت سنة(738هـ/1338-1339م)، وكانت عتاق الخيل فيها خمسمائة فرس بالسروج الذهبية المرصعة بالجوهر واللّجم المذهبة.[7]

ج- البغال:

تعد البغال من الحيوانات الهجينة الناتجة من تزواج الخيل والحمير ورثت من أمهاتها (الخيل) صفات القوة والسرعة ومن آبائها (الحمير) الصبر وتحمل المشاق،[8]

---

[1] قطلوبُغا: هو ابن عبد الله المتوفى سنة(821هـ)، تولى نيابة الإسكندرية والحجابة أيام لظاهر برقوق، ونيابة الإسكندرية ايام المؤيد. ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص1170

[2] - عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص1170.

[3] - عبد الله محمد الثالث الثابتي (902-909هـ/1496-1503م) هو أحد السلاطين الزيانين تولى حكم الدولة الزيانية. ينظر: محمد الطمار، تلمسان عبر العصور، المرجع السابق، ص217.

[4] - محمد الطمار، تلمسان عبر العصور، المرجع السابق، ص217.

[5] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص200.

[6] - عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص1169.

[7] - عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص1167. لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص201.

[8] - العربي لخضر، المرجع السابق، ص265.

ولهذا صار لها صلابة الحمار وعظم الخيل،[1] وكانت بلاد المغرب الأوسط تمتاز بتربيتها، وكانت تفضل أحيانا على الخيول في في شدة قوتها وتحملها ولهذا كانت تستعمل في الأعمال الحربية.[2]

وأشار ابن حوقل عند وصفه لبلاد المغرب الاوسط بقوله:" ولهم الخيل النفيسة من "البراذين"[3] والبغال الفره والابل والغنم مالديهم من ماشية البقر وجميع الحيوان الرخيص.[4]

وكانت البغال تستعمل في نقل الأموال والأمتعة والأسلحة،[5] وقد حظيت بعناية خاصة، وتم تعين لها نظارين[6] خاصين يسمون "البغالين"،[7] وكانت هذه المهنة شاقة وأجرتها قليلة لا تكفي صاحبها ممّا جعل الكثير ينفر من هذا العمل، حيث وجد هؤلاء المسؤولين القائمين على تربيتها صعوبة كبيرة في البحث عن البغالين.[8]

ومن أهم المدن التي اشتهرت بتربيتها مدينة معسكر،[9] ومدينة وجدة التي كانت بغالها من أحسن وأجود البغال وهو ما جعل ثمنها مرتفعا بتلمسان.[10]

---

[1]- نوال بلمداني، المرجع السابق، ص90.

[2]- عبد الكريم جودت، المرجع السابق، ص67.

[3] البراذين والفراهية: هو النشيط الحاد القوي يقال للفرس الجواد والبرذون فاره. ابن منظور، المصدر السابق، ج3، ص190.

[4]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص95.

[5]- محمد حجاج الطويل، الفلاحة المغربية، المرجع السابق، ص123

[6]- النظارين: مفرده نظار وهو المشرف على تربية الخيول يستعمله المسؤول في خدمة بغاله مما أطلقت عليه تسمية البَغال.

[7]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص27.

[8]- المصدر نفسه، ج2، ص27.

[9]- المصدر نفسه، ج2، ص27.

[10]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص295. الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص27.

و*الحمير:

كانت الحمير من أهم الحيوانات الكثيرة الاستخدام في العديد من المجالات، واستخدمها الفلاحين والتجار والحمالين للزرع، وكان لا يستغني عنها في موسم الحرث والبذر وكذا في الحصاد ونقل أغمار الزرع، وفي الدرس، وكان البعض يستعملها في السفر إلى بيت الله الحرام لتأدية فريضة الحج،[1] وكان بعض الخاصة من الزهاد وغيرهم لا ينتقلون إلا بها.[2]

ويرجع استخدامها الى كثرة استعمالها وصبرها وقلة تكاليفها فهي تستخدم في الركوب والتنقل من مكان الى آخر، اضافة الى الأنشطة الزراعية المختلفة.[3]

ومن المناطق التي وجدت فيها حسب الوزان هي منطقة وجدة التي اشتهرت بعددا من الحمير الجميلة ذات القامة الكبيرة، التي تنتج لهم بغالا جميلة عالية كانت تباع في تلمسان بأغلى الأثمان،[4] فبيعها هناك دليل على امكانية انتشارها في مناطق متعددة في مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

ح- الإبل:

يصف ابن خلدون الحياة الرّعوية لبعض القبائل ضمن نطاق المغرب الأوسط بقوله: "أن الإبل من مكاسب أهل النّجعة"،[5] وهي تتوفر في المناطق الصحراوية والمناطق القريبة منها، وهي تعتبر ثروة هامة لمن اكتسبها، وهي تنقسم الى ثلاثة اصناف اولها يدعى هُجْنا ومن صفاته الضخامة والطول، ولا يستطيع هذا النوع التحمل قبل بلوغه السن الرابعة، لكن بعد هذا السن تصبح قادة على الحمل، اما النوع الثاني فيدعى بُخْتًا وله سنامان كلاهما صالح لحمل الاثقال والركوب، لكنه لا يوجد الاّ في

---

[1]- ابن مريم، البسان، المصدر السابق، ص ص152-153. العربي لخضر، المرجع السابق، ص267.

[2]- ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص254. العربي لخضر، المرجع السابق، ص267.

[3]- محمد حجاج الطويل، المرجع السابق، ص124.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص13.

[5]- عبد الرحمن إبن خلدون، المصدر السابق، ج 6، ص 116.

آسيا، أما النوع الثالث فتسمى رواحل، وتكون نحيلة الجسم رقيقة الأعضاء لا تصلح إلا للركوب ومن صفاتها أنها تمتاز بالسرعة، حيث يمكنها ان تقطع مائة ميل في اليوم أو اكثر، مع مواصلة العدو لثمانية أو عشرة أيام متتالية وبأقل زاد.[1]

وكانت الابل اساس القوافل التجارية المحملة بالسلع، تروح بطانا بالأرباح، وسلع البلاد البعيدة وطرفها، فإذا تعبت الجمال وهزلت أجسامها من بعد المسافة وكثرة التنقل، قام أصحاب القوافل ببيع ما ضعف منها في الأسواق التي في طريقهم واستبدلوا إبلا قوية يواصلون عليها رحلتهم.[2]

واستخدمت الإبل في مجالات عديدة حيث استفاد الزيانيون منها في المجال الزراعي واستفادوا من فضلاتها في تخصيب الأراضي الزراعي واستصلاحها لزراعة النخيل وإنتاج التمور، وقد وصف العياشي عملية غرس النخيل فقال: "فبعد الحفر وبلوغ الطبقة المشبعة بالماء تغرس النخلة ثم يرد عليها الرمل فلا تحتاج الى السقي أبدا، ويعالجونها بعد ذلك ببعر الابل وغيرها، فيضعونها في أصولها ولولا ذلك لماتت، بل يقومون بذلك في سائر أنواع الخضر والبقول وسائر ما يغرسونه.[3]

ومن أهم المناطق التي تنتشر بها الابل فهي متواجدة بكثرة في المناطق الصحراوية كما أشرنا سابقا، إضافة الى سكان بني راشد الذين كانوا يمتلكون عددا وافرا من الجمال وكانوا أثرياء جدا.[4]

وأشار ابن حوقل خلال حديثه عن بلاد المغرب الأوسط في قوله: "الجمال الكثيرة في براريهم وسكان صحاريهم التي لا تدانيها في الكثرة ابل العرب"،[5] وأشار الحسن الوزّان بوصفه الدقيق للحياة الرّعوية لسكّان إقليم بني راشد التي لا تبعد كثيراً

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص260.

[2]- عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، مج1، ص، ص79، 81.

[3]- المصدر نفسه، المصدر السابق، مج1، ص123. العربي لخضر، المرجع السابق، ص264.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص26.

[5]- النصيبي ابن حوقل، المصدر السابق، ص95.

عن تيهرت بقوله : "يقيمون في البادية ويعيشون تحت الخيام معتنين بماشيتهم، ولهم عدد وافر من الجمال والخيل"،[1] إضافة الى منطقة ورقلة،[2] وتيكورارين التي وصفها الوزان في قوله: "ويؤكل لحم الجمال التي تشترى من الأعراب الواردين على الأسواق التي تقام بهذه المنطقة، وهي جمال معطلة لم تعد صالحة للركوب".[3] إضافة الى منطقة بلاد ميزاب.[4]

"إن قوة احتمال الجمل على العطش وحمل الأثقال وقطع المسافات الطوال يجعل منه الأكثر قربا لحياة عامة المناطق الصحراوية، ومن اهم الحيوانات في ربوعها الواسعة.[5]

وكانت الجمال تباع في بلاد السودان حيث كانت أسعارها تختلف باختلاف أنواعها فمنها ما يستعمل في الركوب وهي أرقى الأنواع، وقد اشترى ابن بطوطة في القرن الثامن الهجري(14م) جملين للكوب عليهما، وكان الجمل يستعمل ايضا في النقل والجر،[6] اضافة الى استخدامه في الميادين الزراعية خاصة في نقلها.

خ- تربية الدواجن:

عرفت تلمسان خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) تربية الطيور كالحمام والدجاج بغرض بيعها والاستفادة من زبلها في المجال الزراعي لتخصيب التربة واصلاحها،[7] وكان ينظر الى من يقبل على هذه المهنة من طبقة المجتمع انّه من الطبقة الفقيرة في المجتمع استنادا الى قول ابن خلدون حين قال: "ومعاش المستضعفين

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص26. مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص323.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص134. مارمول كربخال، المصدر السابق، ج3، ص163.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص134. مارمول كربخال، المصدر السابق، ج3، ص163.

[4]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج3، ص163. عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص251.

[5]- ابراهيم بحاز، الدولة الرستمية(160-296هـ/777-909م)، دراسة في الاوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، منشورات ألفا، الجزائر، ط3، 2010م، ص201. بلمداني نوال، المرجع السابق، ص92.

[6]- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص203.

[7]- عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص202.

منهم بالفلح ودواجن السّائمة"،[1] وسعى مربي الدواجن الى البحث عن أهم الأغذية لدواجنهم وكان ذلك من مهارة أهل الزراعة"[2].

وأشار ابن خلدون الى طرق تربيته فقال: "إنّ الدجاج إذا غُذيت بالحبوب المطبوخة في بعر الإبل واتخذ البيض ثم حُضنت عليه جاء الدجاج منها أعظم، وقد يستغنون عن تغذيتها وطبخ الحبوب بطرح ذلك البعر مع البيض المحضن يأتي دجاجها في غاية العظم".[3]

وارتفع سعر الدجاج في تلمسان خلال الحصار المريني الذي وصل سعره الى ثلاثين درهما.[4]

ويمكن القول أن تربية الدواجن في المغرب الأوسط مثلما كان غذاء للمجتمع الزياني كان لها أهمية أخرى تمثلت في توفير الزبول لتخصيب الأراضي الزراعية من أجل تحسين من مستوى الإنتاج الزراعي من جهة، واستعمالها كغذاء أساسي من جهة أخرى.

د- **تربية النحل:**

تحدث الحسن الوزان عن مواضع مختلفة من أراضي الدّولة الزّيانيّة، والتي ارتبط اسمها بتربية النحل حيث يصف مدينة تيهرت في قوله: "ويكثر عندهم العسل والسّمن"،[5] وهي إشارة واضحة إلى وجود النّحل في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج 6، ص 116.

[2]- عبد الملك بكاي، المرجع السابق، ص255.

[3]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص184.

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص96. بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص184.

[5]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص 26- 29.

وما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق يتضح أنّ المتوجات الزراعية بقسميها سواء كانت نباتية أم حيوانية عرفت تنوعا وتعددا في مختلف مناطق بلاد الدولة الزيانية رغم الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة.

وعلى الرغم من تلك الظروف التي كانت تعيشها إلاّ أننا نستنتج: أنّ المجتمع الزياني كان مجتمعا فلاحا بالدرجة الأولى، وساهم في إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية، وساعدت الظروف الطبيعية للمغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) بنسبة كبيرة في انتاج انواع مختلفة من المحاصيل الزراعية، وتربية الكثير من الحيوانات التي كان يسئنسها الانسان لخدمة أرضه، وكان لها دور مهم في الجانب الزّراعي خاصة وأن الفترة الوسيطة لم تكن هناك آلات متطورة بل كان الفلاح الزّياني يعتمد على تلك الحيوانات كركيزة أساسية في خدمة أرضه.


خاتمة

وفي ختام دراستنا لموضوع الزّراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، توصلنا الى مجموعة من النتائج ولعلّ من أهمها نذكر ما يلي:

على الرّغم من سوء الأحوال السياسية والحروب التّي عَرفتها بلاد المغرب الإسلامي بعد سقوط دولة الموحدين إلاّ أنّ القطاع الزّراعي عَرف تطورا ملحوظا خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وكان سمة العصر، وهو ما ساهم بالشكل الإيجابي في بناء كيانها واقتصادها، وهذا نتيجة العناية التي حظيت بها من طرف سلاطينها وسكانها الذين ساهموا في تنوع منتوجاتها وتعددها.

وشكل القطاع الزّراعي ركيزة أساسية اعتمدت عليه الدولة الزيانية في تغطية اقتصادها، وهذا نتيجة الأهمية البالغة التي حظيّ بها من أجل تطويره، وكان مصدرا مهما لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتلبية حاجيات السكان.

وتعددت أشكال الملكيات الزراعية في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، وعرفت أنواعا مختلفة وأشكالا متعددة من حيث طبيعة ملكيتها من جهة ومن حيث مساحتها من جهة أخرى، وكانت أراضي الإقطاع من أكثر الأراضي الزراعية انتشارا نتيجة اعتماد سلاطين الدولة الزيانية في سياستهم على منح الأراضي الإقطاعية للقبائل والعشائر الموالية لهم حتى تضمن قوتها وتحصل على الدعم والمساندة من أنصارها، ووجدت ملكيات أخرى منها ما هو في إطار الملكيات الفردية، وأخرى جماعية كان استغلالها يتم بشكل جماعي عن طريق استصلاحها وتخصيبها وزراعتها وحصادها واقتسام الانتاج بين أطرافها، وإضافة الى ذلك وجدت بعض الملكيات الأخرى كأراضي الدولة وأرضي الوقف، والموات وغيرها.

ولقد شهدت الأراضي الزراعية طرقا مختلفة في كيفية استغلالها واستثمارها كالمغارسة والمزارعة والمساقاة، وطرقا أخرى في تملكها كالهبة والشراء وغيرها، والتي عادت بالنفع على اقتصاد الدولة الزيانية عامة، وعلى القطاع الزّراعي بصورة خاصة، حيث ساهم في توفير الغذاء لسكان المغرب الأوسط وبأسعار معقولة نتيجة استغلال الأرض وعدم تركها بورا أو مهملة.

وكان لوجود مصادر المياه أهمية بالغة جعل من سكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) يوجهون اهتماماتهم الى استغلال هذه المياه وتطوير استخدامها عن طريق تقنيات متعددة ومتنوعة، خاصة وأنّ الماء عنصر مهم ومتحكم في القطاع الزّراعي، بل ويتعدى جوانب الحياة كلها، وتميز عنصر الماء بين الوفرة والندرة في بعض الأحيان نظرا لقلة التساقطات في بعض المواسم، وهو ما حتم على الإنسان بالبحث عن مصادر أخرى تزوده بمتطلبات حياته اليومية، كحفر الآبار واستخراج المياه الجوفية التي ساهمت مساهمة فعالة في النشاط الزّراعي الذي كان يعتمد عليه المجتمع الزياني في سد حاجياته اليومية.

وعرف أهل المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) نظام المناوبة في سقي أراضيهم، وهو ما كان يجنبهم الكثير من النزعات التّي كانت بإمكان أن تثار فيما بينهم، إضافة إلى استخدام وسائل وتقنيات دقيقة في سقي مزارعهم كالسواني والأرحاء والنواعير والمذانب و الصهاريج وغيرها.

وعلى الرّغم من التنظيم المحكم الذي عرفته بلاد المغرب الأوسط على العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) إلاّ أنّ ذلك لم يكن كافيا للحد من المشاكل المتمثلة في نقص الماء في بعض الأحيان بين المزارعين لسقي أراضيهم نظرا

لاستعمالاته الكثيرة في جميع المجالات، وهو ما دفع بالفقهاء إلى التدخل للحد من هذه المشاكل التّي كانت تثار فيما بينهم، وجعوا أولويات الشرب أولا، ثم السقي، وبعد ذلك الأرحاء.

وعُرفت تربة بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني على أنّها أرض زرع وإنتاج، ساهمت في تطويره مجموعة من العوامل التي شكلت المقومات الأساسية التّي ساعدت على وجودها وازدهارها، والمتمثلة في العوامل الطبيعية والبشرية والسياسية.

وتمثلت العوامل الطبيعية في الموقع الجغرافي الذي حظيّ به المغرب الأوسط، خاصة وأنّه عرف بمناخه المعتدل، ووفرة مياهه وخصوبة تربته وتنوعها، وهو ما ساهم في تنوع حاصلاته الزّراعية.

وتمثلت العوامل البشرية في اهتمام المجتمع الزياني بخدمة الأرض منذ العصور القديمة، وهو ما ساهم مساهمة فعالة في ازدهارها وتطويرها، حيث كان للإنسان دور كبير في تخصيب التربة والاهتمام بها للرفع من مستوى إنتاجها، وساعدت الهجرة الاندلسية على تحسين مردودية القطاع الزّراعي، ويتجلّى ذلك من خلال تطوير التقنيات الخاصة بعملية الرّي، وهو ما ساهم في تبادل الخبرات بين سكان المجتمع الزياني والجاليات الأندلسية التي فتح لها السلاطين الأبواب أمامهم، وهو ما شجعهم على العمل.

وتمثلت العوامل السياسة في حرص السلاطين الزيانيين على تحقيق الأمن والاستقرار، وهو الأمر الذي شع الفلاحين على خدمة الأرض وزراعتها، وكان القطاع الزّراعي مصدرا مهما من مصادر اقتصاد الدولة.

وواجه القطاع الزّراعي في بعض الفترات صعوبات كثيرة ومتعددة كان لها دور بارز في تدني المستوى المعشي للسكان بالدرجة الأولى خاصة وأنّ الزّراعة في ذلك الوقت كانت تعتبر المصدر الأول لعيش السكان، تحت تأثير العوامل الطبيعية والبشرية والسياسية التي كان لها دورا بارزا تراجع الإنتاج الزراعي.

وتمثلت العوامل الطبيعية في الكوارث الطبيعية وما نتج عنها من أضرار على مستوى الإنتاج الزراعي وعلى المزارع خاصة، وتمثلت هذه الكوارث في المجاعات والأوبئة والجفاف، والرياح والأعاصير والجراد الذي كان يقضي على الأخضر واليابس.

وكان للعوامل البشرية جزءا من الصعوبات والعراقيل التّي كان يعاني منها القطاع الزّراعي خاصة وأنّ الإنسان مثلما كان له دور في تحسين المستوى الزّراعي كذلك كان له دور في تدني مستوى الانتاج الزّراعي من خلال عدم تخصيبه لأرضه، إضافة الى قلة اليد العاملة خاصة أيام الحصار وزمن المجاعة والأوبئة.

ومثلت العوامل السياسية الجزء الأكبر من هذه الجوائح المعرقلة للقطاع الزّراعي بفضل النزاعات التّي كانت تحدث بين القبيلة والأخرى، والتّي غالبا ما كانت تتسبب في اتلاف المزارع، وكان للحصارات التّي تعرضت لها الدولة الزيانية من طرف المرينين تسبب أضرارا بشرية واقتصادية، وكانت منتوجات بلاد المغرب الأوسط تتعرض من خلالها الى النهب والسلب والتخريب، وكانت لسياسة الدولة التعسفية في بعض فتراتها سلبية التي عملت على إرهاق كاهل المزارع بفرض الضرائب على الفلاحين وهو ما عجل بالفلاحين الى ترك مزارعهم وحرفتهم واللجوء الى ممارسة حرفة الرعي.

وعلى الرّغم من تلك الظروف التّي عايشتها الدولة الزيانية إلاّ أنّ المجتمع الزياني كان مجتمعا فلاحا بالدرجة الأولى ساهم في إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية الضرورية كالحبوب والبقول والمقاثي والباقلاء والفواكه والثمار، بالإضافة إلى محاصيل أخرى كانت تنتجها الطبيعة ويستفيد منها المجتمع لتلبية حاجياته اليومية أو الموسمية.

ولم يكتمل النشاط الزّراعي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) إلاّ بالاهتمام بتربية الكثير من الحيوانات التي كان يستأنسها الانسان لخدمة أرضه من حرث ونقل ودرس كالحمير والبغال والخيول والبقر التي كان لها دور مهم في القطاع الزراعي .


ملاحق

الملحق رقم 04: يمثل أنواع التربة من خلال كتاب زهرة البستان ونزهنة الأذهان للطغنري.[1]

نوع التربة/ الأرض	صفاتها	تستصلح بــ:	تصلح لزراعة:
الأرض السوداء	- لطيفة الأجزاء - سريعة التفتت	- القليل من الزبل(فضلات الحيوانات	- ينجح فيها أصناف الحبوب. - شجر الزيتون.
الأرض الصلبة(الطينية)	- أرض علكة مجتمعة الأجزاء. - لا تنحل بخدمتها. - لا يتخللها الهواء.	- التعهد بالزبول	- متوسطة للحنطة إذا أجيدت عمارتها. - جيدة للكروم.
الأرض المملوحة	- مالحة. - لا خير فيها.	////////	- تتجب النخل.
الأرض المسبخة	- كثيرة التعفن(الخمج).	////////	- لا تطول مدة الشجر بها إذا غرس.
الأرض المرملة	- إذا كان رملها في وجهها وباطنها تربة حسنة	- تنقية كبار الحصى. - الدمن الكثير. - العمارة الجيدة	////////
	- إذا كان وجه الأرض والباطن رملا فشر أرض وأخبثها	- تعميق حفر الغراسة. - التعهد بالزبل والعمارة.	- لا تطول بها أعمار جميع الشجر.

[1]- أبو عبد الله محمد بن مالك الغرناطي الطغنري، زهرة البستان ونزهنة الأذهان، تحقيق: محمد مولود خلف المشهداني، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر الجديدة، مصر، 2005م، ص ص87- 90. ينظر: العربي لخضر، المرجع السابق، ص298.

الملحق رقم05: يوضح أهم أسواق الدولة الزيانية.[1]

الأسواق	المدينة	المصدر
سوق الخضر والفواكه والحبوب	تلمسان	ابن مرزوق، المجموع، ورقة 2-12-14-15-39.
سوق الخياطين والساجين		
سوق العطارين		
سوق السراجين		
سوق القيسارية		
سوق الخضر والفواكه	وهران	الحسن الوزان، وصف افريقيا،ج2، ص30.
سوق الماشية والحبوب والزيت والعسل	معسكر	الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص ص26-27.

[1]- خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية،دار ناشري، السنة الثانية، العدد السادس، ديسمبر (كانون الأول) 2009م/ ذو الحجة1430هـ، ص37.

الملحق رقم 06: يمثل جدول إحصائي خاص بأسعار المنتوجات الزراعية أيام الرخاء والمجاعة.[1]

المنتوج الزراعي	السنة	المدينة	السعر أوالكمية	المصدر	الملاحظات
الشعير	758هـ/ 1357م	وهران	400 مد كبير أو ما يعادل 24000 برشالة	يحي ابن خلدون، ج1، ص90.	أيام الرخاء والإزدهار
البر	/	وهران	400 مد كبير أو ما يعادل 24000 برشالة		
البقلاء	/	وهران	400 مد كبير أو ما يعادل 24000 برشالة		
ثماني صياع من القمح	706هـ/ 1306م	تلمسان	دينار واحد	يحي ابن خلدون، ج1، ص211.	يوم واحد بعد خروج المرينيين من تلمسان والحصار الذي فرضوه عليها والذي دام 8 سنوات
ستة عشرة صاعا من الشعير	706هـ/ 1306م	تلمسان	دينار واحد		
المد الواحد من القمح	693هـ/ 1293م	كامل بلاد المغرب	10 دراهم	ابن أبي زرع، الروض القرطاس، ص409.	أيام المجاعة التي أصابت كامل بلاد المغرب.
ستة أواق دقيق	/	/	6 دراهم		

[1] – خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية،دار ناشري، السنة الثانية، العدد السادس، ديسمبر (كانون الأول) 2009م/ ذو الحجة1430هـ، ص36.

الملحق رقم07: يمثل إحصائيات حول بعض المنتوجات المعروضة في أسواق الزيانية وتسعيرها.[1]

السلعة	السعر أو الكمية	المصدر
صاع القمح	ديناران وربع دينار	يحي ابن خلدون، ج1، ص211.
صاع الشعير	ديناران وربع دينار	
رطل الملح	بدينارين والأوقية ب10درهم	
الكرنب	ثلاثة أثمان المثقال	عبد الرحمن بن خلدون، ج7، ص113
الخس	20 درهما	
اللفت	15 درهما	
القثاء	ثلاثة أثمال الدينار	
الفقوس	ثلاثون درهما	
الخيار	بدرهمين	
البطيخ	بدرهمين	
الحبة الواحدة من التين	عشرون درهما	
الحبة الواحدة من الإجاص	بدرهمين	
الفول	عشرون درهما	
الزيت	الأوقية بإثنا عشر درهما	عبد الرحمن بن خلدون، ج7، ص113
السمن	الأوقية بإثنا عشر درهما	
العسل	الرطل بدينارين	التنسي، ص132.
ثمن الرأس الواحد من البقر	ستون مثقالا	عبد الرحمن بن خلدون، ج7، ص113
ثمن الرأس الواحد من الضأن	سبعة مثاقيل ونصف	
الدجاجة	الرطل بستة عشر درهما إلى ثلاثين درهما	
الرطل من اللحم	ديناران	

[1]– خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، مجلة كان التاريخية، المرجع السابق، ص36.

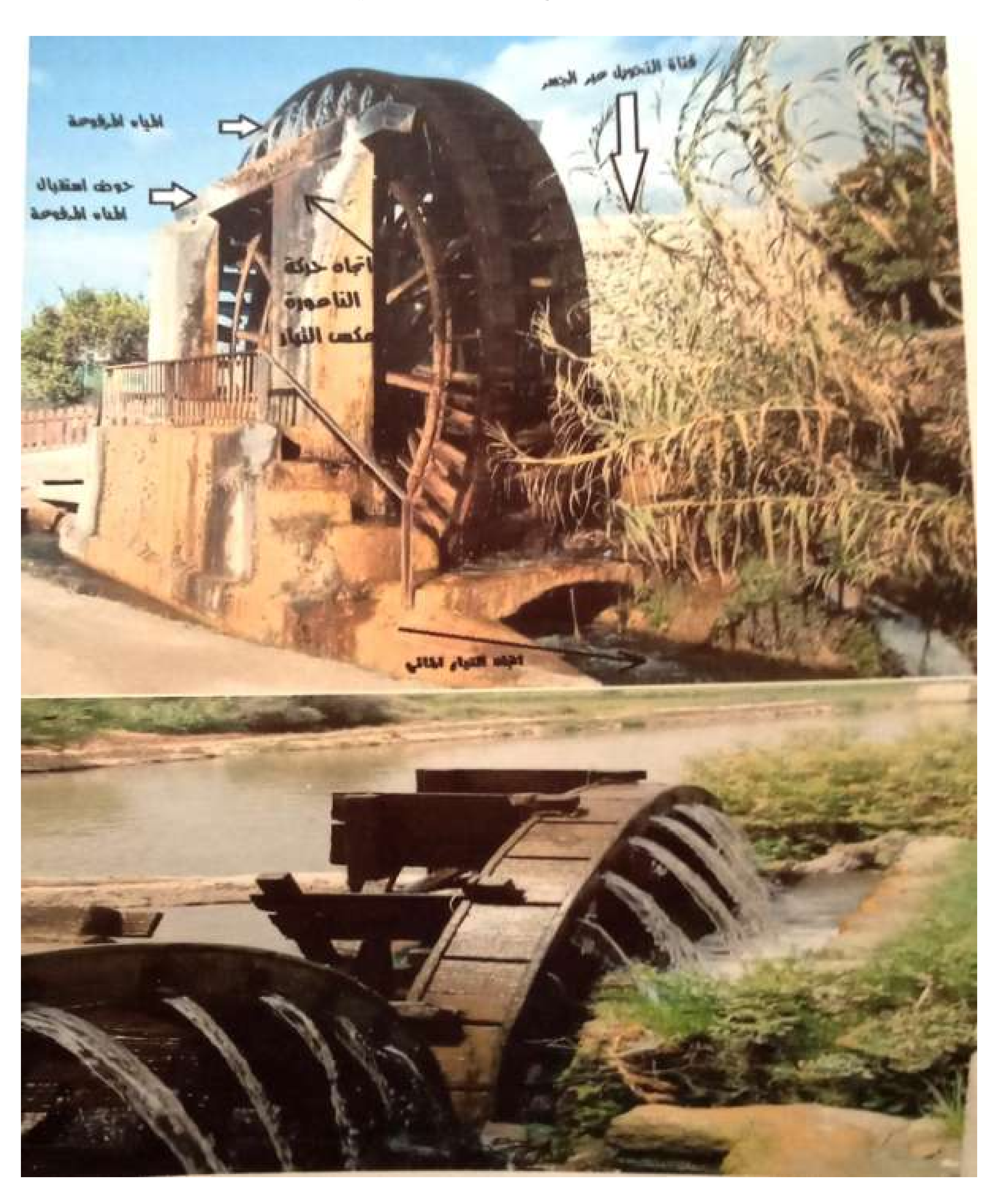
الرطل من الخيل	عشرة دراهم	عبد الرحمن بن خلدون، ج7، ص113.
الشحم	عشرون درهما	
الحطب	عشرة دراهم	
البيضة الواحدة	ستة دراهم	

الملحق رقم:08: ظهير زياني لفائدة الأندلسيين اللاجئين إلى تلمسان(667-679هـ).

"هذا ظهير عناية مديد الظلال، وكرامة رحيبة المجال، وحماية لا يخشى على عقدها المبرم وعهدها المحكم من الانحلال والاختلال، أمر به- فلان- أيد الله أمره، وأبّد عصره، لجميع أهل الأندلس المستوطنين بحضرة تلمسان- حرصها الله- أحلهم به من رعيه الجميل أكنافا، وبوأهم من اهتمامه الكريم جنّات ألفافا، ووطأ لهم جناب احترامه تأنيسا لقلوبهم المنحاشة إلى جنابه العليّ واستيلافا، وأشاد بما له فيهم من المقاصد الكرام، وأضفى عليهم جُنَنِ حمايته ما يدفع عنهم طوارق الإضطهاد والاهتضام، حين اختبر خدمتهم فشكروا ما تولوا فيها من الجدّ والاجتهاد، واطلع على أغراضهم السّديدة في اختيارهم حضرته السّعيدة للسُّكنى على سائر البلاد، فلحظ لهم هذه النيّة واعتبرها، وأظهر عليهم مزايا ما لهم من هذه المناحي الحميدة وآثارها، وأذن لهم وامن شاء من أهل تلمسان البلديين في كذا،"[1].

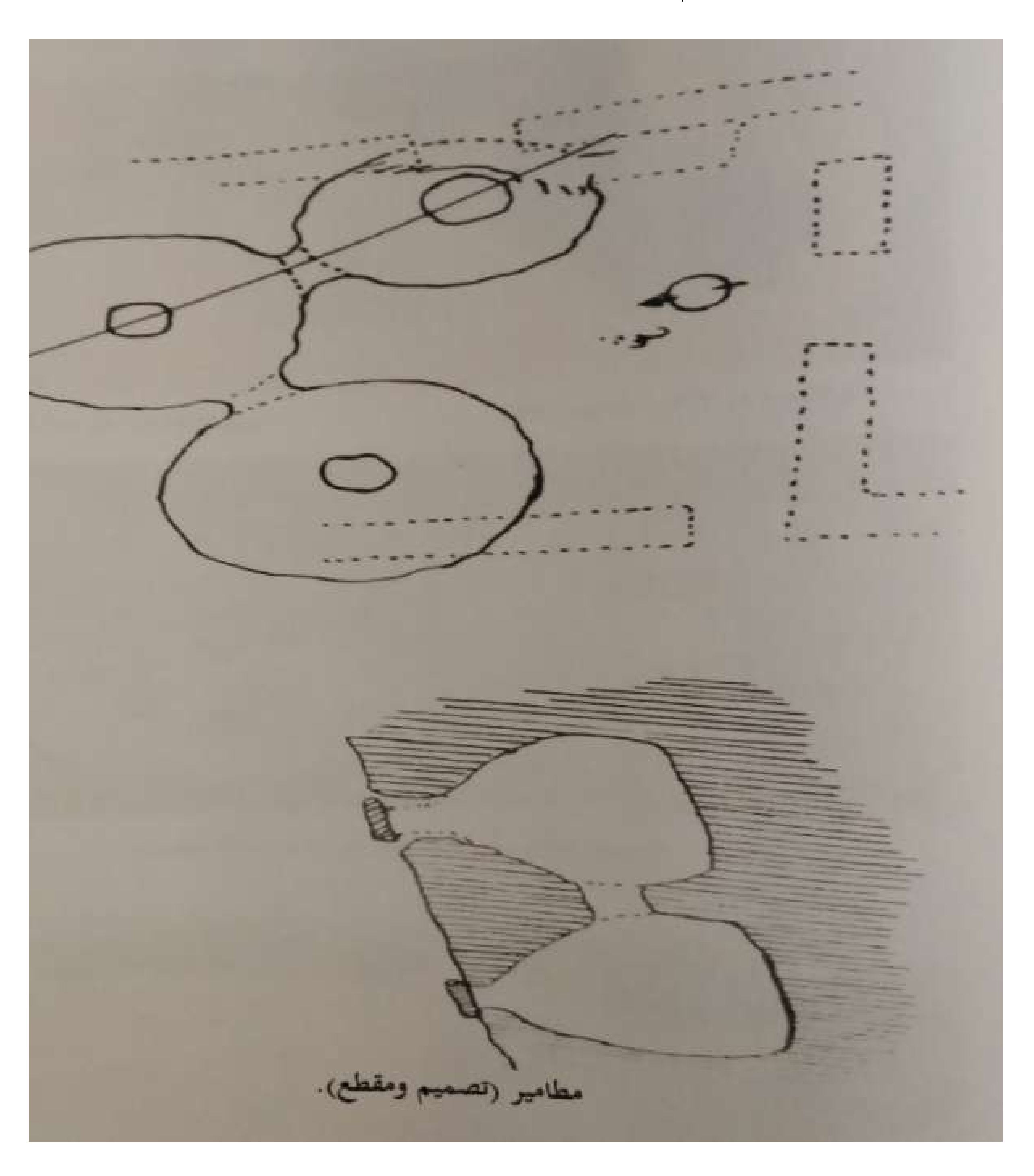
[1]- أحمد عزاوي، المغرب والأندلس في القرن السابع(13م)، دراسة وتحقيق: ديوانيات كتاب فصل الخطاب في ترسيل أبي بكر بن الخطاب، ربا نات، الرباط، ط1، 2008، ص159. العربي لخضر، المرجع السابق، ص299.

الملحق رقم09: يمثل آلة رفع الماء المتمثلة في الناعورة.[1]



[1]– لخضر العربي، المرجع السابق، ص310.

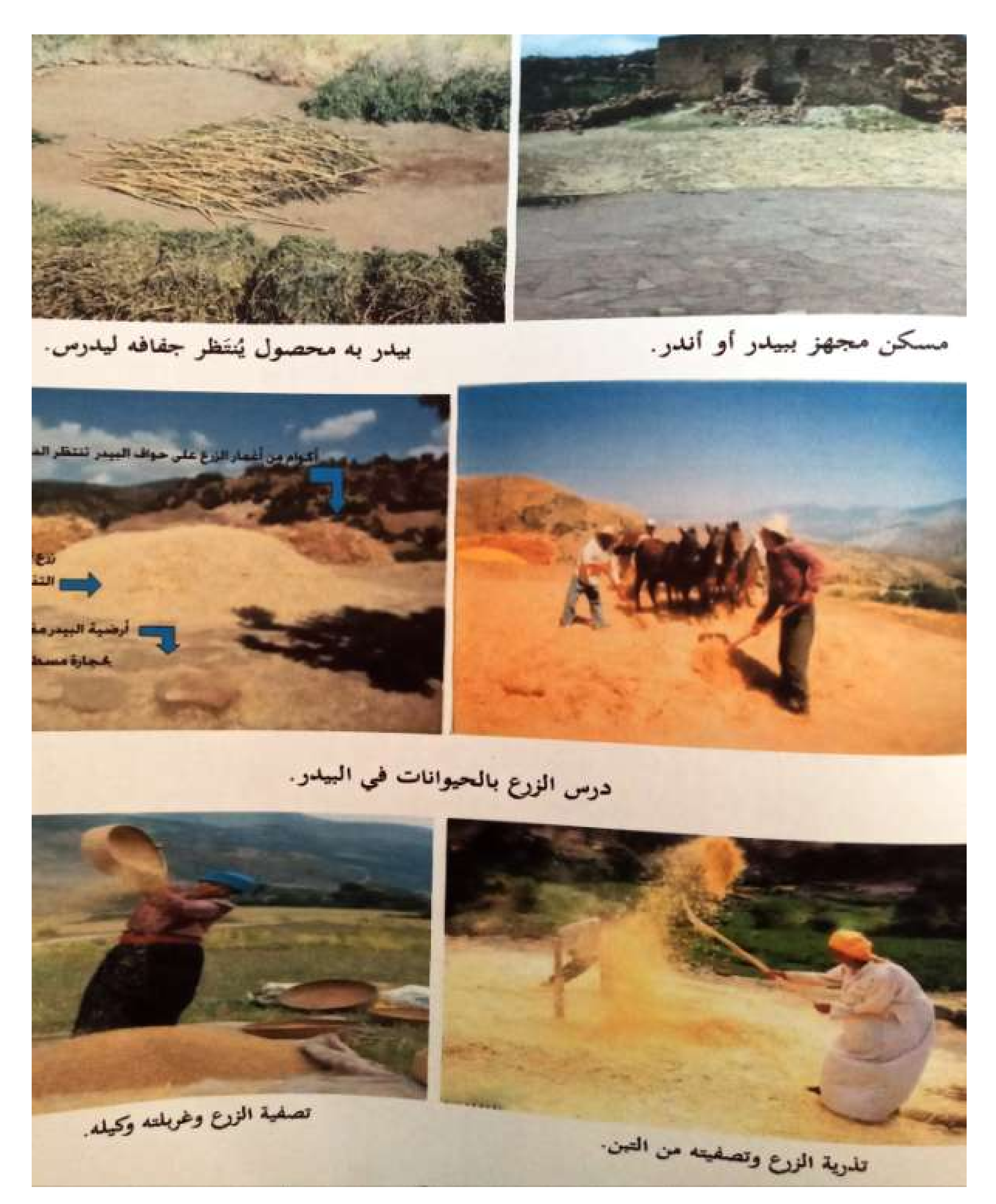
الملحق رقم10: يمثل طريقة تخزين الحبوب.[1]



مطامير (تصميم ومقطع).

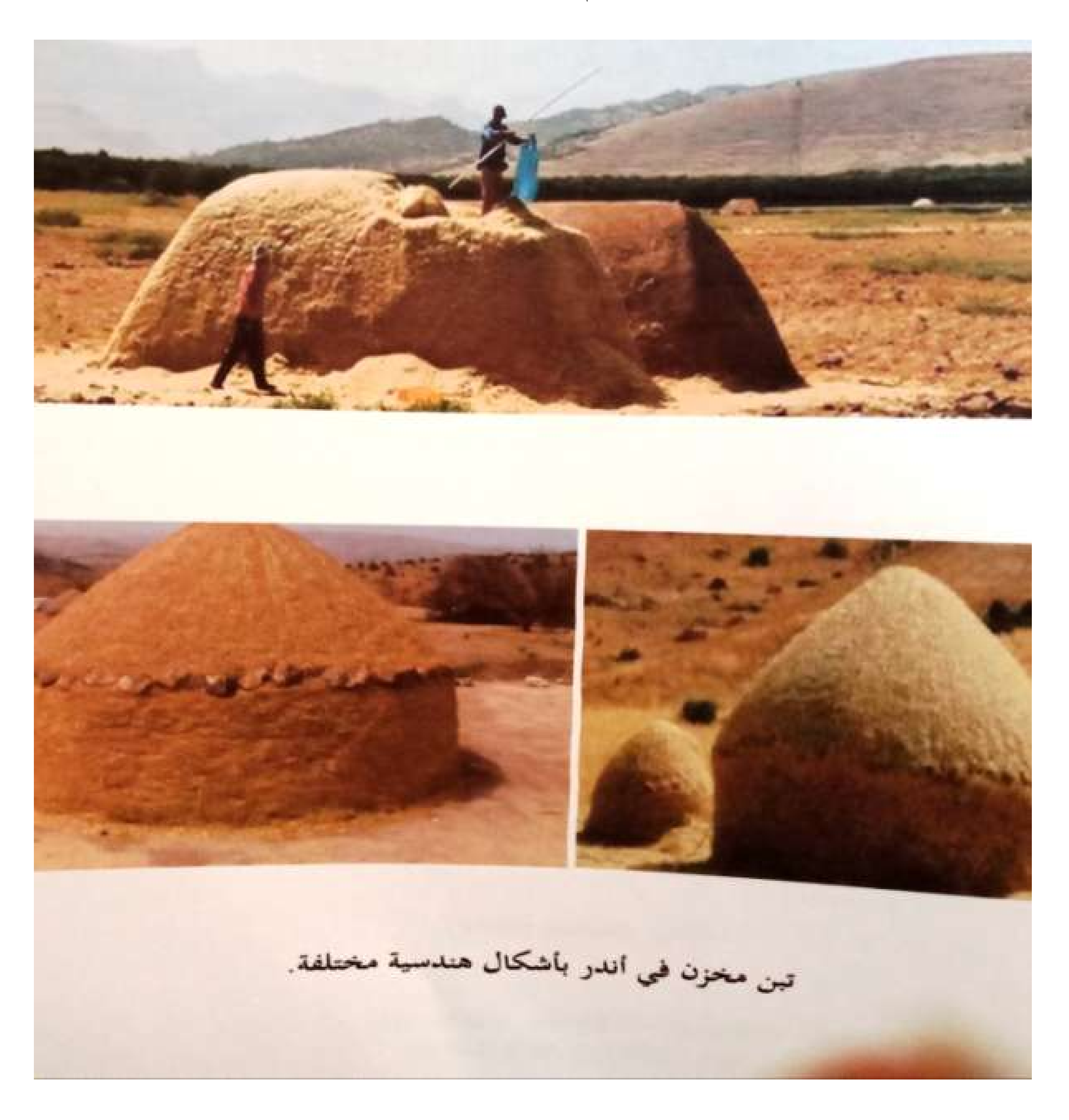
[1]– رشيد بورويبة، الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م، الشكل04، ص138.

الملحق رقم 11: يمثل عملية الدرس.[1]



[1]– لخضر العربي، المرجع السابق، ص319.

الملحق رقم 12: يمثل عملية تخزين التبن.[1]



[1]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص320.

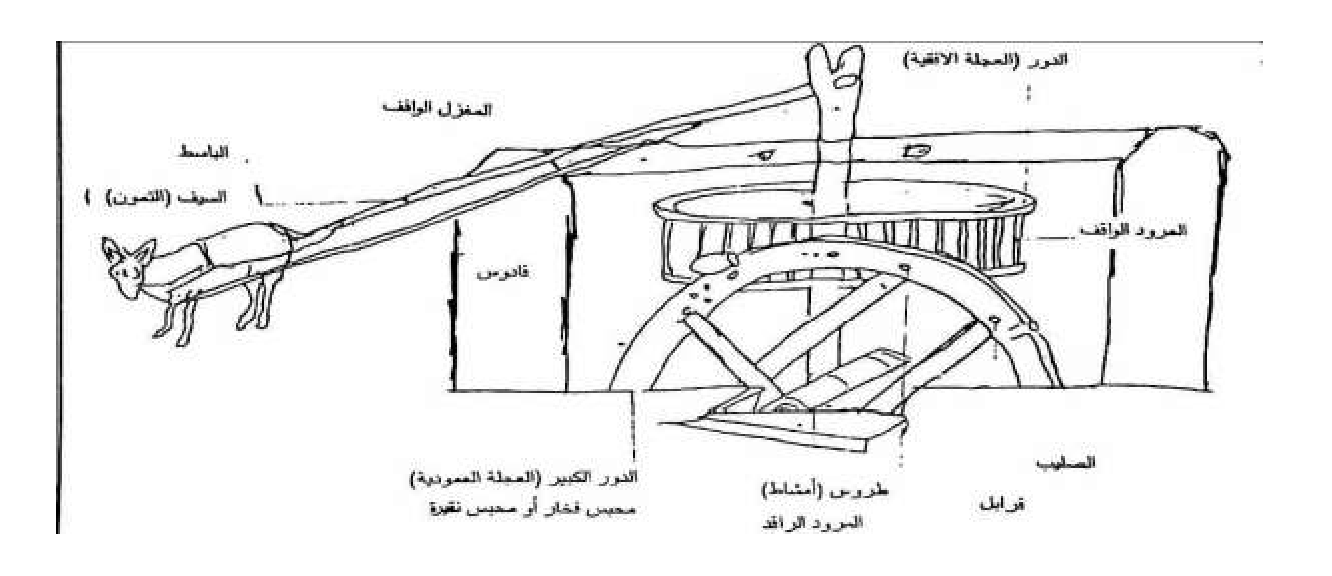
الملحق رقم 13: يمثل طريقة الحرث.



زوج حراثة من الحمير

زوج حراثة من الثيرة.

الملحق رقم 14: :يمثل مثال مبسط لظاهرة الناعورة.[1]



[1]– خالد عرب، كيف واجهت الحضارة الإسلامية مشكلة المياه؟ المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والعلوم الثقافية، ايسيسكو، 2006م، ص151.

الملحق رقم 15: يمثل صورة واقعية لآلة السانية.[1]





[1]– لخضر العربي، المرجع السابق، ص309.

الملحق رقم 16: يمثل أدوات زراعية مختلفة.[1]



[1]- التعريف بالأدوات الفلاحية:

- رقم 1: **مذراة**: أداة كثيرة الأسنان، تتخذ من الخشب الصلب، وتستخدم في تذرية الحبوب بعد درسها. منى حسن علي حمدود، **المقال السابق**، ص:192.

- رقم 2: **رفش**: تصنع على شكل قطعة واحدة من خشب البلوط أو الجوز، يذرى بها الحب مرة ثانية لتصفيته مما بقي به من تبن وغيره. **نفسه**.

- رقم 3: **رفش خشبي**: نموذج حقيقي أثري محفوظ بإحدى متاحف ولاية سطيف.

- رقم 4: **مذراة خشبية**: نموذج حقيقي أثري محفوظ بإحدى متاحف ولاية سطيف.

- رقم 5: **غربال أو منخل**: يستخدم لنخل الشوائب من الحب نهائيا قبل تخزينه.

- رقم 6: **قادوم**: من أدوات الحفر، تستخدم في نقش الغلال من النباتات الضارة، أو في الغراسة، وهي أصغر من المسحاة.

- رقم 7: **فأس**: تتكون من نصلين، نصل للحفر ونصل للقطع.

- رقم 8: **فأس**: تتكون من نصل واحد تستخدم للقطع أو الاحتطاب.

- رقم 9: **نصل فأس**: المبين في الشكل رقم: 8.

- رقم 10: **مسحاة**: تستخدم في السقي وفي كنس السواقي والمصارف، كما تستخدم في حرث مساحات البسيطة، وفي الغرس كذلك.

- رقم 11: **منجل**: يستخدم في حصاد الحبوب.

- رقم 12: **منجل صغير**: يسمى عند فلاحي عصرنا بـ: المْنَيْجْلَة، وهي تصغير لكلمة منجل.

- رقم 11: **الإصبع**: يصنع من القصب، ويلبسه الحصّاد في اليد التي تلي الزرع حت لا يؤذيها المنجل أثناء حصده للسنابل، وتعرف منذ زمن بعيد باسم الصّباعية، أو الصّباعيات.

---

[1] – لخضر العربي، المرجع السابق، ص303.

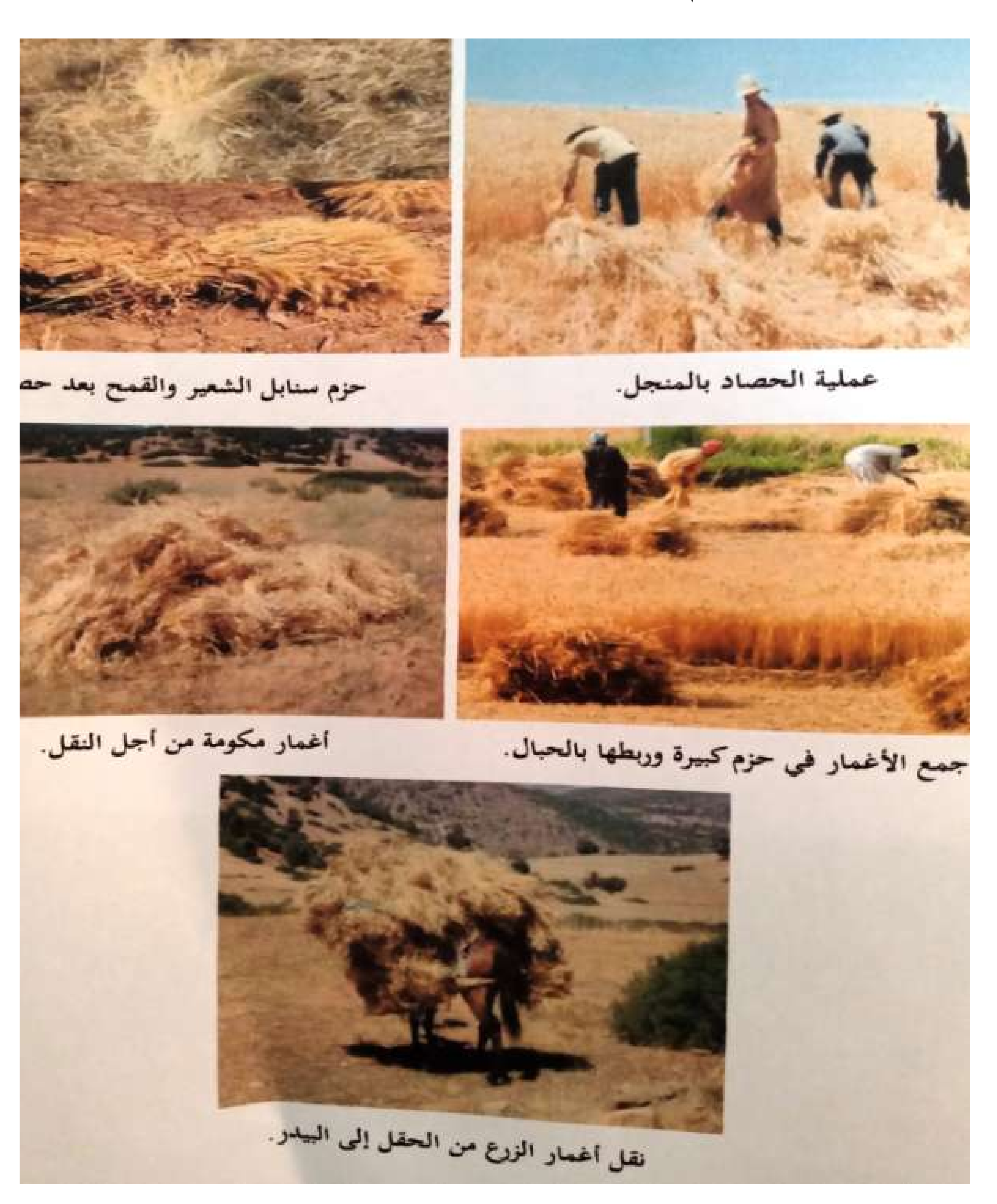
الملحق 16: يمثل تقنية السقي بالفقارة.[1]



---

[1]– لخضر العربي، المرجع السابق، ص312.

الملحق رقم 17: يمثل عملية الحصاد وطريقة نقله.[1]



[1]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص318.

الببليوغرافيا

• **البيليوغرافيا**

القرآن الكريم برواية حفص.

السنة النبوية.

• **قائمة المصادر والمراجع:**

• **المــــــــــــــصادر:**

1- **أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري(206-261هـ)**، صحيح مسلم، كتاب المساقات والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، رقم الحديث(1551)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، القاهرة، ج3.

2- **إبراهيم الاصطخري**، المسالك والممالك، بيروت، دار صادر، 1937م.

3- **إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون (ت799هـ)**، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ج1.

4- **ابن أبي زرع الفاسي**، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ فاس، ترجمة: كارل يوحن تور نبوغ، دار الطباعة المدرسية أو بسالة، 1843م.

5- **ابن الحاج النميري**، فيض العباب وافاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة الى قسنطينة والزاب، تحقيق: محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1990م.

6- **ابن العوام الإشبيلي**، كتاب الفلاحة، مدريد، 1802م، ج1، ص65. ابن العوام الإشبيلي، الفلاحة الأندلسية، تحقيق: أنور أبو سويلم وآخرون، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، 2012م، ج1.

7- **ابن جزي محمد بن أحمد الغرناطي(ت741هـ)**، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2013م.

8- // // //، القوانين الفقهية، عني بتصحيح هذه النسخة وترقيمها واعادة النظر فيها وتنظيمها: محمد موهوب بن حسين، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2000م.

9- **ابن سعيد المغربي**، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982م.

10- **ابن عبدون التجيبي**، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م.

11- **ابن عذاري المراكشي**، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب(قسم الموحدين)، تحقيق : محمد ابراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

12- // // //، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س. كولان و إ. ليفى بوروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ج1.

13- **ابن القيم الجوزية**، جامع الفقه، جمعه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه: يسرى السيد محمد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، 2000، ج4، ص541.

14- **ابن قنفد القسنطيني**، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر و عبد المجيد التركي، تونس، الدار التونسية للنشر، 1968م.

15- **ابن مغيث الطليطلي أحمد**، المقنع في علم الشّروط، تحقيق فرانشيسكو خابيير أغيري شادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1994م.

16- **أبو الحسن علي الأندلسي القلصادي(ت891هـ)**، رحلة القلصادي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص ص106-107م.

17- **أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده، المخصص**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ج10، ص150.

18- **أبو الحسن علي محمد بن حبيب الماوردي(ت450هـ/1058م)**، الأحكام السلطانية، تحقيق: عميرة عبد الرحمن، دار الإعتصام، القاهرة، 1995، ج2.

19- **أبو الخير الأندلسي**، كتاب في الفلاحة، نشر: التهامي الناصري الجعفري، المطبعة الجديدة، فاس، المغرب، د.ط، 1357هـ.

20- **أبو العباس أحمد اليعقوبي**، البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2002م.

21- **أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني**، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق: ابراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974م، ج1.

22- **أبو العباس أحمد بن محمد الفرسطائي(ت504هـ)**، القسمة وأصول الأرضين، تحقيق: بكيربن محمد الشيخ بلحاج ومحمد صالح ناصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط2، 1997م.

23- **أبو العباس القلقشندي (ت 821 هـ/1418م)**، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج5، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.

24- // // //، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب البناني، بيروت- لبنان، ط2، 1980م.

25- **أبو العباس شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي**، الذخيرة، تحقيق: سعيد أعرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، ج6.

26- **أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور**، لسان العرب، مج8، دار صادر، بيروت، ط1، 1300هـ.

27- **أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي(ت 841هـ/1438م)**، فتاوي البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م، ج2 و ج3 و ج4.

28- **أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال(494-578)**، الصلة، نشر: عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1955م.

29- **أبو القاسم محمد الحفناوي**، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906م.

30- **أبو القاسم محمد النصيبي إبن حوقل(ق4هـ/10 م)**، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.

31- **أبو الوليد ابن رشد القرطبي(ت595هـ)**، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط6، 1982م، ج2.

32- **أبو الوليد محمد ابن رشد بن احمد القرطبي المالكي(520هـ/1126م)**، فتاوى ابن رشد، تحقيق: مختار بن طاهر التليلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1987/1407م، ج3.

33- **أبو الوليد ابن رشد**، المسائل، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، مطبع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992م، مج2.

34- // // //، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، تحقيق: محمد حجي وأحمد الشرقاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1988م، ج10.

35- **أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي**، السنن الكبرى، كتاب إحياء الموات(11772)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م، ج6.

36- // // //، السنن الكبرى، كتاب المزارعة(11747)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2003م، ج6.

37- **أبو بكر بن محمد الهمذاني المعروف بابن الفقيه**، مختصر كتاب البلدان، طبع في بريل، مدينة ليدن، 1302هـ/1885م.

38- **أبو زكريا يحي ابن محمد بن أحمد ابن العوام الاشبيلي**، كتاب الفلاحة، ترجمة حوسي مارية واخرون، تطوان، 1955م.

39- **أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني(ت883هـ/1478م)**، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: حساني مختار، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، مخبر

المخطوطات، بوزريعة، الجزائر،2004م، ج2، وطبعة دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ج4.

40- // // //، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج1، وجه الورقة.

41- // // //، مختصر ديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار، تحقيق: عبيد بوداود، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2015م.

42- **أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الدباغ،** معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق: إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجي، 1388هـ، ج2.

43- **أبو سعيد البراذغي،** التهذيب في اختصار المدونة، تحقيق: محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط10، 1423هـ/2002م، ج4.

44- **أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي،** تاريخ الدولتين الموحدية والحفصي، تحقيق، محمد ماضود، المكتبة العتيقة، تونس، ، ط2، 1966م.

45- **أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الشماع،** الأدلة البينية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، 1984م.

46- **أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري،** رحلة العبدري، تحقيق: علي إبراهيم كروي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1999م.

47- **أبو عبيد الله البكري(ت487هـ)،** المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (جزء من المسالك والممالك)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دط، 1837م.

48- **أبو محمد ابن خنتاش المسيلي**، نهاية المرام في تيسير مطالعة الأحكام، مخطوط بمكتبة المسجد النبوي الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، دت.

49- **أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشريف الإدريسي**، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، مج1.

50- // // //، القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس، تحقيق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.

51- // // //، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق: محمد حاج صادق، 1983م.

52- **أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبو زيد القيرواني**، النوادر والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: محمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، بيروت، 1999م، ج7.

53- **أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري(113-182هـ)**، كتاب الخراج، تحقيق: محمد المناصير، تقديم: عبد العزيز الدوري، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009م.

54- **أحمد ابن مرزوق**، المسند الصحيح الحسن في مآثر و محاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

55- **أحمد ابن مغيث الطليطلي**، المقنع في علم الشروط، وضع حواشيه: ضحى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.**أحمد الشرباطي**، المعجم الإقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981م.

56- **أحمد ابن يحي الونشريسي**، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج2.

57- // // //، المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق، تحقيق: عبد الباهر الدوكالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م.

58- // // //، الوفيات، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، ط1، 2009م.

59- **أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ)**، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: محمد مطيع، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 2000م، ج2.

60- // // //، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد الهرامة، كلية الدعوة لإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1989م.

61- // // //، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكتاب، طرابلس، ليبيا، ط2، 2000م.

62- **أحمد بن أبي يعقوب إسحاق اليعقوبي(ت284هـ)**، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.

63- **أحمد بن خالد أبو العباس الناصري(ت1315هـ)**، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتب، الدار البيضاء، 1954م.

64- **أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي(ت579هـ)**، الوثائق المختصرة، تحقيق: ابراهيم بن محمد السهلي، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1433هـ/2011م.

65- **أحمد بن عبد الله القلقشندي**، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة الكويت، ط2، 1985م، ج2.

66- **أحمد بن علي بن عبد القادر(تقي الدين – المقريزي)**، المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والأثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، ج3.

67- **أحمد بن محمد المقري**، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: حسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

68- **الحسن بن محمد الوزان**، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1983، ج2.

69- **خوسي مارية مياس بيكروسا**، علم الفلاحة عن المؤلفين العرب بالأندلس، تعريب: عبد اللطيف الخبير، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، د.ط، 1957م.

70- **زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: 682هـ)**، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ج 1.

71- **عابد بن محمد الحسني الفاسي المغربي**، رحلة ابن عابد الفاسي" من المغرب إلى حضر موت" تحقيق: ابراهيم السامرائي وعبد الله محمد الحبشي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

72- **عبد الخالق صالح مهدي وعبد الوالي أحمد الخليوي،** الجغرافيا النباتية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1420هـ/1999م.

73- **عبد الرحمن ابن خلدون،** العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م.

74- // // //، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المقدمة، قرأه وعارضه بأصول المؤلف وأعد معاجمه: إبراهيم شبوح واحسان عباس، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 2006م، ج2.

75- // // //، المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط1، 2004م، ج2.

76- // // //، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان،2001م.

77- // // //، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحئقيق: ابراهيم شبوح، تونس، ط1، 2007م، ج2.

78- **عبد الغني النابلسي(1143هـ)،** علم الملاحة في علم الفلاحة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، 27ذي الحجة 1299هـ.

79- **عبد الله بن محمد العياشي،** الرحلة العياشية(1661-1663م)، تحقيق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2006م، مج1.

80- **عبد الله محمد بن إبراهيم ابن بصال**، كتاب الفلاحة، نشر وترجمة: خوسي مارية مياس بيكروسا ومحمد عزيمان، مطبعة كريماديس، تيطوان–المغرب، 1955م.

81- **عبد المنعم الحميري**، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1975م، وط2، 1994م.

82- **عبد المؤمن بن عبد الحق صفي الدين البغدادي**، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجبل ، بيروت، ط1، 1412هـ، ج2.

83- **علي بن أبي زرع الفاسي**، الأنيس المطرب بروض القرطاسفي أخبار المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

84- **الفيروز آبادي مجد الدين بن يعقوب(ت817)**، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م.

85- **لسان الدين ابن الخطيب السلماني**، معيار الإختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، القاهرة، 2002م.

86- **مالك بن أنس الأصبحي(179هـ)**، المدونة الكبرى، تحقيق: سحنون سعيد التنوخي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1994م، ج4.

87- **محمد ابن أبي زرع**، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

88- **محمد ابن حزم الظاهري الأندلسي**، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5، 1982م.

89- **محمد ابن عبد الله التنسي،** تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

90- **محمد ابن مرزوق التلمساني(ت781هـ)،** المسند الصحيح الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

91- // // //، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م.

92- // // //، المناقب المرزوقية، تحقيق: سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الدار البيضاء، ط1، 1429هـ/2008م.

93- **محمد البلنسي العبدري،** الرحلة المغربية، تقديم: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، بونة، الجزائر، 1428هـ/2007م.

94- **محمد الشوكاني،** نيل الأوطار- شرح منتقى الأخبار، تخريج: رائد صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004م.

95- **محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،** مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، مصر، 1923م.

96- **محمد بن عبد الله التنسي،** تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

97- // // //، تاريخ دولة الأدارسة مقتطف من نظم الدر والعقيان، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

98- **محمد بن عبد المنعم الحميري،** الروض المعطار في أخبار الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط1، 1975م.

99- **محمد بن علي الدين النجفي،** كتاب بحر الأنساب المسمى الشجر الشاف لأصول السادة والأشراف، مصر، (د–ت).

100- **محمد حمزة اسماعيل الحداد،** المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د–ت).

101- **محمد يوسف أطفيش،** شرح كتاب النيل والشفاء العليل، دار الفتح، بيروت، 1972م، ج10.

102- **مصطفى إبراهيم وآخرون،** المعجم الوسيط، إشراف مجمع اللغة العربية، مصر، 1961م، ج2.

103- // // //، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ت.

104- **المعجم الوسيط،** مجمع اللغة العربية(جمهورية مصر العربية)، دار الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م.

105- **موسى لقبال،** المغرب الإسلامي من بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 1981م.

106- **مؤلف مجهول،** الإستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق، سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م.

107- // // //، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، العراق.

108- **مؤلف مجهول،** زهرة البستان في دولة بني زيان، تقديم: محمد بن أحمد باغلي، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011م.

109- **يحى بن خلدون،** بغية الرواد في ذكر ملوك بني زيان، تحقيق عبد الحميد حاجيات، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، وطبعة المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980م.

110- // // // //، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق: بوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

- **الـــــــــــــــــمراجع:**

111- **ابراهيم القادري بوتشيش،** عبد الهادي البياض، التربة: آفاتها، تقنيات علاجها وتدبير استغلالها في ضوء الأدبيات الفلاحية الأندلسية(القرن5هـ/11م)، مؤسسة الملك عبد العزيز، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، الرباط، منشورات عكاظ، 2011م.

112- **ابراهيم بحاز،** الدولة الرستمية(160-296هـ/777-909م)، دراسة في الاوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، منشورات ألفا، الجزائر، ط3، 2010م.

113- **ابراهيم حركات،** المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1978م، مج2.

114- **أبو عبد الله القدوس بدر الدين مناصرة،** فقه المعاملات- الأحكام المالية، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003م.

115- **أحمد إدريس عبده،** فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2000م.

116- **أحمد توفيق المدني،** جغرافية القطر الجزائري، الجزائر، 1948م.

117- // // //، هذي هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م.

118- **أحمد نجم الدين فليجة،** الجغرافية الإقتصادية للبلدان النامية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م.

119- **أمين توفيق الطيبي،** دراسات في تاريخ المغرب الأندلس، الدار العربية للكتاب، 1997م، ج2.

120- **برانشفيك روبار،** تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر حتى نهاية القرن الخامس عشر، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ج2.

121- **بوزياني الدراجي،** نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.

122- **جرجي زيدان،** تاريخ التمدن الإسلامي، مجلد1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ط2، د ت.

123- **جورج مارسي،** مدن الفن الشهيرة، تلمسان، موقان، البليدة، الجزائر، 2004م.

124- **الحاج محمد بن رمضان شاوش،** باقة السوسان في التعريف بحضارة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

125- **حسن أبو سمور وعلي غانم**، المدخل إلى علم الجغرافيا الطبيعية، قسم الجغرافية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1419هـ/1998م.

126- **حسن علي حسن**، الحضارة الإسلاية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخنانجي بمصر، ط1، 1980م.

127- **حسين مؤنس**، معالم تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة الأسرة، مصر، 2003م.

128- **خالد عرب**، كيف واجهت الحضارة الإسلامية مشكلة المياه؟ المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والعلوم الثقافية، ايسيسكو، 2006م، ص151.

129- **صالح فركوس**، مختصر تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003م.

130- **عادل نويهض**، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط2، 1980م.

131- **عبد الحميد حاجيات**، أبو حمو موسى الثاني- حياته وأثاره-، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

132- **عبد الرحمن الجيلالي**، تاريخ الجزائر العام، ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط7، 1994، ج2، ص157.

133- **عبد العزيز فيلالي**، تلمسان في العهد الزياني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ج1.

134- **عبد العزيز محمود المصري**، قانون المياه في الإسلام، تقديم : عبد الله فكري الخاني، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1999م.

135- **عبد العزيز محمود لعرج،** مدينة المنصورة المرينية بتلمسان، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2006، ط1.

136- **عبد القادر بوحسون،** العلاقة الثقافية بين المغرب الاوسط والأندلس خلال العهد الزياني، تلمسان – الجزائر، 2008م.

137- **عبد القادر علي حليمي،** جغرافية الجزائر(طبيعية– بشرية– إقتصادية)، دمشق، 1986م.

138- **عبد الكريم يوسف جودت،** الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط بين القرنين الثالث والرابع الهجريين(9–10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، دس.

139- **عبد الله العروي،** مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1 ، بيروت، 1999، ج2، وط2، 2000م.

140- **عبد الله علي سلمان،** المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، 1980م.

141- **عبد المجيد زيان،** النظريات الإقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988م.

142- **عبيد بوداود،** ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (13–15م)، دراسة في التاريخ السوسيوثقافي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004م.

143- **عز الدين عمر أحمد موسى،** تنظيمات الموحدين ونظمهم في بلاد المغرب، رسالة مقدمة الى دائرة التاريخ في الجامعة الامريكية، بيروت، لبنان، 1969م.

144- **عز الدين عمر أحمد موسى،** دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، ط1، 1983، ص115.

145- **عز الدين عمر موسى،** النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003م.

146- **عصام محمد شبارو،** الاندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود، دار النهضة العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

147- **عطا علي محمد شحاته ريه،** اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسين، دار الكلمة، دمشق،سوريا، ط1، 1999م.

148- **علوي حسن حافظي،** الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالمغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة الملك عبد العزيز، الرباط، 2011م.

149- **علي أحمد،** الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن5ه إلى نهاية القرن التاسع الهجري، دار طلاسم، دمشق، ط1، 1988م.

150- **علي محمد الصلابي،** دولة الموحدين، دار البيارق، عمان، 1998م.

151- **عمار عمورة،** الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة،الجزائر، 2009م.

152- // // //، موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002م.

153- **كمال السيد أبو مصطفى،** جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م.

154- **لطيفة بشاري(زوجة بن عميرة)**، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن (7-10هـ/13-16م)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

155- **مبارك الميلي**، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ج2.

156- **مبروك مقدم**، الأنماط الانتاجية التقليدية في القصور التواتية، دار هومة، الجزائر، 2008م، ج5.

157- **محمد بن ابراهيم بن عبد الله التنويجري**، مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنّة، دار أصداء المجتمع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط11، 2010م.

158- // // //، موسوعـــــــــــــــــة الفقه الإسلامي، ج3، ط1، 2009م.

159- **محمد بن حسن**، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، د.ت.

160- **محمد بن عمرو الطمار**، تلمسان عبر العصور- دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1985م، وط2007م.

161- **محمد حسن**، أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن(6-9هـ/12-15م)، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، المرجان، عين الذياب، أنفا، الدار البيضاء، منشورات عكاظ، 2011م.

162- **محمد خميس الزوكه**، الجغرافيا الإقتصادية، دارالمعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2000م.

163- **محمد سكحال المجاجي**، المهذب من الفقه المالكي وادلته، عالم المعرفة، الجزائر، 2012م.

164- **محمد عبده طلعت وحورية محمد جاد الله**، الجغرافيا الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص116.

165- **محمد عبدو العودات وآخرون**، الجغرافيا النباتية، النشر العلمي والمطابع، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، 1997م.

166- **محمد عيسى الحريري**، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296هـ)، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1408-1987م.

167- **محمد عيسى الحريري**، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987م.

168- **محمد عيسى الحريري**، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1987م.

169- **محمد فتحة**، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(6-9هـ/12-15م) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999م.

170- **محمد فتحة**، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(6-9هـ/12-15م) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999م، ص388.

171- **محمد كمال شبانة**، الدويلات الإسلامية في المغرب، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2008م.

172- **محمد محمود محمدين،** الجغرافيا والجغرافيون، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، مكة، ط2، 1417هـ/1996م.

173- **محمود شيت خطاب،** قادة فتح المغرب العربي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط7، 1984م، ج2.

175- **مختار حساني،** تاريخ الدولة الزيانية، دار الحضارة، ط1، 2007، ج2.

176- **مختار حساني،** تاريخ الجزائر الوسيط، وزارة الثقافة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ج5.

177- **مختار حساني،** تاريخ الدولة الزيانية، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ج2.

178- **ناصر الدين سعيدوني،** دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت2001م.

179- **ناصر الدين سعيدوني،** دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، لجزائر، 1986م.

180- **الهوارية بطيب،** الوضع الإقتصادي لمدينة ندرومة في عهد بني زيان، التراث العلمي لمدينة ندرومة ونواحيها، جمع وإعداد عز الدين ميدون، دار السبيل للنشر والتوزيع، وزراة الثقافة، دون تاريخ طبع.

181- **يحي بوعزيز،** الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الوطنية الجزائرية، ط1، 1965م.

182- **يوسف نكادي،** أساليب الزراعة والغراسة والتناوب بين الإستغلال والإستراحة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، مؤسسة الملك عبد العزيز، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، الرباط، منشورات عكاظ، 2011.

- **الرسائل الجـــــــــامعية:**

183- **إبراهيم بلحسن**، العلاقات الثقافية بين المغربين الأوسط والأدنى(7-9هـ/13-15م)، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2004-2005م.

184- **أبو زكريا يحي المغيلي المازوني(883هـ/1478م)**، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: بركات اسماعيل، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010م.

185- **أحمد بحري**، حاضرة مازونة-دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث(1500-1900)، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران-الجزائر، 2012-2013م.

186- **إدريس بن مصطفى**، العلاقات السياسية والاقتصادية في المغرب الاوسط، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزئر، 2007-2008، ص34.

187- **إدريس بن مصطفى**، العلاقات السياسية والإقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (7-10هـ/13-16م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014م.

188- **أمحمد شريط**، ظاهرة البيوتات الأندلسية ودورها الثقافي(300-460هـ/912-1067م)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012م.

189- **بلال راكان الجعافرة**، الفلاحة في الفكر العربي الإسلامي في الأندلس في القرنيين الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2005م.

190- **خديجة عبد الله علي ابوسدرية**، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأدنى خلال العصر الحفصي(7-9هـ/15-16م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة السابع ابريل،كلية الآداب، قسم التاريخ، الزاوية، 2006م.

191- **خيرة سياب**، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي(7-10هـ/13-16م)، رسالة دكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر2002م.

192- **رفيق خليفي**، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط، (من نهاية القرن 3هـ-9هـ)، رسالة ماجستير في تخريخ وحضارة المغرب الأوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م.

193- **زيد صالح عبد الله أبو الحاج**، الفلاحة في الفكر العربي- في المشرق العربي(ق3هـ/10م)، رسالة دكتوراه في التاريخ، الجامعة الأردنية، 1998م.

194- **سعاد سليماني**، منشآت الري في منطقة الحضنة، رسالة ماجستير في علم الأثار القديمة، كلية العلوم الإنسانية، معهد الأثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م.

195- **سعدي شخوم**، خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط- النظم التجارية التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين، إشراف: فاطمة بلهواري، 2014م.

196- **سمية مزدور**، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط(588-927هـ/1192-1520م)، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والأثار، كلية

الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009م.

197- **سميرة نميش**، أهل الذمة ودورهم في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(7-10هـ/13-16م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2013-2014م.

198- **عبد الرحمن الأعرج**، العلاقات الثقافية بين دولة بني زيان والمماليك، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م.

199- **عبد القادر بوحسون**، العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م.

200- **عبد المالك بكاي**، الحياة الريفية بالمغرب الأوسط من القرن (7-10هـ/13-16م)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014م.

201- **عمر بلبشير**، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب المعيار، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010م.

202- **عيسى بن الذيب**، المغرب والأندلس في عصر المرابطين- دراسة اجتماعية واقتصادية(480-540هـ/1056-1145م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009م.

203- **غنية عباسي**، مازونة وناحيتها في العصر الوسيط، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الأداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م.

204- **فريد قموح**، الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي يحي بن موسى بن عيسى المازوني (ت 883هـ/1478م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والأثار، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م.

205- **لخضر العربي**، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2017-2018م.

206- **لخضر عبدلي**، الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في عهد بني زيان(633-962هـ/1236-1554م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي، كلية الاداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2004-2005م.

207- **مبخوت بودواية**، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزئر، 2005-2006م.

208- **محمد الزين**، العمارة الدينية الإسلامية في منطقة ندرومة من خلال نموذجين الجامع الكبير وزاوية سيدي محمد بن عمر(دراسة تاريخية وفنية)، ماجستير، قسم الثقافة الشعبية،، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2002-2003م.

209- **محمد أمين بوحلوفة**، أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي(914هـ/1508م)، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية،

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م.

210- **محمد بن زغادي**، تأثير التنمية الحضارية على المعالم الأثرية، ندرومة أنموذجا، رسالة ماجستير، قسم علم الأثار، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2009-2010م، ص18.

211- **محمد بن ساعو**، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن(7-10هـ/13-16م)، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر،2013 - 2014م.

212- **محمد بن عميرة**، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005م.

213- **محمد سعداني**، الأندلسيون وتأثراتهم الحضارية في المغرب الأوسط، رسالة دكتوراه في التاريخ، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر،2015-2016م.

214- **محمد مكيوي**، الأوضاع السياسية والثقافية للدولة العبد الوادية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول(633-737هـ/1236-1337م)، رسالة ماجستير في الثقافةالشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2000-2001م.

215- **محمد مكيوي**، العلاقات السياسية والفكرية المغاربية للدولة الزيانية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م.

216- **مختار حساني**، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، المعهد الوطني للدراسات التاريخية، وزارة التعليم العالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985-1986م.

217- **مريم العُمري**، كتاب الفلاحة لإبن بصال الطليطلي(5هـ/11م) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب، 2006-2007م.

218- **منصورية قدور**، ندرومة دراسة تاريخية وحضارية بين القرن السابع والعاشر الهجرية(633-962هـ/1236-1554م)، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012م.

219- **نوال بلمداني**، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنيين(4-5هـ/10-11م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م.

220- // // //، مقياس النشاط الفلاحي والرعوي في المغرب الأوسط، تخصص: التاريخ الإقتصادي والاجتماعي والثقافي للمغرب الأوسط، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة معسكر، الجزائر، 2014-2015م.

221- **هناء سوقة**، الحياة الإجتماعية والاقتصادية بالأندلس من خلال كتاب الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي(413-486هـ) في القرنين الرابع والخامس الهجريين، رسالة ماستر، تخصص الأندلس تاريخ وحضارة، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، 2010م.

222- **هوارية بكاي**، العلاقات الزيانية المرينية سياسيا وثقافيا، رسالة ماجستير في المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م.

223- **يحي أبو المعاطي محمد عباسي**، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس(238-488هـ/852-1095م)، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة القاهرة، مصر، 1421هـ/2000م.

- **المجلات والمقالات:**

224- أعمال الملتقى الوطني الأول للشيخ سيدي محمد بن الكبير المنعقد يومي23-24 جوان2010، أدرار تاريخ وتراث.

225- **أمحمد بوشريط**، الزراعة بالمغرب الأوسط- الإمكانات والخصائص-، مجلة الناصرية، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2013م.

226- **حاج عبد القادر يخلف**، العلاقات الخارجية للدولة الزيانية ، مجلة عصور، العدد2، ص143.

227- **خالد بلعربي**، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، السنة الثانية، العدد السادس، ديسمبر2009م.

228- **عبد الرحمن محمد بعثمان**، نظام السقي في الجنوب الغربي الجزائري، نظام الفقارة في منطقة توات أنموذجا، دراسة من خلال المصادر المحلية، مجلة كان التاريخية، السنة السادسة، العدد22، ديسمبر 2013.

229- **عبد الغني حروز**، الانتاج الزراعي في المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة كان التاريخية، العدد29، سبتمبر 2015م.

230- **عبد الكريم حساين،** الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط بين القرنيين(7-9هـ/13-16م)، مجلة كان التاريخية، السنة السابعة، العدد السابع عشر، سبتمبر 2012م.

231- **عزرودي نصيرة،** الدولة الزيانية ودورها في تفعيل النشاط الحرفي بالمغرب الأوسط، مجلة الناصرية، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2013م.

232- **علوي مصطفى،** الأحوال الإقتصادية للمغرب الأوسط، مجلة الساورة اللدراسات الإنسانية والإجتماعية، جامعة طاهري محمد ببشار، مجلة علمية محكمة، العدد الثاني، مارس2016م.

233- **علي حسن أحمد شعيب،** كيفية معالجة النبي صلى الله عليه وسلم مشكلة نقص الماء في العهد الزياني، وزارة الأوقاف المصرية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، ربيع الآخر 1433.

234- **عمر زعابة،** بلحاج معروف، أثر العوامل المناخية في التشكيل العمراني لمدن وادي مزاب مدينة غرداية أنموذجا، مجلة عصور، العدد28-29، جانفي-جوان2016، مخبر مصادر وتراجم، وهران، الجزائر، 2016م.

235- **فاطمة بلهواري،** النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي، دورية كان التاريخية، العدد الثامن، السنة الثالثة، 2010م.

236- **فؤاد طوهارة،** المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني(7-9هـ/13-15م)، دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، حزيران 2014م.

237- **محمد بلحسان،** ملكية الأراضي الزراعية وطرق استثمارها في المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل،دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد: 35، مارس 2017م.

238- **محمد قومي،** دور يهود توات خلال العصر الوسيط، مجلة، مجلة فصلية يصدرها مخبر البحث التاريخي- مخبر مصادر وتراجم- جامعة وهران الجزائر، العدد 28-29، جانفي – جوان 2016.

239- **مسطاوي بوكثير،** المنشآت المائية في إفريقية خلال العصر الوسيط، دراسة حول استعمال المفاهيم ودلالاتها، دورية كان التاريخية، العدد الثاني والعشرون(22)، ديسمبر 2013.

240- **مصطفى علوي،** الأحوال الإقتصادية للمغرب الأوسط من خلال كتابات الرحالة والجغرافين المغاربة مابين القرنين(7-9هـ/1315م)، دورية كان التاريخية، العدد 14، ديسمبر 2011م.

241- **محمد حسن،** أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن6هـ/12م إلى القرن 9هـ/15م، مقال في كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، تحت إشراف حسن حافظي العلوي، منشورات عكاظ، 2011م.

242- **نور الدين غرداوي،** دور الأحباس بالمغرب الأوسط في القرنيين 8-9هـ/14-15م من خلال نوازل المازوني، مجلة أفكار وأفاق، المجلد7، العدد:1، السنة:2019م.

243- **عبد الكريم شباب،** النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين(7-8هـ/13-14م)، متون العلوم الإجتماعية، المجلد الثامن، العدد:03، ديسمبر 2016م.

244- **سعيد بن حمادة،** التراث الفلاحي الإسلامي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط مقوماته ومراحل تطوره، مقال في كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، جمع وإشراف: حسن حافظي علوي، منشورات عكاظ، 2011م.

- **المصادر والمراجع الأجنبية:**

245- **Atallh Dhina**, Le Royaume ABDEL Ouadid A Lepoque Dabou Hamou 1eme Et Daboutachfin, Office De Publicacation Universitaire, Alger, 1985.

246- **Bouali, Sidi Ahmed:**Les deux grands sie ges de Tlemcen, ENAL, Alger,1984.

247- **Brosslard Charles :**Les inscriptions arabes de Tlemcen ,Revue , Africaine ,N°=14-3eme Anne 1859, Alger.

248- **Denise Paulume**, les civilisations africaines, 6eme èdition, presse universitaire de France, paris, 1974.

249- **J-Desspois**, Lafrique Blanche, Presse Universitaires,De France, Paris, 1949.

250- **plan de protection et de mise en valeur du site archéologique de Mansourah**, 1ère phase: diagnostic et mesures d'urgence, direction de la culture, Tlemcen, 2009.

251- **Z'mirli tani rym** – farah , Etudes et suivie d'un forage hydraulique dans La region de Tlemcen (Forage benzerjeb), Diplôme d'Etudes universitaire appliqué en hydrogéologie, département de science de la terre , université Abou Baker bel kaid, Tlemcen, 1996.

- **المواقع الإلكترونية:**

252- **الموقع الالكتروني**: https//ar.m.wikipedia.org-25-12-22:22 2020.

253- **الموقع الالكتروني**:https//ar.m.wikipedia.org-25-12-21:22 2020.

254- **الموقع الالكتروني**: https//m. marefa.or : 03-11-2020.15:30

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

ملخص:

شكلت الزّراعة في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) واحدة من أبرز الفعاليات التي أثرت بشكل مباشر على سياسة الدولة المنتهجة والمجتمع الزّياني الذي وصل إلى توفير الأمن الغذائي، وضمان غذاء الشعوب، وهذا نتيجة عدة عوامل كان من أبرزها جغرافية بلاد المغرب الأوسط، وموقعها الممتاز الذي تحتله، وطبيعة أرضها ذات الجودة العالية، وكان لوجود الماء الوقع الإيجابي الذي جعل منها إقليما زراعيا، وهو ما حفز إرادة البشر على القيام بالعمل الزراعي وتطويره لتوفير الغذاء.

وعرف المجتمع الزياني فترات متقلبة في القطاع الزّراعي نتيجة عدة عوامل طبيعية تمثلت في التقلبات البيئية كالجفاف، والأعاصير والفيضانات وغيرها، وعوامل أخرى سياسية وبشرية بالنظر إلى الاضطرابات التي كان يعيشها سكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م).

وبالرغمّ من الظروف التي عايشتها الدولة الزيانية إلاّ أن القطاع الزّراعي تميز بإنتاج وفير للمحاصيل التي تعددت ألوانها وأصنافها.

Abstract:

Agriculture in the Central Maghreb during the Zayani era (633-962 AH / 1235-1554 AD) was one of the most prominent events that directly affected the adopted state policy and the Zayani society, which reached the provision of food security and ensuring the food of the peoples, and this is the result of several factors, the most prominent of which was The geography of the Central Maghreb, its excellent location, and the nature of its high-quality land, and the presence of water had a positive impact that made it an agricultural region, which stimulated the will of humans to carry out agricultural work and develop it to provide food.

The Zayani community experienced volatile periods in the agricultural sector as a result of several natural factors represented in environmental fluctuations such as drought, hurricanes, floods, etc., and other political and human factors in view of the turmoil experienced by the inhabitants of Central Morocco during the Zayani era (633-962 AH / 1235-1554 AD).

Despite the conditions experienced by the Zayan state, the agricultural sector was distinguished by abundant production of crops of various colors and varieties.

ملخص

شكلت الزّراعة في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م) واحدة من أبرز الفعاليات التي أثرت بشكل مباشر على سياسة الدولة المنتهجة والمجتمع الزّياني الذي وصل إلى توفير الأمن الغذائي، وضمان غذاء الشعوب، وهذا نتيجة عدة عوامل كان من أبرزها جغرافية بلاد المغرب الأوسط، وموقعها الممتاز الذي تحتله، وطبيعة أرضها ذات الجودة العالية، وكان لوجود الماء الوقع الإيجابي الذي جعل منها إقليما زراعيا، وهو ما حفز إرادة البشر على القيام بالعمل الزراعي وتطويره لتوفير الغذاء. وعرف المجتمع الزياني فترات متقلبة في القطاع الزّراعي نتيجة عدة عوامل طبيعية تمثلت في التقلبات البيئية كالجفاف، والأعاصير والفيضانات وغيرها، وعوامل أخرى سياسية وبشرية بالنظر إلى الاضطرابات التي كان يعيشها سكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962ه/1235-1554م). وبالرغمّ من الظروف التي عايشتها الدولة الزيانية إلاّ أن القطاع الزّراعي تميز بإنتاج وفير للمحاصيل التي تعددت ألوانها وأصنافها.

الكلمات المفتاحية:

المغرب الأوسط؛ الدولة الزيانية؛ الزراعة؛ المياه؛ الانتاج الزراعي؛ الري؛ الأراضي؛ الاقطاع؛ العوامل الطبيعية؛ الثروة الحيوانية.

نوقشت يوم 05 سبتمبر 2021

بتقدير مشرف جدا